

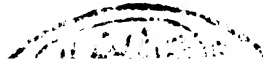
T
al-Baqari, Muhammed ibn Umar



Hashizah

حاشية العالم العلامة الحبر القهامة
الشيخ محمد بن عمر البقرى
على شرح الرحبية
للإمام سبط
الملايينى

٢



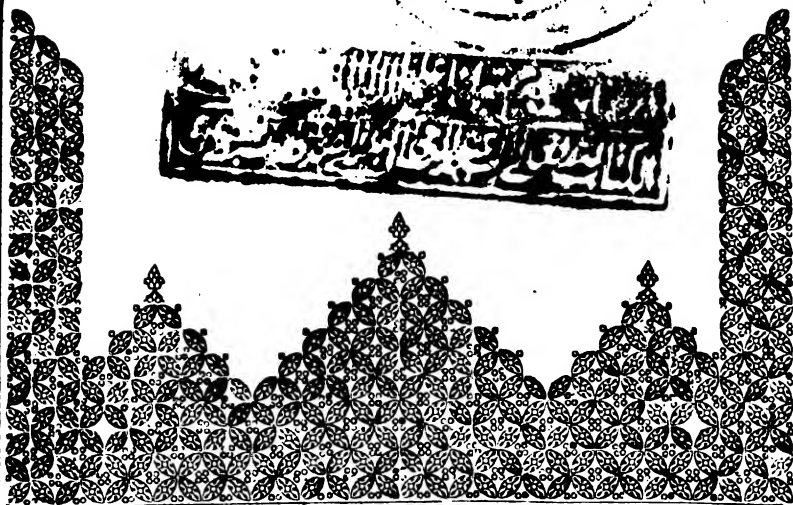
(بسم الله الرحمن الرحيم)

من الاعتم وتقديمه فيبذل الاهتمام والحصر وكونه فعلا لا في الأصل في العمل انما هو للافعال
والاسم مشتق من السمع وهو العلق فأصله معوي يسكون عينه وقيل من السمة وهي العلامة
فأصله وسم والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كلها والرحمن
الرحيم صفتان مشبهتان بنينا للمبالغة من رحم يتزيله منزلة اللازم ويجعله لازما وقوله الى
فعل بالضم والرجة في الأصل رقة في القلب وانعظاف تقضي الفضل والاحسان
وهذا المعنى محال في حقه تعالى فهي في حقه تعالى بمعنى الانعام أو ارادته فهي صفة فعل
على الاقل وصفة ذات على الثاني فاطلاقه مجاز وقدّم الرحمن على الرحيم لانه خاص باق
تعالى ولانه أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كافي قطع وقطع بالتشديد
(قوله يقول) أصله يقول على وزن يفعل نقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد حذف
سكونها (قوله الشيخ) جمعه أشياخ وشيوخ وهو اما مصدر رشاخ أو صفة وسمى شيخا لما
حوى من كرامة المعاني لان معناه في الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولوصيا واما
في اللغة فمعناه من جاوز الأربعين وقال الراغب أصله من طعن في السن (قوله الامام)
معناه لغة المتقدم على غيره وفي الاصطلاح من يصح الاقتداء به وله معان آخر (قوله العالم)
كل من اقص بالعلم ولو كان مبتدئا في الطلب (قوله العلامة) وهي صفة مبالغة فلا
يوصف بها الا من حاز المعقول والمنقول والمراد بها هنا كثير العلم (قوله وحيد دهره الخ)
هو والاحمد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والمراد به هنا المنفرد في دهره أي في عصره
وأوانه (قوله محمد الخ) هو محمد بن محمد بن أحمد ابن الشيخ بدر الدين البغدادي الأصل المصري
الشافعي رحمه الله تعالى ولد في ربيع ذي القعدة سنة ستة وعشرين وثمانمائة بالقاهرة ونشأ
بها حتى تقدم على غيره في العلوم وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها ومنها هذا الموقف
وشرح الشذور والقطر والتوضيح وغيره ففضل مشهور وكتبه منتفع بها خلوص فيته
تغمده الله برحمته ورضوانه وأعاده علينا من بركاته آمين (قوله سبط المارديني) أي ابن
يقته وقد اشتهر بجمته أبي أمته المارديني وهو الشيخ جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف
ابن عبد الله المارديني نسبة لجامع المارديني أو لبلدة من بلاد الحجاز (قوله الحمد لله رب
العالمين) الحمد الحادثة معناه لغة الثناء باللسان على الجليل الاختيارى على جملة التعظيم
والتبجيل سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصرة أم بالقواضل وهي النعم المتعدية والثناء
هو الوصف الحسن واصطلاحا فعل بني أي يشعر ويخبر عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً
على الحامد أو غيره وهذا معنى الشكر لغة بابل الحامد بالشكر ومعنى الشكر اصطلاحاً
صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله والحمد على أربعة
أقسام حمد قديم لقديم وحمد قديم لحادث وحمد حادث لقديم وحمد حادث لحادث
والاولان قديمان والاخران حادثان وله أركان خمسة حامد ومحمود ومحموده ومحمود عليه
وصيغته فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو الواصف بالجميل والمحمود هو الموصوف

يقول الشيخ الامام العالم
العلامة وحيد دهره وفريد
عصره محمد بن محمد سبط
المارديني فصح الله في مدته
الحمد لله رب العالمين



المكتبة
الاسلامية
بمكة المكرمة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واهب المنن ذي الجود والاحسان والكرم الذي عمّ نواله على جميع خلقه فله الفضل والمنن أحمده سبحانه ونعالي على ما أعطانا من النعم وأشكره على ما أورثنا من الحكم وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة تنجي قائلها من الكروب والمحن وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبده ورسوله الذي جاهد في سبيل الله حق جهاده فغالى ولا انهزم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين نصره وبرؤيته تملأوا (وبعد) فيقول العبد الفقير القاني محمد ابن الشيخ العالم العامل الورع الزاهد عمر البقرى بلدا الشافعي مذهبيا عاملا الله يميز بل الاحسان وأوسع له المواهب والمنن قد اطلعت على حاشية العلامة الشيخ عظمة القهوقى المالكي الذي وضعها على شرح المنظومة الرحبية المسمى بسبط المارديني فوجدته قد افاد فيها من العبارات النفيسة والجواهر الفريدة وقد اطال في ذلك فعسر على من ليس له همة تناولها وقد أحبت أن أختصرها ليسهل على أمثالي تناولها وأزيد على ذلك ما أحاط به فهمي القاصر وأنا أسأل الله من فضله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصله انه على ما يشاء قدير وبعاده لطيف خبير

(قول بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف رحمه الله تعالى كتابه بها اقتداء بما للكتاب العزيز ومجلا يخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتراى ناقص وقليل البركة والمراد بالنقص الشرعي لا الحسي ومعنى ذي بال أى شرف وعظمة أحوال يهتم به شرعا وليس محروما ولا مكروها ولا ذكرا محض ولا جعل الشارع له مبدءا بغير البسملة والباء في البسملة للاستعانة أو للملابسة وهي أصلية على الاسح وعليه فهي متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله أولف وهو أولى من جعله اسما ومقدما وعاملا لأن الاخص أولى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

يقول الشيخ الامام العالم
العلامة وحيد دهر وفريد
عصره محمد بن محمد سبط
الماردي في معانيه في مدته
الحمد لله رب العالمين

من الاعم وتقدمه في هذا الاهتمام والحصر وكونه في الاصل في العمل انما هو للافعال
والاسم مشتق من السعير وهو العلو فاصله معوسكون عينه وقيل من السمة وهي العلامة
فاصله وسم والله اعلم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد كلها والرحمن
الرحيم مفتان مشبهتان بنينا للمبالغة من رحم تزييله منزلة اللازم ويجعله لازما ونقله الى
فعل بالضم والرجة في الاصل رقة في القلب وانعطاف تقتضي التفضل والاحسان
وهذا المعنى محال في حقه تعالى فهو في حقه تعالى بمعنى الانعام أو ارادته فهو صفة فعل
على الاقل وصفة ذات على الثاني فاطلاقه مجاز وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص بآله
تعالى ولانه ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع بالتشديد
(قول يقول) أصله يقول على وزن يفعل نقلت حركة الواو الى ما قبله بحد حذف
سكونها **(قول الشيخ)** جمعه أشباخ وشيوخ وهو اتم مصدر رشاش أو صفة وسعى شجلا
حوى من كثرة المعاني لان معناه في الاصطلاح من بلغ رتبة أهل الفضل ولوصيا وأما
في اللغة فمعناه من جاوز الاربعين وقال الراغب أصله من طعن في السن **(قول الامام)**
معناه لغة المتقدم على غيره وفي الاصطلاح من يصح الاقتداء به وله معان آخر **(قول العالم)**
كل من اصف بالعلم ولو كان مبتدئا في الطلب **(قول العلامة)** وهي صفة مبالغة فلا
يوصف بها الا من حاز المعقول والمنقول والمراد بها هنا كثير العلم **(قول وحيد دهر الخ)**
هو الواحد والواحد بمعنى واحد وهو المنفرد والمراد به هنا المنفرد في دهره أي في عصره
وأوانه **(قول محمد الخ)** هو محمد بن محمد بن أحمد بن الشيخ بدر الدين العمشقي الاصل المصري
الشافعي رحمه الله تعالى ولد في ربيع ذي القعدة سنة ستة وعشرين وثمانمائة بالقاهرة ونشأ
بها حتى تقدم على غيره في العلوم وله مؤلفات كثيرة في الفرائض وغيرها ومنها هذا المؤلف
وشرح الشذور والقطر والتوضيح وغيره فضله مشهور وروايته منتفع بها المخلص بآيته
تغمده الله برحمته ورضوانه وأعاد علينا من بركاته أمين **(قول سبط المارديني)** أي ابن
يقته وقد اشتهر بجمته أبي أمته المارديني وهو الشيخ جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف
ابن عبد الله المارديني نسبة لجامع المارديني أو لبلدة من بلاد الهيم **(قول الحمد لله رب العالمين)**
الحمد للحادث معناه لغة الثناء باللسان على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم
والتجليل سواء تعلق بالفضائل وهي النعم القاصرة أم بالقواضل وهي النعم المتعدية والثناء
هو الوصف الحسن واصطلاحا فعل نبي أي يشعر ويضرب عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما
على الحامد أو غيره وهذا معنى الشكر لغة بآل الحامد بالشكر ومعنى الشكر اصطلاحا
صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من النعم وغيره الى ما خلق لاجله والحمد على أربعة
اقسام حمد قديم لقديم وحمد قديم لحادث وحمد حادث لقديم وحمد حادث لحادث
والاولان قديمان والاخران حادثان وله أركان خمسة حامد ومحمود ومحموده ومحمود عليه
وصيغته فالحامد هو من يتحقق الحمد منه وهو الواصف بالجميل والمحمود هو الموصوف

(RECAP)

2274

334

بالجليل ولا بد أن يكون المحمود فاعلا مختارا والمحمود به صفة يظهر انصاف شئ بها على وجه مخصوص ويجب أن يكون أي المحمود به صفة كمال يدرك حسنها العقل السليم الخالص من موانع ادراك الحقائق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن عند العقل السليم والمحمود عليه هو ما كان الوصف بالجليل بازاؤه ومقابلته ويجب أن يكون كالأول وأن يكون اختياريا ولو حكما والحمد هو ذكر ما يدل على انصاف المحمود بالمحمودية والرب هنا المالك لأنه تعالى مالك لجميع الاشياء وقيل هو في الاصل بمعنى القرية وهي تبليغ الشئ الى كماله شيئا فشيئا وهو اسم من اسمائه تعالى ولا يطلق على غيره الامقيدا والعالمين اسم جمع لعالم وليس جمعا لله لأنه مقول على ما سوى الله تعالى ويجب أن يكون الجمع أعم من مفردة وقال بعضهم هو جمع لم يستوف شروط الجمع لأن عالمهم يخص بالعقلاء (قوله) والعاقبة للمتقين) أي بالحفظ في الدنيا وبالقرى في الآخرة والمتقين جمع متق وهو التارك للمعاصي والتقوى كلمة جامعة لفعل الواجبات وترك المنهيات (قوله) والصلاة والسلام) الصلاة اسم مصدر صلي وهي من الله رحمة مفرقة بالتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم نضرة ودعاء والسلام هو معنى التسليم والسلامة من النقائص وعطفه على الصلاة للفرح من كراهة افراد الصلاة عن السلام بخلاف البسمة والجملة فإن الابتداء يحصل بكل منهما وجههما أكمل (قوله) على سيدنا محمد) وأصله سيدنا بوزن فيعلنا فاجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلت الواو ياء وادخمت فيها ويطلق السيد على من فاق قومه وعلا عليهم وعلى الخليم الذي لا يستغزه الغضب وعلى المالك وعلى الكرم وكل ذلك مجموع في سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ونافي سيدنا للعقلاء واذا ثبت سيادته عليهم ثبت سيادته على غيرهم من باب أولى وقد قال صلى الله عليه وسلم اعلا ما واخبرنا بمرتبته أنا سيد ولد آدم ولا فخر أرى ولا فخر أعظم من هذا الفخر وهذا الحديث يقتضي عدم ثبوت سيادته على آدم وليس كذلك بل هو صلى الله عليه وسلم أفضل منه لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله أنا سيد العالمين فيصطلح أنه قال ذلك تأديبا في حق والده آدم لأنه صلى الله عليه وسلم أفضل وأولى العزم وهم أفضل من آدم ومحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف وسعى به صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة وسياق الكلام عليه عند قول المتن محمد خاتم رسل ربه (قوله) سيد المرسلين) أي والنبين وهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر قال بعضهم وليسوا المحصورين في هذا العدد دليل قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك فيكون ذكر العدد على سبيل التقریب لا التصديد (قوله) وعلى آله) وهم مؤمنون بني هاشم وبني المطلب عندنا والشهمور عند مالك بن نوهاشم لا المطلب وهذا في مقام منع الزكاة عليهم أما في مقام الناحية كل مؤمن ومؤمنة ولا يضاف إلا لمن له شرف من العقلاء (قوله) وحسبه) أي أصحابه جمع صاحب بمعنى العبادي وهو كل من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم في حال حياته بعد البعثة وهو مؤمن وسياق مزيد بيان على

والعاقبة للمتقين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
المرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين

ذلك على الكلام في خطبة الماتن ان شاء الله تعالى (**قوله** أجمعين) تأكيده لآل
والعصب (**قوله** أما بعد) بالضم على نية معنى المضاف اليه وهي كلمة يوقى بها الانتقال
من أسلوب الى أسلوب آخر ويستحب الاتيان به في الخطب والمكاتبات اقتداء برسول
الله صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في خطبه ومرض اسلانه وهي فصل
الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام وقال المحققون فصل الخطاب الذي أوتيه هو
الفصل بين الحق والباطل وأصلها مما يكن من شيء بعد البسطة والجدلة الخ فهذا شرح
فهمها مبتدأ أو الاسمية لازمة للمبتدأ او يمكن فعل شرط والقاء لازمة له غالباً بحيث تضعفت
أتمام معنى الابتداء أي المبتدأ والشرط وهو يكن لزماً ما لم يمتدحها وهو القاء ولصوق الاسم
اقامة للآزم أعني الاسم والقاء مقام الملزوم أعني المبتدأ وفعل الشرط وابقاء لآثره أي
الملزوم في الجملة والآخر هنا هو الاسمية والقاء لأن آثار المبتدأ أو علامات كثيرة منها الاسمية
والخبر فاصوق الاسم بمنزلة الخبر في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة من جعلها القاء
والجزء فلزوم قاء الجزاء ابقاءه في الجملة والمقصود لزوم تحقق مدخول القاء بعد ما ذكر
فإن المعنى لزوم وجوده بعد ما ذكر لوجوده في تمام مطلقاً ووجوده في تمام مطلقاً بعد ما ذكر
معلوم ضرورة فكذلك الجزاء وتقييد الملزوم الذي هو الشرط بالبعدية قرينة قائمة على أن
اللازم وهو الجزاء بعد ما ذكر كما لا يخفى (**قوله** فهذا شرح) الاشارة لها احتمالات سبعة
والاولى منها أن الاشارة راجعة لالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني أي فهذه ألفاظ
مخصوصة دالة على معان مخصوصة والقاء واقعة في اسم الاشارة في جواب الشرط
الحدوف والمباحث الواقعة في اسم الاشارة كثيرة شهيرة فلا تطيل بذكرها والشرح معناه
الكشف والبيان ومن وظائف الشارح ذكر القواعد المحتاج اليها واذكر فيود المسائل
وشروطها وضم زيادات نفيسة يحتاج اليها المقام والاتيان بالصواب بدلا عن غيره وتوضيح
العبارات وذكر الدليل والتعليل (**قوله** لطيف) وهو يطلق على معان متعددة منها
الشفاف الذي لا يحجب ما وراءه ولذا قيل في تعريف المأمور لطيف شفاف لانه لا يحجب
ما وراءه وهو اسم من أسماء تعالى بالاجماع واللفظ الرأفة والرفق وهو من الله تعالى
التوفيق والعصمة والمراد به هنا كونه بديع الحسن (**قوله** مختصر) أي قليل اللفظ لأن
المختصر ما قل لفظه سواء كثر معناه أم لا ويقابله المبسوط وهو ما كثر لفظه سواء ساوى معناه
أم لا ويجوز أن يراد باللطيف كونه رقيق الخمج أي صغير الخمج بديع الحسن فيكون حينئذ
عطف مختصر عليه تأكيده (**قوله** على المقدمة) وهي بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى
تقدم أو المتعدي لأنها مقدمة من فهمها على غيره وبالفتح من قدم المتعدي لأن أهل العقول
قدّموا لما اشتملت عليه والاول أولى لأنها تقدم غيرها وما قدم غيره أولى عن قدم نفسه لأن
الغالب أن الشخص لا يقدم غيره الا اذا كان مقدماً والمراد هنا ما يتوقف الشروع عليه
في مسائل العلم فهي علم على تلك الالفاظ المخصوصة (**قوله** المسماة بالرجبية) أي التي

أما بعد فهذا شرح لطيف
مختصر على المقدمة المسماة
بالرجبية

ببسم الله الرحمن الرحيم ثم
 بالحمد لله تأسيسا بالكتاب العزيز
 ومراده بالاستفتاح الابتدائي
 والمقالا مصدر قال يقول
 والالف فيه للاطلاق يقال
 قال يقول قولاً ومقالاً
 وقوله ومقالة والرب اسم من
 أسماءه تعالى ولا يقال لغيره
 الامضا فاونعالى أى ارتفع
 عما يقول الجاحدون علواً
 كبيراً أى أقول ما يتبدئ
 القول في هذه الأرجوزة
 بذكر حمد الله تعالى والحمد هو
 الثناء على الحمد وبجمل
 صفاته والحمد على النعمة
 واجب مرادف للشكر
 باللسان والالف في انعماء
 للاطلاق وجداً مصدر
 موصد منصوب على
 المصدرية ويجلو مبنى
 للفاعل أى يذهب وفاعله
 ضمير مستتر راجع الى الله
 تعالى والعنى مفعول
 مقصور يكتب بالياء وهو
 فقد البصر أى جذا يذهب
 الله به عن القلب العمى وعنى
 القلب هو الضار في الدين
 بخلاف عى البصر قال
 تعالى فانها لاتعمى الابصار
 ولكن تعمى القلوب التي
 في الصدور قال
 ثم الصلاة بعد والسلام
 على نبي دينه الاسلام

والنظم في اللغة جمع اللوازم في السلك وفي الاصطلاح تأليف الكلمات المرتبة المعاني
 المتناسقة الدلائل على حسب ما يقتضيه العقل **(قول)** بسم الله الرحمن الرحيم اعترض
 على الشارح بأن المصنف لم يذكر البسملة وأجيب بأن المراد بذكر الحمد أى ذكر كان فيشمل
 البسملة والحمدلة وأن المصنف أتى بالبسملة لفظاً وبالحمدلة خطأ **(قول)** ثم بالحمد لله وأتى
 بالحمدلة لاجبة لانها تدل على الدوام والثبوت فهي أولى من الجملة الفعلية التي تدل على
 التجدد والحدوث **(قول)** تأسيساً بالكتاب العزيز أى اقتداء بالكتاب أى القرآن العزيز أى
 المعزز المكرم المعظم لانه مبسود وبالبسملة والحمدلة **(قول)** والالف فيه للاطلاق أى أن
 القافية أطلقت عن حرف مقبل لانه أتى بها لامتداد الصوت وليست من بنية الكلمة
(قول) والحمد على النعمة واجب أى يشاب عليه ثواب الواجب اذا وقع في مقابلة نعمة
 لفظاً وأنيصة لانه يعاقب على تركه كما يعاقب على ترك الواجب الذي هو من الاحكام الخمسة
(قول) عن القلب العمى فاطلاق العمى على القلب مجاز لانه شبه الجاهل بفقد البصر لان
 الجاهل لكونه مقعراً يشبه العمى المتغير الذي لا يدري أين يتوجه والقلب جسم لحمي
 الجوهر صنوبري الشكل موضوع بين عظام الظهر والصدر والجنين معلق بالعروق
 العلوية أغلفة لفوق وأدقه لاسفل ويسمى بذلك لتقلبه في الامور ومنه قول الشاعر

وما سمى الانسان الانسية • ولا القلب الا أنه يتقلب

وأتى بالآية وليل على دعواه **(قول)** ثم الصلاة ثم للترتيب الذكري والصحيح أن الله
 سبحانه وتعالى ينزله صلى الله عليه وسلم رفعة بصلاته ويثبت المصلي على ذلك أيضاً خلافاً
 لمن قال ان الثواب خاص بالمصلي فقط لانه صلى الله عليه وسلم مستغن عن ذلك ورد بأن
 الكامل يقبل الكمال وعطف السلام على الصلاة للخروج من كراهة افراد أحد هما عن
 الآخر وهما محتصان بالانبياء فلا يجوز ان على غيرهم الاتباع وأما ما ورد من قوله صلى
 الله عليه وسلم اللهم صل على آل نبي أوفى فأجيب عنه بأن من كان يستحق شيئاً أن يخص
 به من شاء والترضى خاص بالعناية والترحم بغيرهم فاله بعضهم وقد اختلف في وجوب
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على أقوال الصحيح منها عندنا انها لا تجب الا في الصلاة
 في التشهد الاخير منها **(قول)** على نبي وهو انسان حرز ذكر من نبي آدم سليم عن منفر
 طبعاً وعن دناءة أب وعن خنأمة ومخترات القيود معلومة فلا تطبل بذكرها وهو بالهمز
 من النبا وهو الخبر لانه اما مخبر أو مخبر ويتركه من النبوة وهي الرفعة لان النبي مرفوع
 الرتبة على الخلق فهو مشتق من نبأ ينبو اذا علا وارفع فبأنه بدل من الواو **(قول)**
 دينه الاسلام) فعنى الدين في اللغة ما يدان به وينقاد اليه وشرفاً وضع الهى سائق لذوى
 العقول السلية باختيارهم المأمود الى ما هو خير لهم بالذات فخرج بالوضع الالهى
 الاوضاع الصناعية وبقوله سائق الاوضاع الالهية غير الساقطة كتابات الارض
 وبقوله لذوى العقول افعال الحيوانات المختصة بالاختيار وبقوله باختيارهم الاوضاع

فما توخينا من الالبانة عن مذهب الامام زيد القرضي * اذ كان ذلك من أهم القرضي * (٩) أقول التوخي بالعلم المجبة

القصدي يقال فلان توخي الحق أى يقصده والالبانة الاظهار والمذهب فى الاصل الطريق ثم استعمل فى الاحكام الشرعية وغيرها والامام هو الذى يقتدى به فى أقواله وزيد هو زيد بن ثابت رضى الله عنه ابن الصالح بن سعيد بن خارجة الصعابي الانصارى من بني النصارى من كبار علماء الصحابة رضى الله عنهم والقرضى العالم بالقرائن والقرضى القصد أى ونسأل الله سبحانه وتعالى الاعانة فيما قصدناه من الاظهار والكشف عن مذهب الامام زيد رضى الله تعالى عنه وأرضاه لأن هذا من أهم القصد فانه لا يخيب من سألته قال تعالى واستألفوا الله من فضله قال بعض العلماء لم يأمر الله بالمسئلة الا ليعطى

(قوله فيما توخينا من الالبانة) التوخي بتشديد الخاء المجبة بعدها ما سكتة هو الاجتهاد لا القصد فقط فان التوخي بمعنى الاجتهاد لا يقال الا فى الامر المهم الجليل من الخير بخلاف التوخي بمعنى القصد فانه يقال له هو أعم من ذلك ويقال تأخيت الشئ تعجزت به والتحرى طلب الاخرى وكثيرا ما تستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد والالفاظ الثلاثة متقاربة قال الشيخ زكريا رحمه الله الاجتهاد والتحرى والتوخي بذل الجهود فى طلب المقصود اهـ يقال اجتهد فى حل المسئلة ولا يقال اجتهد فى حل النواة (قوله عن مذهب الامام) مفعول يصلح للمصدر والزمان والمكان بمعنى الذهاب وهو المرور أو محله أو زمانه واصطلاحا ما ترجع عند المجتهدين فى مسئلة ما بعد الاجتهاد فصار له معتقدا ومذهبا وهو المراد هنا والامام هو المتقدم على غيره (قوله زيد القرضي) زيد بدل من الامام وهو بالسكون للوزن (قوله اذ كان ذلك) أى المذكور من الالبانة والتوخي (قوله من أهم القرضي) أى القصد هو أصل القرض ما يرمى اليه الرامة فلما كان قاصدا الطريقة زيد سمي قرضا للمشابهة (قوله هو زيد بن ثابت) يكنى أباسعيد وقيل أباعبد الرحمن وقيل أباخارجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة وتوفى بالمدينة بعد الهجرة سنة خمس وأربعين ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة وكان من كسبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن فى زمن سيدنا عثمان بن عفان وهم سيدنا عثمان وزيد بن ثابت المذكورون أبى بن كعب وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وقيم الدار رضى الله عنهم أجمعين وقد اجتمع فى اسم زيد أشياء تتعلق بالقرائن لم تجتمع فى غيره افرادا وجمعا وعددا وطرحا وخرابا أما الافراد فالراى بسبعة وهى عدد أصول المسائل وهى اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون وعددهم يرث بالقرض وحدهم الزوجان والام والجدتان وولد الام وعددهم يرث السدس وعدد الوارثات بالاختصار والياء بعشرة وهى عدد الوارثين بالاختصار وعدد الوارثات بالبسط والدال بأربعة وهى غلدة أسباب الارث وفاقا وخلافا وعددها أقسام الورثة باعتبار القرض والتعصيب وأما الجمع فالراى مع الياء بسبعة عشر وهى عدد الوارثين والوارثات بالاختصار والراى مع الدال أحد عشر وهى عدد الوارثات على سبيل البسط بزيادة مولاة المولى والياء مع الدال أربعة عشر وهى عدد الوارثين بالبسط خلا المولى لانه قد يكون اثنى والراى مع الياء والدال أحد وعشرون وهى عدد جميع من يرث بالقرض من حيث اختلاف أحوالهم لأن أصحاب النصف خمسة وأصحاب الربع اثنان وأصحاب الثمن واحد وأصحاب الثلثين أربعة وأصحاب الثلث اثنان وأصحاب السدس سبعة وقد نظم بعضهم ذلك فى بيت ختمال ضبط ذوى القروض من هذا الرجز * خذ من ربنا وقل هبادين وأما العدد فتمتد حروف اسمه ثلاثة وهى عدد شروط الارث وموانعه وأسبابه وأما الطرح فاذا طرح الدال من الياء بقى ستة وهى عدد القروض القرآنية وعدد الموانع واذا

(علما بأن العلم خير مما سعى فيه وأولى ماله العبد دعى وان هذا العلم مخصوص بما قد شاع فيه عند كل العلماء بأنه أول علم يفقد فى الارض حتى لا يكاد يوجد) أقول علما منصوب على انه مفعول لاجله وهو علة لقوله اذ كان ذلك من أهم

القرض * أو علة لقوله توخينا الخ والعلم (٢ رج) خلاف الجهل وبأن العلم متعلق بقوله علما وأل فى العموم حتى يشمل

كل علم وقوله سعي ودعى مبنيان (١٠) لما لم يسم فاعله وفضل العلم وخبرته أشهر من أن يذكر قال الشافعي وغيره

طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وليس بعد القرينة أفضل من طلب العلم اهـ والاحاديث في فضل العلم كثيرة مشهورة فني الصحيحين من رواية ابن مسعود رضي الله عنه لاجسد الا في اثنين رجل آتاه الله ما لا فسلطه على هلكته في الخير ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس وقال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وقوله وان هذا العلم أي وعلماء ان هذا العلم وهو علم القرائن مخصوص بأنه أول علم يفقد في الارض أشار به هذا الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القرائن وعلوها الناس فاني امرؤ مقبوض وان هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الرجلان في القرينة فلا يجدان من يفصل بينهما صحه الحاكم وغيره وحسنه المتأخرون وروى ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القرائن فانها من دينكم وانها نصف العلم وانه أول علم ينزع من أمتي وقوله لا يكاد يوجد أي بقرب من عدم الوجدان لأن كاد من أنفعال المقاربة سعى طرحت الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف وتقدم ما فيها واذا طرحت الزاي من الباء بقي ثلاثة أيضا وتقدم ما فيها أو أما الضرب فاذا ضربت حروفه ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة وهي عدد أصول المسائل على الاربع ومن أراد المزيد على ذلك فعليه بالكتب المطولات ينظر عبراته (قول) علماء ان العلم وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع وهو خلاف الجهل وخروج بحكم الذهن الشك والوهم بناء على أنهم لا يحكم فيها وبالجازم الطن والمطابق الاعتقاد التقليدي الغير المطابق للواقع (قول) خبر ما سعى فيه أي من خبر شئ سعى فيه العبد والمراد بالعبد الشخص ذكرا كان أو أنثى حرًا أو عبدًا (قول) وفضل العلم قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء أي فهم أكمل خشية من غيرهم وقال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (قول) لاجسد الا في اثنين أي لا غبطة لأن الجسد الذي يعنى الغبطة هو عني مثل ما لا غير مع بقائه نعمة الغير عليه وهو محمود فخرج الجسد المذموم وهو عني زوال نعمة الغير عنه سواء تمتها لنفسه أم لا وهذا هو الذي دلت الاحاديث على الزجر عنه وهو أول خطيئة ظهرت في السموات وأول معصية حدثت في الارض (قول) وهو علم القرائن قال بعضهم وهو أفضل العلوم أي بعد أصول الدين (قول) نصف العلم أي باعتبار أن الانسان حالتين حالة حياة وحالة موت فحالة الحياة تتعلق بالصلة والزكاة وغيرهما وحالة الموت تتعلق بقسمة التركة والوصايا وغيرهما وقبل غير ذلك (قول) ينزع من أمتي أي يموت أهلها لأنه ينزع من أهلها لما ورد في الحديث ان الله لا يرفع العلم انتزاعا وانما يرفعه بموت العلماء (قول) لا يكاد يوجد أي يقرب من عدم الوجدان هذا بناء على ما فهمه الشارح رحمه الله تعالى من أن لا داخله على يوجد لا على يكاد وليس كذلك بل هي داخله على يكاد أي لا يقرب من الوجدان أي ففقد حقيقة (قول) وظواهر الاحاديث الخ هذا بناء على فهمه السابق وقد علمت ما فيه (قول) وأن زيد اخص لاحماله والخصوص تخصيص العموم ومعنى لاحماله لاحيلة أو لا بد فيكون المعنى وأن زيد اخص حقيقة أي يقينا ولا بد (قول) عا حباه أعطاه والحبوة العطية والحباء العطاء (قول) في فضله منها التسمية لغة الايقاظ يقال نهته بمعنى أيقظته واصطلاحا عنوان البحث الا في بحيث يعلم من البحث السابق اجمالا (قول) أفرضكم زيد) وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك لأنه كان رضي الله عنه أحصمهم حسابا وأسرعهم جوابا وقبل غير ذلك وقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال يوم مات زيد اليوم مات عالم المدينة وخطب عمر رضي الله عنه بالجالية مكان بالشام فقال من يسأل عن القرائن فليأت زيدا بن ثابت (قول) وناهيك بها) ناهيك مبتدأ والجار والمجرور خبره ويحتمل غيره (قول) باتباع التابعي وهو من اجتمع بالصحابي وأخذ عنه (قول) لاسما هو نصب سى بلا لانه مضاف ونكرة فلا نافية للبعض وسى اسمها وما موصول مضاف لها وما زادة أي لا مثل لهذه الشهادة فتكون تأكيداً للشهادة والظاهر أن هذا آخر الكلام لأن ما قبل

طلب العلم أفضل من صلاة النافلة وليس بعد القرينة أفضل من طلب العلم اهـ والاحاديث في فضل العلم كثيرة مشهورة فني الصحيحين من رواية ابن مسعود رضي الله عنه لاجسد الا في اثنين رجل آتاه الله ما لا فسلطه على هلكته في الخير ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس وقال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وقوله وان هذا العلم أي وعلماء ان هذا العلم وهو علم القرائن مخصوص بأنه أول علم يفقد في الارض أشار به هذا الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القرائن وعلوها الناس فاني امرؤ مقبوض وان هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الرجلان في القرينة فلا يجدان من يفصل بينهما صحه الحاكم وغيره وحسنه المتأخرون وروى ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القرائن فانها من دينكم وانها نصف العلم وانه أول علم ينزع من أمتي

العلم وانه أول علم ينزع من أمتي وقوله لا يكاد يوجد أي بقرب من عدم الوجدان لأن كاد من أنفعال المقاربة سعى

وظواهر الاحاديث شاهدة بأنه يفقد حقيقة قال * وأن زيد اخص لاحماله * (١١) بحاجباه خاتم الرسالة *

من قوله في فضله منها
أفرضكم زيد وناهيك بها
فكان أولى باتباع التابعي
لا سيما وقد فهم الشافعي
أقول وان زيداً معطوف
أيضاً على قوله بأن هذا العلم
أى ونسأل الله الالهانة على
ما قصدناه من الاظهار
والكشف عن مذهب زيد
رضي الله عنه لاجل علما
بأن العلم خير مما سعى اليه
الانسان ولعلنا بان هذا العلم
وهو علم القرائن مخصوص
بأنه أول علم يفقد في الارض
ولعلنا بان زيد ارضى الله عنه
خص من بين الصحابة رضي
الله عنهم عما بهنا عليه النبي
صلى الله عليه وسلم من فضيلته
وعلمه وانه أمثل من غيره في علم
القرائن من قوله أفرضكم
زيد وناهيك بهذه الشهادة
من سيد البشر وخاتم الرسل
صلى الله عليه وسلم وناهيك
بمعنى حسبك وثنا ويلها بأنها
غاية تنهاه عن طلب غيرها
قوله في الجمل فكان السيد
زيد بن ثابت أولى بأن يتبعه
التابعون ويقلده المقلدون
في القرائن لا سيما وقد فهم
الشافعي أى مال الى قوله
موافقة له في الاجتهاد ولم يتابعه
مقلداً له من غير نظر واجتهاد
بل بعد النظر والاجتهاد حتى انه يختلف قوله حيث اختلف قول زيد رضي الله عنه

سوى أولها وهو أفرضكم (قول وقد فهم) أى قصد مذهبه بعد النظر كما ذكره المصنف
(قول الشافعي) القرشي المطلي الجازي المكي ورضي الله عنه يلتقي مع النبي صلى الله
عليه وسلم في عبد مناف لانه أبو عبد الله محمد الشافعي بن ادريس بن العباس بن عثمان
ابن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف والنبي
صلى الله عليه وسلم هو أبو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
ومناقبه شهيرة وفضائله كثيرة ولد بن زينة سنة خمسين ومائة ثم حمل الى مكة وهو ابن ستين
وتوفي بمصر ليلة الجمعة بعد الغروب اخبر يوم من رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقرافة
بعد عصر الجمعة وعلى قبره من الجلال والمهابة والاحترام ما هو لا يرق بمقام ذلك الامام
قدس الله روحه ونور ضريحه ونفعنا ببركاته (قول ولم يتابعه مقلداً) أى لانه مجتهد
والمجتهد لا يقلد مجتهداً وكذلك عبارته كيف أخذ بقول من لو عاصرته وحاجبني لمجته
(قول فهالك فيه) أى نخذ القول في علم القرائن أوفى مذهب الامام الشافعي فالضمير اما
راجع لعلم القرائن كما ذكره الشارح وهو أولى وألذ مذهب الامام الشافعي الموافق لمذهب
زيد لان هذه المنظومة انما وضعت على مذهب الامام الشافعي ومنهم من رجع الضمير الى
مذهب زيد ولكن ما قدمناه أولى (قول عن ايجاز) عن معنى الباء فيكون التقدير خذ
القول ملتبساً أو صاحباً لا ايجازاً وإنما أتى بن لجة الوزن وأصل الايجاز القصير وهو
قوله الالفاظ والاختصار كذلك فهمنا معنى واحد وهو الايمان بالمعنى المراد بأقل من عبارة
المتعارف وقيل الايجاز حذف طول الكلام وهو الاطناب والاختصار حذف عرض
الكلام وهو تكرير الكلام مرة بعد أخرى وقيل غير ذلك (قول جمع لغز) بالتحريك على
وزن رطب وهو الكلام المعنى يقال ألغز في كلامه عى ومن الالغاز نحو قول القائل
ملغزاً في اسم على * عاجز أعنى ترفى فانقلب * فان عاجز اذا عى ذهب عينه فيبقى اجر
فاذا ترفيت الى مرتبة العشرات صارت الالف عشرة والجيم ثلاثين والزاى سبعين فاذا
قلبتا حينئذ صارت اسم على * واعلم أنه يتعلق بتركه الميت خمسة حقوق مرتبة أولها الحق
المتعلق بعين التركة كالزكاة والشأنى مؤن التجهيز بالمعروف فان كان الميت فقيراً تجهيزه
على من عليه نفقته في حال حياته حتى الزوجة خلافاً للامعة الثلاثة فعندهم مؤن التجهيز في
مالها وان كان الزوج غنياً وعلو ذلك بأنه ليس من نواحي النفقة وهي تبع للاستمتاع وقد
ذهب بالموت واذا ذهب المتبوع ذهب التابع وأما عندنا فعلقة الزوجة باقية بدليل انه
يغسلها ويرثها والثالث الديون المرسله في الذمة والرابع الوصية بالثلث فأقل والخامس
الارث وهو المقسود بالذات وله شروط وأركان وموانع وأسباب وقد شرع المؤلف في بيان
الاسباب والموانع فقال

* (باب أسباب الميراث) *

(قول باب) هو خبر لم يند المحذوف تقديره هذه اباب أسباب الميراث ويصح أن يكون

قال

(فهاذا قول عن إيجاز
ميرأ عن وصحة الالغاز)
أقول هالك اسم فعل بمعنى
خذ والكاف فيه للخطاب
والإيجاز تقليل اللفظ والوصحة
واحد الوسم وهو اسم جنس
جعي بمعنى العيب والالغاز
جمع لغز وهو الأمر الخفي
ومعنى البيت فخذ القول في
علم القرائض قولاً قليلاً
واضحاً كثيراً المعنى ميرأ عن
عيب الالغاز وعن عيب
الخطأ

* (باب أسباب الميراث) *

أقول الأسباب جمع سبب
وهو في اللغة ما يتوصل
به إلى غيره وفي الاصطلاح
ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته
والناظم رحمه الله تعالى
لم يترجم في الأربعة أشياء
وانما ترجمها الناس وبقرها
فكان ينبغي لمن يترجم أن
يقول باب أسباب الميراث
وموانعه قال
أسباب ميراث الوري ثلاثة

منصوب بفعل محذوف تقديره أقرأ باب أسباب الميراث وأن يكون مجروراً واصله بوب
تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت باب ومعناه لغة فرحة في سائر يتوصل بها
من داخل إلى خارج وعكسه واصطلاحاً اسم لالفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة
وانما ترجم المؤلفون كتبهم وجعلوها أبواباً وفصولاً اقتداءً بالكتاب العزيز في كونه مترجماً
مفصلاً سوراً ولأن القارئ إذا ختم باباً وأخذ في غيره كان أنشط له وأبعد على المدرس
والفصيل منه بخلاف ما لو استقر الكتاب بطوله كما أن المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخاً
نفس عنه كربة ونشط للسير إلى غيره وانما سميت بقول الأبواب تراجم لأنها ترجم مجامعها
لأن ما يذكر في الباب تنبي عن الترجمة وتبينه (قول أسباب الميراث) وهو يطلق
بمعنى الارث وهو المقصود بالترجمة وهو لغة البقاء وانتقال الشيء من قوم إلى قوم آخرين
والانتقال إما حقيقة كانتقال المال أو معنى كانتقال العلم ومنه العلماء ورثة الأنبياء
أو حكماً كانتقال المال إلى الحمل ويطلق بمعنى الموروث وشرعاً حق قابل للترجي يثبت
لمستحقه بعدموت من كان لذلك القرابة بينهما أو نحوها كالزوجة والولاة فحق
يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص وخرج بقابل للترجي الولاء والولاية
على النكاح إذ ينتقلان بالموت لمن له حق في العصوبة على الترتيب المذكور في بابها ولو كان
بعيداً أو بعيداً بعد موت من كان لذلك الحقوق النابتة بالشرع أو نحوه وبقيت القرابة
الوصية على القول بأنها تنكح بالموت وقال الشنشوري في شرحه للترتيب وخرج يثبت
لمستحقه ما إذا اعتاب شخصاً وتعذر استخلاصه لموته فلا يكفي استئصال وارثه بل يستغفر الله
له كما نقله الرافعي وغيره عن الحناطى (قول وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود)
أي كالزوجة فانما سبب للارث بين الزوجين فيلزم من وجودها وجود الارث ويلزم من
عدمها عدم الارث فخرج بقوله ما يلزم من وجوده الوجود المانع إذ يلزم من وجوده العدم
وخرج الشرط إذ لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله لذاته راجع لهما أي للوجود
والعدم وذلك كالقرابة فانما سبب من أسباب الارث فان قام به مانع من قتل أو غيره منع
من الارث فالارث نظر الذات القرابة والمانع منه الذات القرابة وانما هو لامر آخر طرأ
وقال العلامة الاجمهوري على المختصر وانما قال بالنظر لذاته لأنه قد لا يلزم من وجود
السبب وجود المسبب لعروض مانع أو تخلف شرط وذلك لا يقصد في تسميته سبباً لأنه
لو نظر إلى ذاته مع قطع النظر عن موجب التخلف لكان وجوده متصلاً بالوجود للمسبب
هكذا ذكره جمع منهم السنوسي رحمه الله تعالى (قول فكان ينبغي الخ) لاجتماعه لهذا
الاعتراض فانه إذا ترجم لشيء وزاد عليه فليس معيباً عندهم وانما المعيب العكس ولا فرق
بين أن يكون المترجم المؤلف أو غيره وأن كان الأصل مساواة الترجمة للمترجمه وحينئذ
فلا اعتراض على المترجم حيث ترجم لشيء وزاد عليه (قول ميراث الوري) أي الآدميين
أما غير الآدميين فلا توارث بينهم لعدم تكليفهم كالملائكة عليهم الصلاة والسلام

وكالدواب وأما الجن فهم كالأدميين (قوله ثلاثة) باتفاق وعلى الخلاف أربعة
 بزيادة بيت المال وهو سبب عام لأنه لجميع المسلمين والاسباب الثلاثة خاصة (قوله
 كل يفيد به الوراثه) أى الارث كالزوجه لان كل واحد يرث من الآخر ما يمنع مانع
 ويستند الارث بالقرابة في الغالب أما الولاء فالعقيق لا يرث من المعتق على ما سياتى
 فكل فى كلامه المراد بها الكل المجموع لا الجبى فتأمل (قوله وهى نكاح) وهو عقد
 يقتضى اباحة وطء بلفظ النكاح أو التزويج أو تزويجهما ويقع به التوارث بينهما ما لم يمنع
 مانع ككون الزوجة رقيقة أو ككيسة ويقع التوارث بينهما فى عدة الطلاق الرجعى باتفاق
 الأئمة الأربعة ولو كان الطلاق فى العصة لا الزوجة المطلقة بائنا فى مرض الموت عندنا
 خلافا للأئمة الثلاثة فانها توارث عند الحنفية ما لم تنقض عدها وعند الحنابلة ما لم تنزح
 وعند المالكية ولو انقضت عدها واتصلت بأزواج وعندهم أى المالكية أيضا لو تزوج
 المريض فى مرض موته امرأة فالعقد باطل فلا ترثه ولو تزوجت المريضة فى مرض الموت
 رجلا لم يرنها (قوله وولاء) وهو لغة القرابة يقال بينهما ولاءا فلنقض أى قرابة وشرا ما ذكره
 الشارح وعرفه بعضهم بقوله هو صفة تثبت للمعتق ولعصبته بمجرد عتقه وهو لغة كلجمة
 النسب لا يساع ولا يوجب ولا يورث وأخره المصنف عن النكاح لأنه يورث به من جانب
 واحد دون النكاح فإنه يورث به منهما ولا يكون الارث به الا فرضا بخلاف الولاء فلا يكون
 الارث به الاتصيا (قوله ونسب) وهو القرابة والمراد بها الرحم وهو لفظ يشمل كل
 من ينسبك وبينه قرابة قربت أو بعدت كانت من جهة الاب أو من جهة الام وهى موثقة
 قاله الجوهري وهى مشتقة من الرحمة وهى من العبد الحسانة والشقيقة لأن من بينهم قرابة
 برحم بعضهم بعضا ويشفق عليه لاسمها عند لحوق المضرة والشدة ولذا جاء عنه صلى الله عليه
 وسلم ان الله تعالى لما خلق الرحم قال خلقتم واشتقتمك اسماء من اسمى فأتت الرحم وأنا
 الرحمن فمن وصلك وصلنى ومن قطعك قطعنى اهـ ولكن ليس كل رحم يوجب التوارث بين
 الحى والميت فلا توارث الا فى الجهات الاتية ان شاء الله تعالى (قوله وهو عقد الزوجية
 الصحيح) أما الفاسد فلا توارث به عندنا وعند الامام مالك فان كان العقد فاسدا متفقا
 على فساده كنكاح الخامسة فكذلك وان كان مختلفا فى فساده بأن وقع من غيرولى أو وقع
 من محرر بحج أو عمة أو كان نكاح شغار فيفسخ بغير طلاق وفيه الارث اذ اقامت أحدهما
 قبل الفسخ سواء دخل الزوج بها أم لم يدخل (قوله ويرث به المعتق) بكسر التاء أى من
 حيث كونه معتقا وحديثه فلا يرثه قول بعضهم وقد يرث العقيق المعتق كما لو اشترى ذمى
 عبدا وأعتقه ثم اتفق السيد بالارح بغارب فاسترق فاشترى عتقه وأعتقه فانه يرثه
 أى بكونه معتقا لا بكونه عتقا فيكون لكل واحد منهما الولاء على الآخر (قوله الابوان
 ومن أدلى بهما) فالمدلون بهما الاخوة والاخوات مطلقا وبنو الاخوة الاشقاء اولاد فقط
 والاعمام وبنوهم (قوله والاوлад ومن أدلى بهم) وهم البنون والبنات وأولاد الابن

كل يفيد به الوراثه
 وهى نكاح وولاء ونسب
 ما بعدهن للموارث سبب
 أقول أسباب الارث المجمع
 عليها ثلاثة كل واحد منها يفيد
 به أى صاحبه وهو المتصف
 به الوراثه ما لم ينعه مانع
 وهى النكاح وهو عقد الزوجية
 الصحيح ويرث به الزوج
 والزوجة او الزوجات والولاء
 بفتح الواو والمذ هو عصبية
 سببها نعمة المعتق على عتيقه
 ويرث به المعتق ذكره
 كان أو أنثى وعصبه المعتق
 المتعصبون بأنفسهم والنسب
 وهو القرابة ويرث به الابوان
 ومن أدلى بهما والاوлад ومن
 أدلى بهم وقوله الورى المراد
 به هنا الأدميون والورى
 فى الاصل الخلق وقوله
 ما بعدهن للموارث سبب
 أى ليس بعد هذه الاسباب
 الثلاثة سبب رابع مجمع عليه

ذكورا وأنا ناعلى تفصيل سياقي بيانه **(قول)** ولا يختلف فيه عندنا) أى لفقد الشرط وهو عدم انتظامه فان كان منتظما وورث عندنا على الراجح فيقدم على الرد وتورث ذوى الارحام فان لم يكن منتظما فيرد الباقي على ذوى القروض غير الزوجين فهو مقدم على نورث ذوى الارحام فان لم يكن هنالك من يرث عليه ورثا ذوى الارحام ويرث مطلقا عند الملكية ولا يرث مطلقا عند الحنفية والحناابلة سواء انتظم أم لا والمراد بانتظامه أن يصرف التركة في مصارفها الشرعية ولو كان فاسقا والاصل في ارثه قوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه رواه أبو داود وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث نفسه بل المسلمين ولأنهم يقولون عنه فيرون كالعصبة (فائدة) الناس في الارث وعدمه على أربعة أقسام قسم يرث ويورث وقسم يرث ولا يرث وقسم يرث ولا يرث وقسم لا يرث ولا يرث فالأول كثير كالاخوين والاصل مع فرعه والزوجين ونحو ذلك والثاني كالانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم لا يرثون لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء نرث ولا نورث ما تركناه صدقة والثالث المبعوض فانه لا يرث عندنا ويورث عنه جميع مملكته ببعضه الحر لانه تام الملك والرابع كالرقيق والمرقة فلا يرثان ولا يرثان **(قول)** ويمنع الشخص الخ) الشخص مفعول مقدم وواحدة فاعل مؤخر وقد شرع المؤلف في بيان الموانع وهي جمع مانع وهو لغة الحائل واصطلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته **عكس** الشرط وموانع الارث ستة اقتصر المصنف على المتفق عليه وهي ثلاثة والثلاثة الباقية هي اختلاف ذوى الكفر الاصل بالذمة والحراية فلا وارث بين حربى وذى المعاهد والمستأن من كالذى على الراجح والثاني الردة أعادنا الله والمسلمين منها فلا يرث ولا يرث الا فيما وجب له من نحو جناية عليه قبل الردة كالجنى عليه ثم ارتد ومات سراية فدينه لورثته لولا الردة والثالث الدور الحكمى وهو أن يلزم من نورثه عدم نورثه كأن يقر أخ حائر التركة بابن للميت فيثبت نسبه ولا يرث للدور وببانه انه باقراره بالابن وبثبوت تبيين عدم ارثه لانه محجوب به فيلزم على ذلك بطلان اقراره لانه حينئذ لم يكن حائزا فيبطل نسب الولد واذا بطل فانه لا يرث ولكن اذا كان صادقا في نفس الامر فانه يجب أن يدفع له التركة فيما بينه وبين الله **(قول)** من علل ثلاث) العلل جمع علة وهي لغة المرض وتطلق على كل حدث شاعل واصطلاحا ما يرث في الشخص الحرمان من الارث بعد تحقق سببه **(قول)** الأول الرق وهو لغة العبودية وفي الاصطلاح عجز حكمى يقوم بالانسان سببه الكفر فلا يرث الرقيق ولا يرث وقد يتصور أن يرث ويورث وصور ذلك بعضهم فيما اذا كان ذميا وجنى عليه جناية تسرى الى النفس ثم نقض العهد وحارب فاسترق ثم مات رقعة اسيرة تلك الجناية فان دينه لورثته على الراجح وليس لسارقين كاه يورث الاهذا **(قول)** الا المبعوض) هو مستثنى من قوله ولا يرث وانما يرث لانه يؤدى الى ارث الاجنبى في الجملة لانه ان كان بينه وبين السيد

ولا يختلف فيه عندنا لا يثبت المال وان كان سبيارا بعا على الاصح في أصل مذهبتنا فقد أطبق المتأخرون على اشتراط انتظام بيت المال ونقله ابن سراقه وهو من المتقدمين عن علماء الامصار اه وقد آيسنا من انتظامه لى أن ينزل عيسى عليه السلام فلذلك نقاه الناظم قال (ويمنع الشخص من الميراث واحدة من علل ثلاث رق وقتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين) قول ويمنع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلاث علل اذا انصف الوارث بواحدة منها المنع ارثه وتسمى موانع الارث المانع الاول الرق بجميع أنواعه فلا يرث الرقيق قنا كان أومدبرا أو مكاتباً أو مبعوضاً أو معلقاً عنه بصفة أو موصى بعقده أو أم ولدان موجب الارث الحرية الكاملة ولم توجد ولا يرث الرقيق أيضا لانه لا مال له الا المبعوض فانه يرث عنه جميع مملكته ببعضه الحر

مهابة فرعمات قريه الحرفي نوبة السيد فيحصل له الجميع وان لم تكن مهابة فيحصل
 له البعض وكلاهما منسحق (قوله) ويكون جميعه لورثته على الاصح) عندنا وعند المالكية
 والحنفية كالقن وعند الحنابلة يرث ويورث ويحجب هلى حسب ما فيه من الجزية فلو
 ماتت حرة عن زوج وأخ شقيق حر وعن ابن مبعوض نصفه حر ونصفه رقيق فعندنا وعند
 المالكية والحنفية للزوج النصف وللأخ الباقي ولا شيء للابن لنقصه وعند الحنابلة يرث
 ويورث على خلاف في كيفية ارثه عندهم ويحجب الزوج الى ربع وعن فيعطى للزوج نصف
 النصف وهو الربع مقابله لنصفه الرقيق ويعطى نصف الربع وهو الثمن مقابله لنصفه
 الحر ويرث الولد نصف ما يرثه لو كان حراً فله حينئذ ربع وعن وللأخ ما بقي لانه عاصب
 فالمسئلة من ثمانية للزوج منها ثلاثة وللأبن كذلك والسهمان الباقيان للأخ فلو مات الولد
 المبعوض عن أبيه وعن أمته فلها ثلث ما ملكت به حرته ولا شيء ما بقي عندنا كالحنابلة ولا شيء
 له ما عند المالكية والحنفية وماله المالك بعضه (قوله بحق) أى يقتصر ولو كان بغير
 قصد كآثم ومجنون وطفل ولو بقصد مصلحته كضرب الأب ولده للآداب وكبشه الجرح
 للمعالجة وهو ذلك ولو حاذقاً والمعنى فيه تهمة الاستجمال في بعض الصور وسد الباب
 في الباقي ويستثنى من العموم المفتى وراوى الحديث لانهم مخبران بخلاف القاضي لانه
 ملزم هذا كله عندنا ما على مذهب الامام مالك فعنده ان كان القتل عمداً وانا فانه
 لا يرث من مال ولادية وان كان خطأ فانه يرث من المال دون الدية وعند الحنفية كل قتل
 أوجب الكفارة يمنع من الارث وما لا فلا الا القتل العمد العدوان فانه لا يوجب الكفارة
 عندهم ومع ذلك يمنع من الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون بقصاص أو دية
 أو بكفارة يمنع الارث وما لا فلا (قوله) اختلاف الدين بالاسلام والكفر) وهو لغة الجحود
 والستر عن كفر نعمة الله تعالى بحمدنا وسترها وشرعاً قول كفر واعتقاد كفر وفعل كفر
 أما عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع وأما عكسه فعند الجمهور لا يرث خلافاً للمعاذ ومعاوية
 رضى الله عنهم ما ومن وافقه ما سواه أسلم الكافر قبل قبضة التركة أم لا وسواء بالقربة
 أو بالنكاح أو الولاء خلافاً للامام أحمد رضى الله عنه في المستثنين حيث قال ان أسلم
 الكافر قبل قبضة التركة ورث ترغيباً له في الاسلام والمسلم يرث من عتيقه الكافر (قوله)
 لان الكفر كله مله واحدة) أى عندنا على الاصح وعند الحنفية كذلك بدليل قوله تعالى
 فماذا بعد الحق الا الضلال وعند المالكية والحنابلة اليهودية مله والنصرانية مله
 وما عداها مله ودليلهما قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا (قوله) كما ثبت
 في الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله)
 فافهم) الفهم معناه لغة حركة النفس في المعقولات واصطلاحاً ارتسام صورة ما في الخارج
 في الذهن والشك هو التردد بين أمرين لا مزبلة لاحدهما على الآخر والظن ادراك
 الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح واليقين علم الشئ بحقيقته

ويكون جميعه لورثته على
 الاصح وهذا القسم خارج
 عن عبارة الناطم فان الواو
 فيه ليس برقيق المانع الثاني
 القتل فلا يرث القاتل مقتوله
 سواء قتله عمداً أو خطأ بحق
 أو غيره وأحكامه يقتله أو شهد
 عليه بما يوجب القتل أو زكى
 من شهادته عليه والاصل في
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 ليس للقاتل من تركه المقتول
 شئ صححه ابن عبد البر وغيره
 ويرث المقتول فأنه لا خلاف
 كما اذا جرح الولد أباه جرحاً
 يفضى به الى الموت ثم مات الولد
 الجرح قبيل أبيه الجرح
 فان الأب يرث الولد القاتل
 قطعاً وهذا خارج عن عبارة
 الناطم لانه لا يسمى قاتلاً
 والمانع الثالث اختلاف الدين
 بالاسلام والكفر فلا يرث
 المسلم الكافر ولا يرث الكافر
 المسلم كما ثبت في الصحيحين
 وغيرهما ودخل القسمان
 في عبارة الناطم لان اختلاف
 الدين حاصل فيهما ويتوارث
 الكفار بعضهم من بعض
 لان الكفر كله مله واحدة
 في الارث فافهم

* (باب الوارثين من الرجال) * (١٦) أي الوارثون بالاسباب الثلاثة السابقة وهي النكاح والولاء والقرب قال

* (باب الوارثين) *

ترجم للوارثين من الرجال دون الوارثات من النساء تغليبا للمذكر على المؤنث لأن هذا الباب معصية وذل للوارثين من الرجال والنساء كما أشار لذلك الشارح بقوله أي الوارثون بالاسباب الثلاثة (قوله الوارثون من الرجال) المراد بالرجال هنا الذكور كإساق في كلام الشارح وإن كانت حقيقة الرجل الذكور البالغ من بني آدم (قوله معروفة مشتهرة) فالمراد بالمعرفة العلم لأن المعرفة والعلم مترادفان وخص بعضهم العلم بالمركبات ولكليات والمعرفة بالسائط والجزئيات والمراد بقوله مشتهرة أي مشهورة بعلمها كل أحد من القرضين (قوله الابن) أصله يفرغ فانه وعينه ولاه وأفسكن أوله وبني مبهمة الوصل لتكون هوضا عما سقط وذلك لكثرة الاستعمال ووجهه أبناء بوزن أفعال كقلم وأقلام (قوله مهما نزل) أي في أي درجة كان نزوله ولا بد أن يكون مدليا للميت بمحض الذكور والاتف في نزلا لا إطلاقا لا للتنبيه (قوله والاب والجد) أي الميت المدلى بمحض الذي كوروا ناعا قدم ذكر الابن على الاب للقوة ولأن الابن فرع الميت والاب أصله واتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه لانه فرع منه وله هذا يجب الابن الاب من التعصيب ورده إلى القرض (قوله وان علا) عبري جانبه بالعلو وفي جانب الابن بالقرنول لشرف الأصل على الفرع (قوله فاصح مقالا) أي قولاً صادقا ليس فيه كذب لانه يجمع عليه (قوله ذو الولاء) أي صاحب الولاء فمدخل في ذلك عصبة المتعصبون بأنفسهم فالمتعق ليس قيدا (قوله بجملة الذكور هو لاء) أي المذكورين في كلامه وهم على سبيل الاختصار اثنان من أسفل القسب وهما الابن وابنه واثنان من أعلى القسب وهما الاب وأبوه وأربعة من الحواشي الاخ وابنه والعم وبه واثان أجنبيان وهما الزوج والمتعق وقيل بعضهم خاتمة بجملة المذكور الوارثين ههنا ما عدا الزوج والمتعق أربعة أقسام فروع وأصول وحاشية قريبة وحاشية بعيدة فالفروع اثنان الابن وابن الابن والأصول اثنان الاب والجد والحاشية القريبة أولاد الابوين وأولاد الاب وبنيوهم وبهم خمسة ثلاثة أصول واثنان فروع فالأصول الاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام والفرع ابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والحاشية البعيدة أربعة رهم أولاد الجد أصول وفروع أيضا فالأصول العم الشقيق والعم للاب والفروع ابن العم الشقيق وابن العم للاب (قريبه) إذا اجتمع كل المذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وتكون ثلاثة من اثني عشر الاب السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة وللابن الباقي وهو سبعة

(والوارثون من الرجال عشرة) أسماءهم معروفة مشتهرة الابن وابن الابن مهما نزل والاب والجد وان علا والاخ من أي الجهات كانا قد أنزل الله به القرآن وابن الاخ المدلى اليه بالاب فاصح مقالا ليس بالكذب والم وابن العم من أبيه فاشكر لذي الایجاز والتنبيه والزوج والمتعق ذو الولاء بجملة الذكور هو لاء أقول الوارثون المجمع على ارضهم من الذكور عشرة وهم الابن وابن الابن وان نزل والاب والجد أبو الاب وان علا والاخ سواء كان شقيقا أو لاب أو لام فان القرآن العظيم نزل بتوريثهم مطلقا وإن اختلف القدر الموروث باختلاف جهاتهم وابن الاخ المدلى إلى الميت بالاب مع الام أو بالاب وحده والم من الاب وابن العم من الاب سواء كان من الاب مع الام أو من الاب وحده والزوج والمتعق والمراد بالمتعق من له الولاء من المتعق وعصبة المتعصبين بأنفسهم وهذه طريقة الاختصار في عددهم وأما طريقة البسط فعدد منهم خمسة عشر الابن وابنه والاب وأبوه والاخ الشقيق والاخ من الاب والاخ من الام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب والم الشقيق والم للاب والمتعق

الشقيق والاخ من الاب والاخ من الام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب والم الشقيق والم للاب والمتعق وابن العم الشقيق وابن العم من الم من الاب والزوج وذو الولاء قال (والوارثات من النساء سبع) *

لم يعط شيء غيرهن الشرع بنت وبنت ابن وام مشفقة * وزوجة وجدة ومعتقة (١٧) والاخت من أى الجهات كانت

فهذه عدتهن بآنت

اقول الوارثات المجمع على توريثهن من الاناث سبع

لم ير من الكتاب ولا من السنة

توريث غيرهن وهى البنت

وبنت الابن وان نزل ابوها

والام والزوجة والجدّة

على تفصيل فيها والمعتقة

والاخت من أى الجهات

سواء كانت شقيقة أو لأب

أو لام ووصفه الام بقوله

مشفقة لا يتخى ما فيه من

المناسبة وتوطئة لقوله

ومعتقة لأجل القافية

وقوله عدتهن بآنت أى

ظهرت وهذه طريقة

الاختصار وعدتهن بطريق

البسط عشرة البنت وبنت

الابن والام والجدّة من

قبلها والجدّة من قبل الاب

والاخت الشقيقة والاخت

للأب والاخت للام والزوجة

والمعتقة

{ باب الفروض المقدرة }

{ فى كتاب الله تعالى }

فرض جمع فرض

ة القطع والتقدير

والبيان وفى الاصطلاح

جزء مقدّر من التركة قال

(واعلم بان الارث نوعان هما

فرض وتعصيب على ما قسم

فالفرض فى نص الكتاب ستة * لافرض فى الارث سواها البنت

والمعتقة وقوله لم يعط معنى للفاعل والشرع فاعله (قول مشفقة) وهى وصف الام وهو من أشق إذا خاف قال تعالى أنا كنا قبل فى أهلنا مشفقين أى خائفين من عذاب الله تعالى والحكمة فى أن الام أشقى على الولد من أبيه لأن ماء الام يخرج من رأتها قريسا من القلب وهو محل الشفقة والرحمة والاب يخرج ماؤه من الصلب وهو بعيد عن القلب (قول وزوجة) بابات التام وهو أولى فى الفرائض للتمييز وان كان الانصاح الأشهر تركها كفى قوله تعالى وأصلحنا له زوجه وبأ آدم اسكن أنت وزوجك الجنة (قول والجدّة على تفصيل فيها) والحاصل أن الجدّة اذا لم يكن بينها وبين الميت ذكر فهمى من قبل الام فترث باتفاق وان كان بينها وبين الميت ذكر فان كان هو الاب فهمى جدّة من قبل الاب فترث كذلك بخلاف فان كان هو الجدّة فترث فعند المالكية لا ترث وترث عند الحنابلة ومذهبنا ومذهب الحنفية أنهم اترث وكذا كل جدّة أدلت بتجد وارث * (فائدة) * اذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة وتكون مسئلتهم من أربعة وعشرين للبنت النصف اشعشر ولبنت الابن السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة والباقي واحد للاخت الشقيقة تعصيا فلو اجتمع كل الذكور والاناث ومات أحد الزوجين ورث الابوان والولدان وأحد الزوجين فان كان الميت هى الزوجة فمسئلتها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين وان كان الميت هو الزوج فمسئلتها من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين ولا يتخى عليك التفصيل فلا نطيل بذكره

{ باب الفروض المقدرة }

اعترض بذكر المقدرة بعد الفروض لان الفرض لغة التقدير وحينئذ يكون فى الكلام وكافة فكأنه قال باب المقدرة المقدرة بالتكرار وأجيب بأن المراد بالفروض الواجبة وهى امام مقدرة أولا وانما سميت تلك الفروض مقدرة لانها سهام لا تزيد ولا تنقص الاسبب العول أو الرد (قول وفى الاصطلاح جزء مقدّر من التركة) أى لو ارث خاص ولا حاجة لقول بعضهم الذى لا يزيد بالارد ولا ينقص الالبالول لانه ليس من تمة التعريف بل الاولى اسقاطه لايهامه خلاف المراد * (فائدة) * الفروض التى ذكرت فى القرآن العزيز منقسمة الى ثلاثة أقسام الاول مبين مقدار محدود وهى السمة المعلومة التى ذكرها المؤلف والثانى غير محدود وغير مقدّر وهى بيان ارث الاولاد الذكور مع الاناث كما فى قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين وكذا الاخوة والاخوان والثالث محدود مبين ولكن لم يسم مقداره وهو ارث الاب مع الام كفى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث فبين ما للام ولم ينص على ما يأخذها الاب الا أنه مفهوم من قوله فلامه الثلث فعلم أن الباقي للأب (قول واعلم) أى أيها الناظر فى هذا الكتاب وهى كلمة يؤتى بها الشدة الاعتناء بما بعدها (قول فرض وتعصيب) وقدم الفرض

نصف وربع ثم نصف الربع
والثلث والسادس بنص
الشرع

والثلثان وهما التمام
فاحفظ فكل حافظ امام)
أقول الارث المجمع عليه
نوعان ارث بالفرض وارث
بالتعصيب لأنثا لهما
فالفرض في نص الكتاب
العزير ستة لاسباع لهما
في القرآن العظيم والبنت
القطع والفروض الستة
هي النصف والربع والثلث
والثلثان والثلث والسادس
وكلها بنص الشرع أي
القرآن نعم لنا فرض سابع
ثبت بالاجتهاد وهو ثلث
الباقى للجد في بعض أحواله
مع الاخوة ولم يفرغ من
بيان الفروض شرع في بيان
مستحقها فقال

* (باب من له النصف) *

فالنصف فرض خمسة افراد
الزوج والانتى من الاولاد
وبنت الابن عند فقد البنت
والاخذ في مذهب كل مفتي
وبعدها الاخذ التي من الاب
عند انفرادهن عن معصب)
أقول هذا شروع في ذكر من
يستحق الفروض فالتنصف
فرض خمسة منفردين

على التعصيب ليكون الارث به أقوى بدليل أن صاحبه لا يسقط وان استغرقت أصحاب
الفروض التركة بخلاف العاصب فإنه يسقط حينئذ وبعضهم جعل الارث بالتعصيب
أقوى بدليل حيازة المال اذا انفرد وبكونه ذكر بخلاف أصحاب الفروض فان غالبهم
اناث ورج بعضهم هذا القول (وقول نصف الخ) هذه طريقة التدلي ولا فرضيين في ذلك
عبارات منها طريقة الترتي وهي أن يقال الثمن وضعفه وضعفه وضعفه والسادس وضعفه
وضعه وضعفه ومنها طريقة التدلي وهي الثلثان ونصفهما ونصف نصفهما والنصف
ونصفه ونصف نصفه وأولى من ذلك التوسط بينهما بأن يقال الربع والثلث وضعف كل
ونصف كل فحصل درجة وتهبط أخرى (وقول لاسباع لهما في القرآن الخ) وأما السابع
الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا بنص القرآن وان كان في الحقيقة في بعض صوره راجعا
اليها (وقول هو النصف) وفيه أربع لغات تثلث نونه والرابعة نصيف وبدأ به لكونه أكبر
كسر مفرد قال السبكي رحمه الله تعالى وكنيت أو ذأن لوبدأ بالثلثين كما بدأ الله بهما
حتى رأيت أبا النجاء بدأ بهما فأعجبني ذلك وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى
وان كانت واحدة فلها النصف ولكم نصف ما ترك أزواجكم وله أخت فلها نصف ما ترك
(وقول والربع) وهو نصفه وفيه ثلاث لغات ضم الباء ونسكنها والثالثة ربيع وذكر
في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى فان كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن ولهن
الربع مما تركن (وقول والثلث) وهو نصف الربع وفيه ثلاث لغات ضم الميم وسكونها
والثالثة ثمن وذكر في القرآن في موضع واحد وهو قوله تعالى فان كان لكم ولد فلكن الثلث
(وقول والثلثان) وهو الثاني في عبارة التدلي وهو الذي بدأ الله به وفيه لغتان ضم اللام
وسكونها ومثل ذلك في الثلث والسادس وذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى
فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك والثلث
ذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى وورثه أبواؤه فلامه الثلث فهم شركاء في الثلث
(وقول والسادس) وذكر في القرآن في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى لكل واحد منكم ما
السادس فان كان له اخوة فلامه السادس وله أخ وأخت فلكل واحد منكم السادس
ولم يتعرض الشارح لقول الناطم * فاحفظ فكل حافظ امام * ونحن نتعرض لذلك فنقول
الحفظ ملكة يقتدر بها على تأدية المحفوظ فكانه قال اعلم أيها الطالب ما ذكرته لك من
الاصول واحفظ حفظ تفهم واستحضار فكل حافظ امام أي مقدم على غيره عن لم يكن
مثله بأن كان أدون حفظاً ولم يحفظ شيأ والأولى للطالب الجد والاجتهاد وملازمة
الاشتغال وادامة التذكر لما علمه من الاصول فقد ورد آفة العلم التسيان وقال بعضهم
ما منعهم عن الوصول الاتصيع الاصول وينبغي تقييد العلم بالكتابة لما ورد قيد العلم
بالكتابة وقال بعضهم

العلم صيد والكتابة قيده * قيد صيدك بالحبال الواثقة

وهم الزوج عند انفراده عن الولد وولد الابن سواء كان ذكراً أو أنثى من الزوج أمه من غيره ولو من زنا وفرض البنت الواحدة وبنت الابن عند فقد البنت والاخت الشقيقة والاخت من الاب عند فقد الشقيقة وانما ترث كل واحدة من هذه الاربعة النصف عند انفرادها عن يعصبها من الذكور فقوله أفراد راجع الى الخمسة والزوج لا يكون الا واحداً أو اربع الباقيات فلا يفرض لكل واحدة منهن النصف الا اذا كانت منفردة عن يساويها من الاناث فلو تعددت فرض للمتعددات الثلثان كما سأتى ويشترط أيضاً انفرادهن عن معصب لانه اذا كان مع الواحدة منهن من يعصبها ورثت معه بالتعصيب لا بالفرض كما سأتى وكل ذلك بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف وقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك وأجمعوا على ان ولد الابن ذكر أو أنثى قائم مقام الولد في الارث والحب والتعصيب المذكور كالأخت والاني كالأنثى وعلى ان المراد بقوله تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك الأخت من الابوين والاخت من الاب دون الاخت من الام قال * (باب أصحاب الربع) * (والربع فرض الزوج ان كان معه * من ولد (١٩) الزوجة من قدمه * وهو لكل زوجة أو أكثر مع عدم الاولاد فيما قدرا

من الحماقة أن تصيد غزالة * وتتركها بين الخلائق طالقة
(قول) وهم الزوج عند انفراده الخ) أى عند عدم الفرع الوارث وخروج بالوارث غيره كابن رقيق أو قاتل أو نحو ذلك **(قول)** وفرض البنت الواحدة الخ) والحاصل أن البنت لا تستحق النصف الا بشرطين عدمين وهما عدم المساوى والمعصب وان بنت الابن لا تستحقه الا بثلاثة شروط عدم المساوى والمعصب والحاجب من الابن والبنت وأن الاخت الشقيقة لا تستحقه الا بأربعة شروط عدم المعصب والمساوى والاصل كالاب والفرع الوارث والاخت للاب لا تستحقه الا بخمسة شروط الاربعة المذكورة في الشقيقة والخامس عدم الشقيقة **(قول)** والربع الخ) أى يكون للزوج بشرط وجودى وهو وجود الفرع الوارث ولو من زنا ليعوقبها والزوجة تستحقه بشرط عدى وهو عدم الفرع الوارث **(قول)** لانه كالولد الخ) أى غالباً لان ابن الابن ليس كالابن في الميراث والحب والتعصيب من جميع الوجوه لان ابن الصلب لا يسقط أصلاً بخلاف ابن الابن فانه قد يسقط في مسائل منها أبوان ويتناصب وابن ابن وكذا اذا كان فيها زوج أو زوجة يسقط حينئذ فلا يكون في الارث والحب كالابن أيضاً لانه أى ابن الصلب يجب بنت الابن وابن الابن لا يجبها بل يعصبها والتعصيب لان ابن الصلب يعصب بنت الصلب وابن الابن لا يعصبها فافترقا وأشار بقوله وحجبا الى رد قول مجاهد ان ابن الابن لا يجب الزوج ولا الزوجة والراجح من الخلاف شموله مجازاً لاحقيقة **(قول)** والتمن للزوجة والزوجات) أى الاربع فأقل الا في حق نحو مجوسى فيمكن أن يكون أكثر من أربع

وذكر أولاد البنين يعقد حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد أقول والربع فرض اثنين من أصناف الورثة فرض الزوج ان كان معه ولد الزوجة أو ولد ابن لها سواء كان ولدها من الزوج أو من غيره وفرض الزوجة أو الزوجات ان كن متعددات مع عدم ولد الزوج أو ولداً منه سواء كان منها أو من غيرها كل ذلك بالاجماع لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن وقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد وقول الناطم والربع الى آخر الايات أى وللزوج الربع ان كان مع الزوج من ولد الزوجة من يمنعه من النصف الى الربع وهو ولد ذكر أو ولد بنت يعقد حيث اعتمدنا أيضاً وجود ولد الابن وعدم وجوده لانه كالولد في الارث والحب والتعصيب اجماعاً كما قدمناه وهل الولد المذكور في الآية العظيمة يشمل ولد الابن حقيقة أو مجازاً خلاف * (باب من له الثمن) * (والثمن للزوجة والزوجات * مع البنين أو مع البنات أو مع أولاد البنين فاعلم ولا تظن الجمع شرطاً فافهم) أقول والثمن فرض نوع واحد من أنواع الورثة فرض الزوجة أو الزوجات مع وجود الولد أو ولد الابن ذكر أو أنثى اجماعاً لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلن الثمن ويكنى في حجبها أو حجبهن من الربع الى الثمن وجود واحد من البنين أو من البنات أو من بنى الابن أو من بنات الابن كافي للزوج وليس الجمع شرطاً اجماعاً لآية والمصنف جمع البنين والبنات وأولاد البنين لاجل النظم ودفع ايهام اشتراط الجمع بقوله ولا تظن الجمع شرطاً وقوله فافهم تسكلمه البيت

(باب من له الثلثان)

(والثلثان للبنات جميعا)
ما زاد عن واحدة فسمعها
وهو كذلك للبنات الابن
فانهم معاً في فهم صافي الذهن
وهو للاختين فيا يزيد
فرضي به الاحرار والعبيد
هذا اذا كن لام وأب
أولاب فاعمل بهذا نصب)
أقول والثلثان فرض أربعة
من أصناف الورثة فرض
الجمع من البنات والميراث
بالجمع هنا ما زاد عن واحدة
فيشمل البناتين فأكثر
وفرض بنات الابن اثنتين
فأكثر وفرض الاختين
الشقيقتين فأكثر وفرض
الاختين للاب فأكثر اجماعاً
لقوله تعالى فان كن نساً
فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك
وقوله تعالى فان كانتا اثنتين
فلهما الثلثان مما ترك وفيه
خلاف شاذ والاجماع على
ان هذه الآية تنزل في اولاد
الابوين وأولاد الاب دون
أولاد الام

ويقسم الفرض عليهن على عدد رؤسهن من غير تمييز بعضهن عن بعض الا في صورة
نادرة كمن له أربع زوجات وطلق واحدة منهن طلاقاً بنسائه تزوج مكانها أخرى ثم ماتت
وجعلت المطلقة من الاربع وعلمت التي تزوجها جديدة فللبعيدة ربع فرضهن والباقي
يقسم على الزوجات الاربع *(فائدة)* مما يذكر في المعايير أن لثا زوجة تأخذ الثمن
والباقي يأخذه أخوها مع وجود أخ للميت وليس له وارث سوى من ذكر وبجوابه ان
أخاه ابن ابن زوجها وذلك بأن يتزوج ابن الرجل أم زوجة أبيه فيأخذ منها ولده ثم يموت
ابن الرجل في حياة أبيه ويترك ابنه وأباه ثم يموت الاب عن زوجته وعن أخيها الذي هو
ابن ابن زوجها وعن أخيه فتأخذ الزوجة الثمن وأخوها الباقي ولا شيء لأكبره لانه محبوب
باب ابنه ومما يذكر أيضاً أن رجلاً مات عن أربع نسوة فواحدة أخذت الصداق
والارث وواحدة لم تأخذ صداقاً ولا ارثاً وواحدة أخذت الصداق دون الارث وواحدة
أخذت الارث دون الصداق فالجواب ان الاولى حرة على دين زوجها والثانية وقيقة
تزوجها بالشر وط قبل الحرائر من سيدها بغير مهر والثالثة كآية فلها الصداق دون
الارث والرابعة هي التي زوجها له سيده قبل عتقه وهي حرة فلها الارث دون الصداق
(قوله والثلثان للبنات الخ) هما أول القسم الثاني من عبارة التذلي وهو الذي بدأ الله به
في قوله تعالى فان كن نساً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فهذا هو الدليل من القرآن وظاهر
الآية يقتضي عدم الثلثين للبنتين وصداق عن ذلك أمره صلى الله عليه وسلم لم يبق سعد
ابن الربيع رضي الله عنه من تركه أبيهما بذلك فقد روى الترمذي وأبو داود ورضي الله
عنهما أن امرأة سعد بن الربيع رضي الله عنه جاءت لرسل الله صلى الله عليه وسلم ومعها
بنتان فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك يوم أحد ولم يدع
عهما له ما لا إلا أخذتهما ترى ولا يشككان ولا مال لهما فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم سقني يقتضي الله في ذلك غفرل قوله تعالى فان كن نساً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فدعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة وصاحبها فقال أعط البنتين الثلثين والمرأة الثمن وخذ
الباقي وفي رواية أعط بتي سعد الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقي فهو لك قال الترمذي
صحیح الاسناد فهذا سبب نزول آية الوصية الخ فوجب علينا الاخذ بذلك لقضائه صلى الله
عليه وسلم قال أهل العلم وهو أول ميراث قسم في الاسلام ولما سفت السنة تلك قبل
كلمة فوق مقعمة كما في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق وقبل ان كلمة فوق على التقديم
والتاخير والتقدير اثنتين فأفوقهما وقبل غير ذلك (قوله وهو كذلك للبنات الابن) أي
المذكور وهو الثلثان وكذلك يقال فيما بعده فصح حيث ذكر الافراد (قوله فهم صافي
الذهن) أي خالص الذهن من كدورات الشكوك والاهام والذهن الفطنة والمراد هنا
العقل يقال ذهن بالضم ذهانة حفظ قلبه ما أودعه وهو بالذال المجع ومن قال بالمحملة
فكلامه مهمل والمراد بخلوصها سلامتها من الكدورات الدنيوية القاطعة عن الامور

الدينية والاستعدادات للمواهب الالهية والقبوض الرحمانية وفي هذا اشار من
 الساطم الى أن الشخص اذا لم يتفرغ للعلم عن جميع العلائق وينفرد للاشتغال به عن
 كل العلائق بقلب حاضر سليم وفهم دقيق مستقيم لم يحصل له شيء من ذلك **(قول قضي**
به الاحرار الخ) الاحرار جمع حر وهو خلاف الرقيق وقوله به أي بما ذكر من استحقاق
 الاختين فاستغنى عن الثلاثين والعبيد جمع عبد وهو الرقيق والمقصود به التعميم وقوله قضي
 أي أفق لأن الرقيق لا يكون قاضيا **(قول فان كن نساء فوق اثنين)** الآية ظاهرها
 أن البنتين لا يستحقان الثلاثين لفهمهم فوق وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال
 للبنتين النصف لذلك وهو مرادنا بالبعض فيما سبق ولكن هذا منكر لم يصح عنه والذي
 صح عنه موافقة الاجماع كما قاله ابن عبد البر وحيث قد دليل الاجماع فيما زاد على البنتين
 الآية المذكورة وفي البنتين القياس على الاختين وهو قياس أولوي وهذا يجب به عن
 شبهة ابن عباس ان صح عنه **(قول والاجماع على أن هذه الآية تزات الخ)** قال
 الرملي تزات في قصة جابر لما مرض وسأل عن ارث اخواته السبع منه وما قاله الجلال
 المحلى في الشرح على المنهاج من أنها نزلت لمسامات جابر قال الرملي هو غلط لان جابر احاش
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وحيفت ذلك الآية على ان المراد الاختان فصاعدا
 تأمل ويشترط في ارث هذه الاصناف الاربعة الثلاثين شروط عشرة موزعة عليهم فالاول
 وهن البنات بشرط واحد وهو عدم المعصب والثاني وهن بنات الابن بشرطان عدم
 المعصب وعدم الفرع الوارث من أولاد الصلب والثالث وهن الشقيقات الثلاثة
 شروط عدم المعصب من أخ أو جده وعدم الاب وعدم الفرع الوارث والرابع وهن
 الاخوات للاب بشرط اربع شروط عدم المعصب من أخ أو جده وعدم الاب وعدم الفرع
 الوارث وعدم الاخ الشقيق ذكرنا كان أو أخت منفردا أو معتدا **(قول والثالث فرض**
الام) أي بشرطين عدمين عدم الفرع الوارث وعدم العدد من الاخوة والاخوات
 ذكرين أو اثنين أو مختلفين اشقاء أو لأب أو لأم أو مختلفين وارثين أو محجوبين بحجب
 شخص كالأب أو بعضا وخرج بقولنا حجب شخص حجب الوصف فالمحجوب بالوصف من
 الاولاد والاخوة لا يحجب غيره لأن وجوده كعدمه فحجب الشخص محجوما لومات عن
 أم وأخ شقيق وأخ لأم فإن الأخ الشقيق يحجب الأخ للاب ومع ذلك يحجب الأم من
 الثلث وكذلك لومات عن أم وجد وعن أخوة لأم فإن الأخوة للام محجوبون بالجد ومع
 ذلك يحجبون الأم من الثلث إلى السدس وقد جمع العلماء عددا من صور الأخوة الذين
 يحجبون الأم من الثلث إلى السدس في خمسة وأربعين صورة ومجموعها المنبرية لأن وضعها
 كلنبر ولولا خوف الإطالة لذكرتها والله التوفيق **(قول وان يكن)** أي يوجد
 زوج وأم وأب الخ قال في شرح الترتيب وماتأخذها أم فيهما بالقرض خلافا لما أورده
 الصيدلاني رحمه الله في شرح المختصر من القول بأن ماتأخذها في هاتين المثلتين

وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم
 لبنتي سعد بالثلثين من تركته أيهما
 كما صححه الترمذي والحاكم وغيرهما

* (باب من له الثلث)

(والثلث فرض الأم حيث لا ولد
 ولا من الاخوة جمع ذو عدد

كأثنين أو ثنتين أو ثلاث
 حكم الذي كورفيه كالاناث

ولا ابن ابن معها أو بته
 ففرضها الثلث كما بينته

وان يكن زوج وأم وأب
 فثلث الباقي لها من ثوب

وهكذا مع زوجة فصاعدا
فلا تكن عن العلوم قاعدا
وهو لاثنتين أو ثنتين

من ولد الأم بغير مين
وهكذا ان كثروا أو زادوا
فخالهم فيما سواه زاد
وتستوى الاناث والذكور

فيه كما قد أوضح المصور
أقول والثالث فرض اثنتين من
أصناف الورثة أحدهما الأم حيث
لا ولد للميت ذكر أو أنثى ولا ولد ابن
وهو المراد بقوله ولا ابن ابن معها
أو بنته أي بنت ابن وحيث لا من
اخوة الميت جمع ذوعده أي اثنان
فأكثر يستوى فيه الذكور
والاناث فيشمل الاخوين فصاعدا
أو الاخنتين فصاعدا والاخ
والاخت فصاعدا لقوله تعالى فان لم
يكن له ولد وورثته أبواه فلامه الثالث
وقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه
السدس والمراد بالاخوة في الآية
اثنان فأكثر ذكران أو اثنتان
أو مختلفان ثم استطرذ فذكر
أنه يفرض للأم ثلث الباقي بعد
فرض الزوجية في صورتين تلقبان
بالغزراوين وبالعمريتين لقضاء
عمر رضي الله عنه فيهما بذلك
احدهما أن يكون للميت زوج
وأم وأب فللزوجة النصف وللأم
ثلث الباقي بعده وللأب القاضل
والثانية أن يكون للميت زوجة
فأكثر وأم وأب

بالتعصيب بالأب انتهى والقول بأن لها ثلث الباقي فيهما هو الذي قضى به سيدنا عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه ووافقه عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى
عنهم وهو مذهب الاثمة الاربعة وجهه والعلماء وجهه أن كل ذكر وأنثى يأخذ المال
اثلاثا يجب ان يأخذ الباقي بعد فرض الزوجين كذلك كالأخ والاخت لغيرهم وبأن الأصل
انه اذا اجتمع ذكر وأنثى في درجة واحدة أن يكون للذكر ضعف ما للأنثى (قول) فلا تكن
عن العلوم قاعدا أي تاركها كسلا أو تكبرا عن تعلم العلم من دونك سنا أو اقل منك
منزلة في الدنيا فان ذلك من الامور القاطعة عن الخير الموقعة في الميالك أعاذنا الله من
ذلك بل جد واجتهد في الطلب فان العلم لا ينال الا بالتعلم فشر له عن ساعد الجد والاجتهاد
وقم له على قدم العناية والسداد فان ذلك من سبيل الرشاد فقد روى أنس بن مالك عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال متعلم كسلان يعني لا يجتهد في طلب العلم أفضل عند الله
من سبعةائة عابد مجتهد وقال صلى الله عليه وسلم من طلب العلم وأدركه كان له كفلان
من الاجر وان لم يدركه كان له كفل من الاجر وقال عليه الصلاة والسلام من كانت همته
في طلب العلم سعى في السماء نبيا وكتب الله له بكل شجرة في جسده ثواب نبي وكلما اعتق بكل
قدم رقبة وبني الله بكل عرق في جسده مدينة في الجنة ويدخل مع النبيين بغير حساب
وقال بعضهم لا يسود حاسد ولا ينال اغير اراقد ولا يحصل العلوم قاعد ومن ينس من
رحمة الله فهو جاحد فان الله تعالى هو الوهاب يهب في الساعة الواحدة من الخيرات
لمن يشاء ما لا يهبه لغيره في طول الزمان فنسال الله تعالى ان يمن علينا بزيادة احسانه
وتفضلاته وبغفوه وغفرانه انه رؤف رحيم جواد كويم (قول) بغير مين أي كذب
(قول) ان كثروا أو زادوا (الخ) أي على الاثنتين أو بمعنى الواو وجمع بين الكثرة والزيادة
للتأكيد والزاد هو الطعام في السفر والمراد هنا انهم لا يستحقون زيادة على الثلث قال
الشنشوري وفي البيت جناس ناقص مطرف بفتح الراء انتهى أما كونه ناقصا فلتقص
أحد اللفظين عن الآخر باختلافهما في عدد الحروف وأما كونه مطرفا فلو قوع الحرف
الزائد آخر اللفظ كما هو ظاهر هذا تقرير كلامه ونظرفيه بعض الشراح فقال الجناس
الناقص هو ان تختلف الكلمتان في عدة حروفهما ومنه وقوع الزيادة بحرف واحد
في طرف احدى الكلمتين فلذا سمي بالمطرف والمراد بالحرف الواقع به الاختلاف ان
يكون من فية الكلمة والواو هنا من قوله زادوا ليس كذلك لانها ضمير افتاعلين فهي كلمة
مستقلة فليس في البيت جناس ناقص والذي يظهر انه جناس تام كقول الشاعر

أطال ليك حتى ماله سحر * أم نوم عينك اهل الحى قد سحر وا

والجناس بكسر الجيم وهو مأخوذ من جناس جناسة والمراد به تشابه اللفظين في النطق
(قول) فللزوجة النصف (الخ) فأصلها ستة أزواج ثلاثة وللأم ثلث الباقي سهم واحد

فللزوجة الرابع وللأم ثلث الباقي بدمه وللأب الفاضل وثلث الباقي في الحقيقة سدس في الصورة الأولى ورابع في الثانية فهو من القروض الستة وراجع إليها وانما قيل فيه ثلث الباقي موافقة للفظ القرآن تأدياً والثاني عن فرضه الثلث العدد من أولاد الأم ذكرين فأكثر أو اثنين فأكثر أو مختلفين فأكثر ويقسم على عددهم يسوى فيه ذكورهم وإناهم إجماعاً لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث أى أكثر من أخ لأم وأكثر من اخت لأم فهم شركاء في الثلث وظاهر التشريك التسوية في القسمة وإليه أشار بقوله كما قد أوضح المسطور * (باب السدس) * (٢٣) (والسدس فرض سبعة من العدد أب وأم ثم بنت ابن وجد

والاخت بنت الأب ثم الجدة وولد الأم تمام العدة) أقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم الأب والجدة والأم والجدة وبنت الابن والاخت من الأب والسابع ولد الأم ذكر كان أو أنثى ذكرهم الناظم هنا إجماعاً ثم أردف ذلك بتفصيل كل واحد وشرطه فقال

(فالأب يستحقه مع الولد وهكذا الأم تنزيل الصعد وهكذا مع ولد الابن الذى مازال يقفوا تره ويحتذى وهولها يضمع الاثنين

من اخوة الميت فقس هذين) أقول فالأب والأم كل منهما يستحق السدس مع وجود الولد بنص القران وهو قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وأشار الى هذا بقوله تنزيل الصعد والصعد اسم

من اسمائه تعالى وولد الابن كالولد في هذا إجماعاً كما تقدمت لانه مازال

وللأب الباقي وهو سهمان (قول فللزوجة الرابع) فأصلها أربعة للزوجة سهم وللأم ثلث الباقي سهم كذلك وللأب وهو سهمان وقد خالف ابن عباس في هاتين المستثنين وقال للأم الثلث كما لا ينفك ما وافقه ابن سيرين في مسئلة الزوجة ووافق الجمهور في مسئلة الزوج (قول وظاهر انتشارك التسوية الخ) وهذا مما خالف فيه أولاد الأم غيرهم فانهم يخالفون غيرهم في أشياء لا يفضل ذكرهم على أنثاهم لإجماعاً ولا أفراداً ويرثون مع من أدلوا به وهي الأم ويحبونه نقصاً ماؤذ كرههم أدلى بأنثى ويرث ولا يعصب المذكور منهم إلا أنثى ولو واحد السدس (قول وهكذا الأم تنزيل الصعد) انظر ما أحسن هذا الترتيب الذى ذكره الناظم فانه ترتيب عجيب لانه أنى وأولاً للأب ثم بالأم عقبه مؤخرًا للجد عنهما لأن الله تعالى جمع بين الأبوين في قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس والصعد اسم من أسمائه تعالى وهو السيد لانه يصعد إليه في الحوائج أى يقصد وقيل هو الذى لا جوف له (قول مازال يقفوا) أى يتبع الابن في أحكامه من ارث وحبب الذكر كالأب والاختى كالانثى قياساً عليه (قول إجماعاً قبل خلاف ابن عباس وغيره) وهو معاذرى اقله لانه روى عن ابن عباس انه قال لا يردها عن الثلث إلا ثلاثة من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة وأقل الجمع ثلاثة وروى عن معاذ انه قال لا يردها عن الثلث إلا الاخوة المذكور وأما المذكور مع الإناث وأما الاخوات الصنف فلا يردها عنها لأن الاخوة جمع ذكر والإناث المخلص لا يدخلن في ذلك ولكن الجمهور على خلافهما (قول الميت) هو فى كلامه باسكان الباء وهو من مات والموت مقارفة الروح الجسد والأصل ميت فقلت الواو ياء وأدغمت فى الباء ويسوى فيه المذكور والمؤنث والتشديد والتخفيف لغتان إلا ان الميت بالتخفيف يقال لمن مات حقيقة وبالتشديد يطلق على الحى قال تعالى انك ميت أى ستموت وقال الشاعر

ومن يك ذا روح فذلك ميت * وما الميت الا من الى القبر يحمل

وقال غيره ليس من مات فاستراح ميت * انما الميت ميت الاحياء

(قول مثل الأب) مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله بكسر الميم وسكون المثناة ومثله بفتح الميم

يقفوا تره ويحتذى بالذال المجبة أى مازال يتبع الابن ويقتدى به فى أحكامه والسدس للأم أيضاً مع اثنين فصاعداً من الاخوة والاخوات مطلقاً إجماعاً قبل خلاف ابن عباس وغيره لظاهر قوله تعالى فان كان له اخوة فلا تمه السدس وقوله فقس هذين أى فقس على الاثنين من الاخوة فى كلامى مازاد على اثنين وأولى قال * (والجد مثل الأب عند فقده * فى حوز ما يصيبه ومده الا اذا كان هناك اخوه * لكونهم فى القرب وهو اسوه * أو ابوان معهم انفق ورث * فالأم الثلث مع الجد ترث وهكذا ليس شياً بالأب * فى زوجة الميت وأم وأب * وحكمه وحكمهم سياتى * مكمل البيان فى الحالات) * أقول والجد عند فقد الأب مثل الأب فى أخذه السدس مع وجود الولد أو ولد الابن إجماعاً لظاهر الآية لأن الجد يسمى أباً

وقوله في حوز ما يصيبه ومثله ظاهره انه كالأب في جميع احكامه فيعوز جميع المال اذا انفرد وباخذ ما بقى الفروض وان لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولكنه يخالف الأب في مسائل فلهذا استثنى منها ثلاث مسائل * الاولى اذا كان مع الجدة اخوة لابوين أو لأب فليس حكم الجدة معهم حكم الأب لأن الأب يحجبهم اجماعا لادلائهم به فهو أقرب منهم والجدة يقاسمهم لكونهم هم يساونه في القرب لأن الجدة والاخوة يدلون الى الميت (٢٤) بالأب فلذلك يقاسمونه على تفصيل وسياق حكمه وحكمهم أي الجدة

والنساء كما يقال شبهه وعند مثلث العين والكسر أقصم وهي ظرف زمان ومكان ولم يدخل عليها من حروف الجزسوى من (قول) في حوز ما يصيبه ومثله أي ما يصيبه من السدس ومثله أي معدوده أي رزقه الموسع مأخوذ من قولهم مذك الله في رزقه أي وسع فيه فيكون تأكيده الما قبله ويصح أن يكون المراد منه حجبهم من قولهم رجل مديد القامة طويل الباع (قول) ثلاث مسائل بل ستة ذكر المصنف منها ثلاثة وبقي ثلاثة * الاولى منها أن الأخوة لغير أم وبنيهم يحجبون الجدة في باب الولاء بخلاف الأب والثانية أن الأب يحجب أم نفسه ولا يحجبها الجدة والثالثة أن الأب في نحو بنت وأب يرث السدس فرضا والباقي تعصبا بخلاف ولو كان الجدة له فكذلك على الرابع وقيل انه يأخذ بحجبه تعصبا بخلاف الجدة الأب في جريان الخلاف فان قلت هل لهذا الخلاف غرة أم لا قلت له غرة تظهر في تصحيح المسئلة كما هو في بنت وجد في قال انه يرث السدس فرضا والباقي تعصبا فأصلها من ستة ومن قال انه يرث الكل تعصبا يقول الأصل من اثنين وتظهر الغرة أيضا فيما لو أوصى بثلاث الباقي بعد أصحاب القروض فعلى جعله كالأب تكون الوصية بثلاث الثلث الباقي وعند من لم يجعله كالأب فالوصية بثلاث النصف الباقي بعد فرض البنت (قول) وبنت الابن تأخذ السدس الخ) أي بشرط أن لا يكون لها معصب وأن لا يكون لها مساو وأن لا يكون الفرع الذي معها أكثر من بنت واحدة أما لو كان الولد كراحيها أو أكثر من بنت سقطت على ما يأتي والاخت للأب لا تأخذ السدس إلا بشرط خمسة الأول أن لا يكون لها معصب الثاني أن لا يكون لها مساو والثالث أن يكون معها اخت شقيقة فقط الرابع أن لا يكون معها أصل وارث يعني الأب الخامس أن لا يكون معها فرع وارث (قول) يا أخي الخ) أخي بضم الهمزة وفتح الخاء المججمة تصغير أخ (قول) اجماع القول ابن مسعود الخ) جعل الاجماع هو الدليل مستند القول ابن مسعود ولم يجعل قول ابن مسعود دليلا لانه ليس كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأصل القصة ما رواه البخاري عن هزيل بن شرحبيل وهو بالراء المججمة أنه قال سئل أبو موسى الأشعري عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وقال للمسائل أنت ابن مسعود فانه سيقا فنفى فسأل ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى المتقدم فقال لقد ضللت اذا أي ان قضيت فيها بذلك وما أنا من المهتمدين لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس وللأخت ما بقى ففي الحديث ثلاث فوائد الاولى تورث بنت الابن مع البنت الثانية تورث الاخت مع البنت الثالثة اثبات الثلثين للبنتين

والاخوة مكملوا وانضاف الى الحالات كما بعد ذكر الحجب * المسئلة الثانية إحدى الفرائين وهي أبوان وزوج للام في ثلث الباقي بعد فرض الزوج فذاخذ الأب مثلها فلو كان بدل الأب فيها جنة كان للام معه ثلث جميع المال * المسئلة الثالثة ثمانية الفرائين وهي أبوان وزوجة فأكثر للام فيها أيضا ثلث الباقي بعد ربع الزوجة ولو كان فيها بدل الأب جنة كان للام معه ثلث الجميع أيضا فليس الجدة شبيهة بالأب في هذه المسائل الثلاث لانه لا يساوي الأب في ادلائه الى الميت بنفسه قال

(وبنت الابن تأخذ السدس اذا كانت مع البنت مثالا يحتذى وهكذا الاخت مع الاخت التي بالابوين يا أخي أداني) أقول الرابع عن فرضه السدس بنت الابن فأكثر اذا كانت مع البنت الواحدة فتأخذ بنت الابن أو بنات الابن السدس تكمله الثلثين اجماع القول ابن مسعود رضى الله عنه وقد سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا قضين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس

تكمله الثلثين وما بقى فلاخت رواه البخاري وغيره وقوله مثالا يحتذى بالذال المججمة المفتوحة مبنى للعجول أي اجعل هذا مثالا يتدى به ويقاس عليه كل بنت ابن فأكثر نازلة مع بنت ابن واحدة أعلى منها أو منتهى فان لبنت الابن النازلة أو بنات الابن السدس مع وجود العالبة تكمله الثلثين

(بطريق)

مبنى للعجول أي اجعل هذا مثالا يتدى به ويقاس عليه كل بنت ابن فأكثر نازلة مع بنت ابن واحدة أعلى منها أو منتهى

فان لبنت الابن النازلة أو بنات الابن السدس مع وجود العالبة تكمله الثلثين

وفهم منه انه لو كانت بنت الابن مع بنتين فأكثر سقطت الا اذا كان معها ابن ابن يعصها والخامس من فرضه السدس
الاخت من الاب أو الاخوات من الاب مع الاخت الواحدة من الابوين (٢٥) فان للاخت أو الاخوات من الاب

السدس تسكمله الثلثين
اجماعا قياسا على التي قبلها
فان كان فيها أختان فأكثر
لا يوين سقطت الاخت
أو الاخوات للاب الا اذا
كان معها أو معهن أخ لاب
يعصها أو يعصهن قال
والسدس فرض جدته في التسب

واحدة كانت لأم وأب
وولد الأم ينال السدسا

والشرط في افراد لا ينسب
أقول السادس من يستحق

السدس الجدة مطلقا سواء
كان للميت ولد أو لم يكن

وسواء كان له اخوة أو لم
يكن له وسواء كانت من

قبل الأم أو من قبل الاب
فأما أم الأم وأم الأب

وأمتاهم ما قرئت كل واحدة
منهن السدس اذا انفردت

ويشتركان في السدس اذا
اجفعا اجماعا وأما أمتاهن

الاجداد وأمتاهن فيرثن
عندنا وعند الحنفية والجمهور

لادلائهم بوارث قياسا على
أم الأب خلافا لما لك رحمه

ومن أدلت بغير وارث لارث
شأن كأم أبي الأم ويستأني

في كلامه والسابع من
يستحق السدس ولد الأم

ذكر اكل أو أنثى بشرط أن
يكون منفردا اجماعا لقوله

تعالى وله أخ وأخت فلكل (٤ رج) واحد منهما السدس قال (وان تساوى نسب الجدات * وكن كلهن وارثات

بطريق الاولى لانه اذا كان الثلثان لبنت الابن مع بنت الصلب فالاولى أن يكونا بالبنين
فهذا حجة على من قال لهما النصف وفي بعض الروايات عاد السائل الى أبي موسى
الاشعري وأخبره بما قاله ابن مسعود فقال أبو موسى لتسألوني عن شيء مادام هذا الخبر
فيكم (قوله) وفهم منه) أي من قول ابن مسعود تسكمله الثلثين لانه اذا كان هناك
بنتان فأكثر فقد استغرقت الثلثين فتسقط بنت الابن أو فهم منه أي مما ذكر من قول ابن
مسعود وقول الشارح سابقا مع البنت الواحدة فهذا حينئذ محترز التقييد (قوله)
والسدس فرض جدته الخ) أي أن الجدة مطلقا ترث السدس سواء كانت من قبل الأم أو
من قبل الأب لما روي أن الجدة أم الأم جاءت الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه وسأله
عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيئا فارجعي حتى أسأل الناس فقال له المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم أعطاه السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك فقام محمد بن سلمة الانصاري فقال
مثل قول المغيرة فأنفذ لها أبو بكر السدس ثم جاءت الجدة أم الأب الى عمر بن
الخطاب تسأله عن ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله من شيء وأما القضاء الذي قضى به
أبو بكر فهو غيرك وما أبا نأ في الفرائض شيئا ولكن هو ذلك السدس فان اجتمع ما
فهو بينكما أو أيتكما خلت به فلولها ولا يرث عند الامام مالك أكثر من جدتين وقال أي
الامام مالك لا أعلم أحد ورث أكثر من جدتين منذ كان الاسلام الى اليوم وكأنه لم يصح
عنده تورث زيد وعلي وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم أم أبي الأب أو لم يبلغه
وهذا الدليل أخذ الحنابلة فوَرَّثُوا ثلثا وبالجمع مع القياس أي قياس كل جدة تدلى
بوارث أخذ الشافعية والحنفية وقيل إن أم الأب حاجت عمر بن الخطاب فقالت له
يا أمير المؤمنين أنا أولى بالميراث منها لانها ولومت لم يرثها ابن بنتها ولومت أنا ورثني ابن ابني
(قوله) وولد الأم ينال السدسا الخ) ينال بفتح المثناة التحتية مبنى للفاعل من نال خيرا
أي أصاب وقوله لا ينسب مبنى للمجهول وهي جملة خبرية أريد بها الامر والمعنى لا تنسب
افراده ويجوز قراءته بالثناة فوق مبنى الفاعل المخاطب أي لا تنسب أنت أيها الغاظر
في هذا الكتاب وفي بعض النسخ يدل هذا البيت

وولد الأم له اذا انفرد * سدس جميع المال نصا قد ورد

وهو بعناه بل أصرح لأن فيه التصريح بأن ذلك قد ورد في القرآن العظيم (قوله)
وان تساوى نسب الجدات الخ) لما انتهى الكلام على من يرث السدس شرع يتكلم
في شيء من أحوال الجدات استطراد افعال وان تساوى الخ هكذا في بعض النسخ باسقاط
ترجمة باب ميراث الجدات وفي بعضها الترجمة ثابتة وقد يقال ان اسقاطها أولى لأن ذكر
الجدات هنا استطراد ومحل ذكرهن باب الجدة والحجب (قوله) وكن كلهن وارثات

تعالى وله أخ وأخت فلكل (٤ رج) واحد منهما السدس قال (وان تساوى نسب الجدات * وكن كلهن وارثات

وفي بعض النسخ وهن كلهن واثبات فعلي الاولى كلهن بالرفع تأكيد لاسم كن واثبات
 خبر كن منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة وعلى الثانية كلهن بالرفع أيضاً تأكيد للضمير
 الواقع مبتدأ واثبات خبر للضمير فهو مرفوع وكن سر لضرورة النظم وأن الخبر
 محذوف تقديره عند العلماء واثبات حال فتأمل وقد احتراز الناظم واثبات عن
 الساقطة والمحجوبة أما الساقطة فهي التي تدلى بكور الى اثبات كأم أبي الآم لأن
 الجدات أربعة أقسام قسم لا يرث وهو المذكور والثاني من أدلت بعض اثبات خلع
 كأم الآم وأمهاتهما والثالث من أدلت بعض المذكور كأم الأب وأم أبي الأب وهكذا
 والرابع من أدلت باناث الى ذكر كأم أم أب وكأم أم أبي الأب وهكذا فكل جدة كانت
 من هذه الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعند الخنيفة كما تقدم وأما المحجوبة فهي أم
 الاب مع وجوده ومثال ذلك ما اذا مات شخص وخلف جدته أم أمه وجدته أم أبيه مع
 أبيه فهي محجوبة بأبيه فالسدة لأم أمه وحدها والباقي للأب وليس لأم الاب فيه شيء
 وهذا هو الاربع عندنا وقيل ان لأم الأم نصف السدة وللأب النصف الآخر لانه
 يجب أمه ففائدة المحجب تعود اليه وأما مذهب الامام أحمد فالسدة بينهما لان الاب
 لا يحجب أم نفسه عنده فليس وجوده مؤثراً فيه ومذهب الامام مالك وأبي حنيفة كذبنا
 أي على القول الاربع عندنا (قوله على شرط الشيخين) أي البخاري ومسلم وشرط
 الاول المعاصرة والتي يعني لا يروى عن أحد الا اذا عاصره واجتمع به وشرط الثاني
 المعاصرة فقط بأن لا يروى الا عن كان في عصره وان لم يجتمع عليه فشرطه أوسع
 (قوله ولو كانت احدي الجدتين أو الجدات الخ) أشار الى أن الجمع في كلام الناظم ليس
 قد ابل المراد به الاثنان فأكثر وأما التصوير فصوره ما اذا أدلت كل واحدة بجهة ظاهرة
 كأم أم وكأم الأب مثلاً وأما صورته ما اذا أدلت احدهما أو احدها بن بجهتين والاخرى
 بواحدة ففيها نوع خفاء على المبتدئ وايضاحها أن يقال لفاطمة مثلاً بقتان زينب
 وخديجة مثلاً فترت زينب بابن دعد وأنت منه بنت وترت خديجة بابن هند
 وأنت منه بابن ثم ترت زينب بنت زينب فأتى منها بولد ففاطمة نسبها لهذا الولد أم
 أم أم لانها أم زينب التي هي أم أمه ونسب اليه أيضاً بأنها أم أم أب لانها أم خديجة التي
 هي أم أبيه فحينئذ فاطمة تدلى اليه بجهتين وأما هند فأنسب اليه بأنها أم أبي أب
 لانها أم زوج خديجة الذي هو أبو أبيه فحينئذ هند تدلى بجهة واحدة وأما دعد فأنسب اليه
 نسب اليه بأنها أم أبي أم لانها أم زوج زينب الذي هو أبو أمه فاذ مات هذا الولد عن هذه
 الجدات فالسدة بين زينب وخديجة وهما متساويان في الادلاء اليه لان كل واحدة
 تدلى اليه بجهة واحدة لان زينب أم أمه وخديجة أم أبيه ولا شيء لباقي الجدات لان
 القربى تنجب البعدى فان مات هذا الولد عن فاطمة وهند ودعد فقط وقدمت قبله
 زينب وخديجة فالسدة لفاطمة وهند بينهما بالسوية على الاربع وان كانت فاطمة

فالسدة بينهما بالسوية
 في القسمة العادلة الشرعية
 أقول اذا خلف الميت جدتين
 أو جدات وتساهل نسبهن
 في الدرجة وكن كلهن
 واثبات أي مدلمات يوارث
 كأم أم أم أم أب وأم أبي
 اب قسم السدة بينهن
 على عدد رؤسهن بالسوية
 لما روى الحاكم على شرط
 الشيخين انه صلى الله عليه
 وسلم قضى للجدتين في الميراث
 بالسدة واجعوا عليه
 وقيس الاكثر منهما عليهما
 وروى الامام أحمد انه صلى
 الله عليه وسلم ورث ثلاث
 جدات ورواه ابو داود في
 مراسيله والى الحديث
 اشار بقوله العادلة الشرعية
 في كثير من النسخ وفي
 بعضها المرضية ولو كانت
 احدي الجدتين أو الجدات
 تدلى بجهتين وغير هاتين
 بجهة واحدة قسم السدة
 بينهما او بينهما بالسوية
 ايضاً على الاصح وهو داخل
 في عبارته وقيل يقسم على
 عدد الجهات قال
 (وان تكن قري لأم محبت
 أم أب بعدى وسد سلبت
 وان تكن بالعكس فالقولان
 في كتب أهل العلم منصومان

لاتسقط البعدي على الصحيح * واتفق الجدل على التصحيح) أقول إذا اختلف نسب الجدتين أو الجدات في الدرجة والجهة بأن كان بعضهن أقرب إلى الميت من بعض كما إذا كانت جدة قري لأم وجدة بعدي لآب كأم الأم وأم أم الآب أو أم الجد فالقري للآم تنجب البعدي للآب عندنا قطعاً وتأخذ السدس وحدها وهو المراد بقوله حجت أم أب بعدي وسدس سلبت بفتح السين المهمة بمعنى أخذت وإن تكن المسئلة بالعكس بأن كانت القري من جهة الآب والبعدي من جهة الأم كأم الآب وأم أم الأم ففيها قولان منصوصان للشافعي وقيل وجهان أحدهما لاتسقط البعدي من جهة الأم بالقري من جهة الآب بل يشتركان في السدس لأن أصلهما تنجب بعدها لأن التي من قبل الأم (٢٧) هي الأصل وبه قطع المالكية والقول

الشافعي تسقط البعدي من جهة الأم وبه قطع الحنفية لبعدها وقوله واتفق الجدل على التصحيح هو بالجيم أي المعظم من أصحاب الشافعي اتفقوا على تصحيح القول الأول قال رحمه الله

(وكل من أدلت بغير وارث فالحافظ من الموارث وتسقط البعدي بذات القرب في المذهب الأولي فقل لي حسي) أقول كل جدة أدلت إلى الميت بغير وارث فهي ساقطة لاحظ لها في الميراث كأم أب الأم لا دلالة بغير وارث وهو أب الأم فهي أولى منه بعدم الارث وإذا كانت القري والبعدي الوارثان كتناهما من جهة الأم كأم الأم وأم أم الأم أو كتناهما من جهة الآب كأم الآب وأم أم أم الآب

تدلى إليه بجهتين وهند بجهة واحدة كما سبق ومقابل الأصح يقول لفاطمة التي تدلى إليه بجهتين ثلثا السدس ولهنا التي تدلى إليه بجهة واحدة ثلث السدس وأما عد فلا شيء لها لأنها أم أبي أم وأبو الأم لا يرث فكذلك من أدلى به فتأمل (قوله) لاتسقط البعدي على الصحيح (الخ) هو بفتح الناء المثناة فوق وسكون السين المهمة وضم القاف والطاء وكون البعدي لاتسقط هو مذهبنا ومذهب الامام مالك خلافاً لابي حنيفة وأحمد لقري بها جري على القاعدة ودليل مذهب الامامين الأولين أن الآب لا ينجب أم الأم فالأم المدلية به أولى أن لا تنجبها قال في شرح الترتيب يستغنى من قولهم المحجوب بالشخص لا ينجب غيره حرماناً على قول الحنفية ما إذا ترك أباً وأم أب وأم أم أم الآب محجوبة بالآب ومع ذلك تسقط أم أم الأم عندهم لقريها والله أعلم (قوله) ففيها قولان وقيل وجهان) والفرق بين القول والوجه أن القول مانص عليه الشافعي والوجه ما استنبطه أصحابه من قواعده وضوابطه (قوله) فقل لي حسي) أي قل أيها الناظر في هذا الكتاب يكفي سني ما ذكرته من المسائل في أصحاب القروض أو في الجدات فما ذكرته فيه كفاية للمبتدئ ولا يقصر عن افادة المنتهى (قوله) كأم أبي الأم (الخ) ومثلها أم أبي أم الآب في عدم الارث لأن شرط ارث الجد أن تكون مدلية إلى الميت بوارث وهذه ليست كذلك لأن أب الأم غير وارث فمن باب أولى من يدلي به (قوله) فن أصحابنا من أجرى (الخ) أي أجرى الخلاف المتقدم في قوله وإن تكن بالعكس فالقولان أي فلا تنجب القري البعدي بل يشتركان وظاهر كلام السراج البلقيني ترجيحه والراجح خلافه (قوله) ومنهم من قطع (الخ) ورجح هذا القول العلامة ابن الهائم مستنداً في ذلك لما قطع به الاكثرون حتى في المحرر والمتهاب إن قري كل جهة تنجب بعدها (قوله) وقد تناهت قسمة) أي انتهت لاجتماعي ارتفعت لان تناهت في الأصل بمعنى ارتفعت وعلت مبالغة وهذا ليس مراداً هنا بل المراد انتهت أي تم الكلام عليها (قوله) أي لا لبس فيه ولا خفاء) هو من

وأم الجد فتسقط البعدي بالقري بلا خلاف عندنا في الصورتين وإن كانتا من جهة الآب والقري من جهة أب الآب والبعدي من جهة أم الآب كأم أب الآب وأم أم أم الآب فن أصحابنا من أجرى فيها القولين السابقين ومنهم من قطع بأن القري تنجب البعدي وهو المذهب الأصح وظاهر عبارة الناظم جريان الخلاف غالباً في الكل وليس كذلك فيحصل على الصورة الأخيرة فهي أم الآب وأم الجد قال (وقد تناهت قسمة القروض * من غير اشكال ولا غموض) أقول قد انتهى بيان القروض وبيان مستحقها وانحصار غير اشكال ولا غموض أي لا لبس فيه ولا خفاء قال

اللف والنشر المرتب فان الاشكال هو الالتباس والغموض هو الخفاء

(باب التعصيب)

سما في الشرح أنه مصدر عصب بالتشديد والعاصب لغة قرابة الرجل لا بيه سما بها لانهم عصبوا به أي أحاطوا به وكل شيء استدار حول شيء فقد عصب به ومنه العصاب وهي العمائم وقيل لتقوى بعضهم ببعض من العصب بسكون الصاد المهملة وهو المنع والتدقيق العصب الشئ عصباً أي شدته والرأس بالعمامة شدته ومنه العمائم يشد بها الرأس من جوانبه الأربع فالأبام جانب والابناء جانب والاخوة جانب والاعمام جانب وأما اصطلاحاً فصاح ما عرّف به بالحد ما قاله الشيخ الاسلام العاصب بنفسه كل ذي ولاء وذكور نسب ليس بينه وبين الميت أن يداخل في قوله كل ذي ولاء المذكور والاني التي باشرت العتق ودخل في قوله وذكر الزوج وخرج بقوله نسب وخرج بقوله ليس بينه وبين الميت أن يولد الأم والعاصب بغيره كل أنثى عصبها ذكر والعاصب مع غيره كل أنثى تصير عصبه باجتماعها مع أخرى ومع أحبيته اعترض على التعاريف الثلاثة بإدخال كل فيها فان التعاريف موضوعة لبيان الماهية من غير تعرض لأفرادها والتعريف بالكلية مناف ذلك ويحجب عن ذلك بأنهم قصدوا جعله ضابطاً لمطالب الأفراد فدخلوا كل المقيدة للاحاطة والشمول **(قول)** (وحي أن نشرع الخ) هو بفتح أوله أي وجب وأما بالضم فعناه الشرع في الشئ والاختذ فيه وقيل إن معناه طلب ما لا بد منه لانه وعديه فمما سبق بقوله فرض وتعصيب على ما قسمنا وقوله في التعصيب أي في أحكامه والارث به **(قول)** بكل قول موجب أي مختصر لأن الإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة التعاريف والاطناب أداؤه بأكثر منها ولما كان الاختصار مظنة الوقوع في الخلل تركت شئ من المعاني لشدة المحافظة على تقليل اللفظ فرجما يتوهم وجوده في نظمه دفعه بقوله مصيب أي ليس بخطأ وهو اسم مفعول أي مصاب فيه **(قول)** فكل من أحرز كل المال الخ والحاصل أنه على ثلاثة أقسام كتابه عليه المصنف عاصب بنفسه وعده بقوله كلاب الخ وعاصب بغيره وعده بقوله فيما يأتي والابن والاخت مع الإناث الخ وعاصب مع غيره وذكره فيما يأتي أيضاً بقوله والاخوان إن تكن بنات الخ **(قول)** من القرابات جمع قرابة والمراد بها الأقارب لأن القرابة صفة للأشخاص وليست مرادة هنا وإنما المراد هنا الأشخاص فتأمل **(قول)** فهو أخو العصوبة أي صاحبها والضمير في قوله فهو راجع لكل من قوله فكل من أحرز **(قول)** المفضلة أي على غيرها من بقية العصابات أو المفضلة على القرض وقد اختلف في الارث بالقرض والتعصيب أي ما أفضل وأقوى على قولين جوز الشيخ ابن الهائم بأنه بالقرض أقوى لتقدمه ولعدم سقوطه بضيق التركة وجوز الرشيد في شرح الجعبرية عكسه لانه به يستحق كل المال ولأن ذال القرض انما فرض له لضعفه لتلايسقطة التقوى ولهذا كان أكثر من فرض له الإناث وكان أكثر من يرث بالتعصيب المذكور

(باب التعصيب)

(وحي أن نشرع في التعصيب)
بكل قول موجب مصيب
فكل من أحرز كل المال
من القرابات أو الموالى
أو كان ما يفضل بعد القرض له
فهو أخو العصوبة المفضلة
أقول لما فرغ من ذكر
أصحاب القروض وأحكامهم
شرع في ذكر العصابات
وأحكامهم وأخرهم عن
أصحاب القروض لأن
العاصب مؤخر في الاعتبار
عن أصحاب القروض لقوله
عليه الصلاة والسلام
ألحقوا القراض بأهلها

قوله وهو اسم مفعول
الظاهر وهو جمع في اسم
المفعول لأن لفظة اسم فاعل

٥١

فما بقي فلاولى رجل ذكر والتعصيب مصدر عصب يعصب تعصيفا فهو عاصب وإذا أطلق العاصب فالمراد به العاصب بنفسه وضابطه عند الناظم كل من حاز جميع المال من القرابات أو الموالى إذا انفرد أو حاز الفاضل بعد الفروض وهذا تعريف للعاصب بحكمه والتعريف بالحكم دورى لكنه عرفه بعد ذلك بالعد (٢٩) فقال (كلا ب والجدة وجد الجدة *
والابن عند قر به والبعد

والاخ وابن الاخ والاعمام
والسيد المعتق ذى الانعام

وهكذا بنوهم جميعا

فكن لما ذكره جميعا)

أقول العاصب بنفسه هو

الاب والجدة ابوه وان علا

وهو المراد بقوله وجد الجدة

والابن وابنه وان سفل وهو

المراد بقوله عند قر به والبعد

والاخ لابوين أو لأب وابن

الاخ لابوين أو لأب وابن

لابوين أو لأب وابناؤهما

وهو المراد بقوله والاعمام

والمعتق ذرا كان أو أثنى

وعصبة المعتق بنفسه وقوله

وهكذا بنوهم جميعا ابن وابن

الم لابوين وابن الم لأب

وابن المعتق وفيه نوع

قصور حيث اقتصر على ابن

المعتق وسكت عن باقى عصبة

المتعصبين بأنفسهم فكل

واحد من العصبات

الذكورين يجوز جميع

المال اذا انفرد ويأخذ

ما فضل عن الفروض

ان كان فى المسئلة صاحب

فرض أو أكثر اجماعا لقوله

تعالى وهو يرثها ان لم يكن

لها ولد ولمفهوم قوله تعالى وورثه أبوا فلامه الثلث أى ولابويه الباقي وقوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما

بقى فلاولى رجل ذكر (وما لذى البعدى مع القريب * فى الارث من حظ ولا نصيب * والاخ والم لا تم

وأب * أولى من المذلى بشرط النسب) اقول تقدم ان من انفرد من العصبة حاز جميع المال أو ما أبقى الفروض

فالاصل فى الذكور التعصيب والاصل فى النساء الفرض فالتعصيب أقوى من الفرض
لانه أصل فى الأقوى وهذا هو المعتمد (قول فلاولى رجل ذكر) انما أتى به ليفيد أن المراد
بالرجل المذكور أن الرجل اصالة هو الذكر البالغ من بنى آدم وليس مرادا وحينئذ فالذكر
أعم مما قبله وفى رواية فلاولى عصبه ذكر وعلى هذه فذكر أخص مما قبله فتأمل والشرح
وان ذكر هنا الرواية الثانية فستأتى الاولى فى كلامه وقال فيه متفق عليه (قول
والتعريف بالحكم دورى) أى كما هو معلوم عند العلماء ووجهه أنه يلزم عليه أن معرفة
العاصب متوقفة على معرفة حكمه ومعرفة حكمه متوقفة على معرفته ويجاب بأن
هذا يقال لمن يعرف أحد الامرين دون الآخر (قول وان سفل) هو بفتح الفاء
وضمها وبالکسر أيضا (قول وفيه نوع قصور حيث اقتصر على ابن المعتق الخ) وایس
كذلك بل يقال ان الناظم رحمه الله أتى أولا بكاف التمثيل اشارة الى عدم استيفاء
الافراد فلو ذكر باقى عصبه المعتق لزم عليه ضياع كاف التمثيل (قول فكل واحد
من العصبات الخ) ظاهر كلامه يقتضى أن الابن يساوى من ذكر فى هذا الحكم وليس
كذلك بل ان الابن لا يسقط من الميراث أصلا بخلاف باقى العصبات فحينئذ يساويهم فى
حكمين من أحكام العاصب فيساويهم فى كونه اذا انفرد حاز جميع المال ويأخذ ما أبقى
الفروض ويخالفهم فيما اذا استغرقت الفروض التركة فانه لا يسقط وبقيبة العصبه
يسقطون عند ذلك (قول لقوله تعالى الخ) أتى بالآيتين والحديث على هذا الترتيب
نظرا لما ادعاه من حيازة جميع المال اذا انفرد وأخذ ما أبقى الفروض ان كان هناك
صاحب فرض فالآية الاولى دالة على أخذ العاصب جميع المال اذا انفرد والثانية دالة
على أخذ الباقي ان كان هناك صاحب فرض لكن دلالة الاولى بالمنطوق والثانية بالمفهوم
وأتى بالحديث لانه صريح فى أن العاصب يأخذ ما أبقى الفروض وأيضا مفهوما قوله
فى الحديث فما بقى الخ أنه ان لم يبق شئ سقط العاصب فبقية الدلالة على الحالة الثالثة
بالمفهوم * (فائدة) * لواجتمع بنو ابن أو بنواخوة أو بنو أعمام فى درجة واحدة
فالمال أو الباقي بعد أصحاب الفروض بينهم بالسوية على عدد رؤسهم فلو مات شخص
وخلف أربعة بنى ابن واحد من ابن وثلاثة من ابن آخر فالمال أو الباقي بينهم على
أربعة ولا تغل للأول نصفه وللثلاثة النصف الآخر بينهم لانهم تلقوا الميراث عن الميت
لا عن آبائهم وكذلك القول فى بنى الاخوة وبنى الاعمام (قول وما لذى البعدى مع
القريب الخ) أى ليس لصاحب الدرجة البعيدة مع صاحب الدرجة القريبة ارث

وذكر في هذين البيتين حكم ما اذا اجتمع عاصبان فأكثر من جهة واحدة فأنهم ان كان بعضهم أقرب الى الميت من بعض
 حجب الأقرب الأبعد فليس للأبعد حظ (٣٠) من الميراث والأقرب فالأقرب حجب ابن الابن وكل ابن ابن يحجب

من تحته من بنى الابن لقربه
 والاب يحجب كل جد وكل
 جد يحجب من فوقه من
 الاجداد والاخ يحجب ابن
 الاخ والعلم يحجب ابن العلم
 وكل ابن أخ وابن عم يحجب
 من تحته وكل ذلك بالاجماع
 وعطف المصنف النصيب
 على الحظ للتوكيد لأن الحظ
 هو النصيب فان تساوى
 عاصبان فأكثر في القرب
 بأن اتحدت درجتهم في
 جهة واحدة فانظر ان كان
 بعضهم يبدى الى الميت بأتم
 وأب والاخر يبدى باب فقط
 فالمدلى بالابوين أولى بالارث
 من المدلى بالاب اجماعا وهو
 مراده بالبيت الثاني فالارث
 للشقيق وحده وانما يكون
 ذلك في الاخوة وبنينهم
 والاعمام وبنينهم وفهم منه
 أنهم اذا استوا في الادلاء
 الى الميت بأن كانوا كلهم
 أشقاء أو كانوا كلهم لأب
 فليس بعضهم أولى من بعض
 بل يشتركون في الارث بينهم
 بالسوية وهو كذلك اجماعا
 كالبنين وكنينهم ولم يذكر هنا
 ما اذا اختلفت جهة العصوبة
 وسيد ذكر بعضه في باب الحجب

وان كان قويا بالحجة بالأقرب منه درجة وان كان ضعيفا كابن أخ لأب وابن ابن أخ
 شقيق فلاشئ للثاني مع الاول اجماعا لكونه أبعد منه درجة وان كان أقوى من الاول
 * (قائلة) * ما هذه حجازية ولذى البعدى خبرها مقدم وبجاز تقديمه لكونه جاز او مجرورا
 ومن حظ اسمها مؤخر وهو مجرور بمن الزائدة لتنصيب العموم وسوق زيادتها سبق النفي
 وكون مجرور رها تكرة ومع القريب في محل تصب على الحال (قول) وذكر في هذين
 البيتين (الخ) أى فان استويا واستوا في الجهة والدرجة والقوة اشتركا وان اختلفا
 في شئ من ذلك حجب بعضهم بعضا وما ذكره الناظم بعض قاعدة ذكرها الجعبرى في بيت
 واحد حيث قال

فبالجهة التقديم ثم بقربه * وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا

أى التقديم يكون بالجهة أولا من الجهات الاتى ذكرها ثم بالقرب الى الميت ثم بالقوة
 أى الشقيق مقدم على النى للأب (قول) وجهات العصوبة ستة بناء على أن بيت
 المال غير منتظم ومن عدتهم سبعة بناء على انتظامه فلا تنافي بين العبارتين وأما عند
 المالكية فجهات العصوبة سبعة البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم
 العمومة ثم الولاء ثم بيت المال وأما عند الحنابلة فستة باسقاط بيت المال وأما عند
 الحنفية فخمسة فقط البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء باسقاط بيت المال
 وادخال الجدوان علاني الابوة وبنى الاخوة في الاخوة فان اجتمع في شخص جهتا نصيب
 ورث بأقواهما كابن هو ابن عم وقد يجتمع في الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في
 نكاح الجوس وفي وطء الشبهة فيرث بأقواهما لا بهما على الارح والقوة بأحد أمور ثلاثة
 الاول أن تحجب احدهما الاخرى كبنيت هي أخت من أم كان يطأ أمه الثاني
 ان تكون احدهما لا تحجب كأم أو بنت هي أخت من أب كان يطأ بقرته الثالث
 ان تكون احدهما أقل تحجب كجدة أم أم هي أخت من أب كان يطأ بنت بنته فتأني
 منه بنت فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة وقد يجتمع في الشخص جهتا
 فرض وتعيص كابن عم هو أخ لأم أو زوج فيرث بهما حيث أمكن (قول) ثم العمومة
 جعل أولاد الأعمام داخلين في الأعمام بخلاف أولاد الاخوة لأن الاخوة لما شاركوا
 الجد وأولادهم لم يشاركوه جعل الاخوة والجد جهة واحدة وأولاد الاخوة جهة واحدة
 (قول) والاخوات ان تكن أى توجد فهي تامة وبنات اسمها وانما كانت الاخوات
 مع البنات عصبات لانه اذا كان في المسئلة بنتان فصاعدا أو بنتان وأخوات
 وأخذت البنات الثلثين فلو فرضنا للاخوات وأعلننا المسئلة نقص نصيب البنات
 فاستبعدوا أن يزاحم أولاد الاب الأولاد أو أولاد الابن الابن ولم يمكن اسقاط أولاد

وجهات العصوبة ستة البنوة ثم الابوة ثم الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم الولاء قال الاب
 (والابن والاخ مع الاناث بعضا بنهن في الميراث والاخوات ان تكن بنات)

فهن معهن معصبات * وليس في النساء طرأ عصبه * الا التي منت بعق الرقبه) أقول لما فرغ من ذكر العصبية بنفسه
 شرع يذكر العصبية بغيره والعصبية مع غيره فالعصبية بغيره هن أربعة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب
 فالابن فأكثر يعصب البنت فأكثر ومثله ابن الابن فأكثر يعصب بنت الابن التي في درجته فأكثر والاخ الشقيق فأكثر
 يعصب الاخت الشقيقة فأكثر والاخ للاب يعصب الاخت للاب كذلك وهو المراد بقوله والابن والاخ مع الاناث
 يعصبانهن في الميراث فالابن يشمل ابن الصلب وابن الابن حقيقة أو مجازا على الاصح والاخ يشمل الاخ الشقيق والاخ
 للاب قطعاً والمراد بالابن والاخ الجنس حتى يشمل المنفرد (٣١) والمتعدد وقوله مع الاناث أى

مع البنات وبنات الابن
 والاخوات المتساويات كل
 منهم أى كل واحد منهم
 يعصب الاناث المتساويات
 له في القرب والادلاء ومعناه
 انه يكون للذكر مثل حظ
 الانثيين اجماعاً لقوله تعالى
 يوصيكم الله في أولادكم
 للذكر مثل حظ الانثيين
 وقوله تعالى وان كانوا اخوة
 رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ
 الانثيين واعلم ان ابن الابن
 كما يعصب أخيه وبنت عمه
 التي في درجته كذلك يعصب
 بنت ابن فوقه ان لم يكن لها
 فرض بأن كان فوقها من
 البنات أو من بنات الابن
 أو منهن ما من يستغرق الثلثين
 وأما العصبية مع غيره فهي
 الاخت فأكثر شقيقة كانت
 أو لاب مع البنت أو بنت
 الابن فأكثر ومعناه ان
 للبنت أو بنت الابن النصف

الاب فجعلن عصبات ليس دخل النقص عليهن خاصة قاله امام الحرمين وليس مراد
 الفرضيين بقولهم الاخوات مع البنات عصبات الجمع فقط حتى لا تكون الاخت
 الواحدة مع البنت عصبية بل الالف واللام في الجمعين للاستغراق فينقذوا الحكم
 بجميع الافراد على جميعها واذنبت ذلك في الافراد فيثبت في غيرها وقيل الالف
 واللام للجنس فيثبت النصف الذي تأخذه الاخت مع البنت تعصيباً لفرضها تأمل (تمة)
 حيث صارت الاخت الشقيقة عصبية مع الغير صارت كالاخ الشقيق فتعجب الاخوة
 للاب ذكورا كانوا أو اناثاً ومن بعدهم من العصبات وحيث صارت الاخت للاب
 عصبية مع الغير صارت كالاخ للاب فتعجب بنو الاخوة مطلقاً ومن بعدهم من
 العصبات (قوله معصبات) بفتح الصاد لف ونشر مرتب وبكسر هاء ان جعلت
 الضمير الاوّل راجعاً للبنات والثاني للاخوات لف ونشر مشوش والمعنى واحد (قوله)
 وليس في النساء الخ) أى ليس فيهن عصبية بالنفس الا من باشرت العتق بنفسها (قائدة)
 ذكر بعض العلماء هنا الغزاة عظيماً ناظماً بقوله

قاضي المسلمين أنظر لحالي * وافق بالصحيح واسمع مقالى
 مات زوجي وهمي فقد بعلى * كيف حال النساء بعد الرجال
 صبر الله في حشايا جنينا * لأحرام بل هو بوطه حلال
 فلي النصف ان أتيت بأثني * ولي الثمن ان يكن من رجال
 ولي الكل ان أتيت بميت * هذه قصتي ففسر سؤالي

والجواب أن يقال هذه امرأة اشترت رقيقاً واعتقه ثم تزوجت به فحملت منه ثم مات
 وهي حامل منه فان وضعت أثني فلها النصف فرضاً لانها بنت الميت ولهذه الزوجة الثمن
 فرضاً والباقي تعصيباً وان كان المولود ذكراً فلها الثمن فقط والباقي للولد تعصيباً وان يكن
 الحمل ميتاً أخذت جميع المال تعصيباً وفرضاً لان لها الربع فرضاً بالزوجة والباقي بالولاء
 تعصيباً حيث لا وارث له من النسب

فرضاً للبنات أو لبنات الابن الثلثين وما فضل للاخت أو للاخوات المتساويات بالعصوبة لحديث ابن مسعود السابق
 وهذا معنى قول الفرضيين الاخوات مع البنات عصبات وقوله وليس في النساء طرأ عصبه الخ يريد العصبية بنفسه
 فانهم كلهم ذكورا لا المعققة فانها عصبية بنفسها وباقي الاناث صاحبات فروض وقوله طرأ بفتح الطاء وتشديد الراء معناها
 قطعاً أى بلا خلاف وبضم الطاء وتشديد الراء معناها جميعاً وفي بعض النسخ وليس في النساء حقاً عصبه

* (باب الحب) * وهو لغة المنع (٣٢) وشرعا المنع من الارث بالكلية أو من بعضه والحب نوعان حجب نقصان

* (باب الحب) *

اعلم ان هذا الباب عظيم الفائدة في القرائن وهو أفقهها فمن لم يتقنه فيه كما ينبغي والافهوا
عار من هذا العلم فكثر رمطاعته ولازم تأمله فلعلك تطفر بغوامض سره وما أحسن ما قال
بعضهم في معنى ذلك

أقول ذا الباب عظيم الفائدة * فجذبه تحتوي مقاصده

من لم يفز منه بسر غامض * يحرم أن يبقى في القرائن

(قوله وهو لغة المنع) قال في الصحاح حجب أي منعه عن الدخول والاخوة يحجبون

الام عن الثلث ومنه حاجب المولود لمنعه الناس عن الدخول اليهم والحاجب المانع
والمحجوب المنوع قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون أي ممنوعون عن الرؤية

(قوله وشرعا المنع من الارث الخ) هذه عبارة مسأوية لقول بعضهم منع من قام به سبب

الارث من الارث بالكلية أو من أوفر حظيه والحب المنع من الميراث لكن المنع قد يكون
بصفة ويسمى منعاً وقد تقدمت الموانع في كلام الناطم في قوله وينع الشخص من الميراث

الخ فاذا قام به مانع كالرق منع من الارث وقد يكون بالشخص كوجود وارث أقوى منه
أو أقرب وهذا هو المراد هنا ينقسم الى قسمين حرمان وهذا لا يدخل على ستة وهم الاب

والام والابن والبنت والزوجة وضابطهم كل من أدلى للميت بنفسه غير المقتن
ونقصان ويدخل على جميع الورثة كاتصال الزوج من النصف الى الربع وهو سبعة

أنواع الأول الانتقال من فرض الى فرض أقل منه وهذا في حق من له فرضان كالزوجة
والام وبنت الابن والثاني من فرض الى نصيب وهذا في حق ذوات النصف والثلثين

والثالث عكسه وهو الانتقال من نصيب الى فرض وهذا في حق الاب والجد والاربع
الانتقال من نصيب الى مثله وهذا في حق الاخت من الابوين أو من الاب فانها عصبه

بالغير مع أخيها وعصبه مع الغير مع البنت أو بنت الابن والخامس المزاجعة في الفرض في
حق الزوجة والجد وذوات الثلثين ونحوهن والسادس المزاجعة في النصيب في حق كل

عاصب بنفسه أو بغيره أو مع غيره غير الاب والسابع المزاجعة بالمولد كما صار عن المرأة
في المنبرية تسعاً ونحو ذلك (قوله وتسقط الجذات من كل جهة بالام) استثنى القاضي

وغيره صورة وهي ان الجدة قدرت مع بنتها ان كانت بنتها جدة أيضاً فيكون السدس
بينهما نصفين وذلك في جنة الميت من جهة أبيه وأمه وصورتها أن يقال لزينب مثلاً

بنتان حفصة وعمرة وحفصة ابن وعمرة بنت فنكح ابن حفصة بنت خالته عمرة فأنث
بولد فلا تسقط حفصة التي هي أم أمي الولد أمها زينب لانها أم أم أبي الولد وأخصر من

ذلك أن يقال مات زيد عن فاطمة أم أبيه وعن أمها زينب وهي أم أمه فبشتر كان
في السدس وقال القاضي وغيره ليس لنا جدة ترث مع بنتها الا هذه فتأمل (قوله فلا تبغ)

بحذف الباء لانه مجزوم بلا الناهية عن الحكم الصحيح الذي لا خطأ فيه مع هذا لا يفتح الميم

كاتصال الزوج بالولد من

النصف الى الربع والزوجة

من الربع الى الثلث والام

من الثلث الى السدس

والاب من الكل الى السدس

وحجب حرمان كحجب ابن

الاخ بالاخ وهو مراده هنا

قال

(والجد محجوب عن الميراث

بالاب في أحواله الثلاث

وتسقط الجذات من كل جهة

بالام فافهمه وقس ما أشبهه

وهكذا ابن الابن بالابن فلا

تبغ عن الحكم الصحيح معدلاً

أقول الجدة محجوب بالاب

مطلقاً سواء كان يرث بالنصيب

وحده كجد فقط أو بالفرض

وحده كجد مع ابن أو بالفرض

والنصيب معاً كجد مع بنت

فان الجد اذا كان معه اب

في حالاته الثلاث ورث الاب

وحجب الجد بالاب وتسقط

الجذات مطلقاً بالام سواء

كن من جهة الام أو من جهة

الاب أو من جهة الجد وان

علا وهذا معنى قوله من كل

جهة وقوله فافهمه وقس

ما أشبهه حشو وهكذا يسقط

ابن الابن بالاب وكل ابن ابن

نازل بابن ابن أعلى منه وهذا

معلوم مما سبق في قوله وما

لذي البعدى مع القريب

في الارث من حظ ولا نصيب

قال (وتسقط الاخوة بالبنيان

وبالاب الادنى كاربونا * قربى البنين كيف كانوا * بيان فيه الجمع (٢٣) والوحدان * ويفضل ابن الام بالاسقاط

بالجدة فانهم على احتساب
وبالبنات وبنات الابن

بجما ووحدا فانقل الى زدى

أقول وتسقط الاخوة سواء كانوا

أشقاء أو لاب أو لام أو مختلفين

بالاب الاقرب وهو المباشر للولادة

الميت الموروث ذكر كان

الميت أو أنثى وتسقط الاخوة أيضا

بالبنين وبنى البنين وان نزلوا

ولميت الجمعية مرادة بل كما تحجب

الاخوة كذلك يحجب الاخ الواحد

أو الاثنان وكما يحجبهم البنون

وبنو البنين كذلك يحجبهم الابن

الواحد وابنه وان نزل وبه

صرح الناظم بقوله بيان فيه الجمع

والوحدان ويفضل الاخ من الام

على أولاد الابوين وعلى أولاد

الاب بكونه يسقط أيضا بالجدة وان

علا وبالواحدة فأكثر من البنت

أوبنت الابن فيحجب ابن الام بستة

بالاب وابنه والاب والجدة والبنت

وبنت الابن والاخوات مطلقا

في ذلك كله كالاخوة اجماعا حال

ثم بنات الابن يسقطن متى

حاز البنات الثلثين بافتي

الاذا حصهن الذكر

من ولد الابن على ما ذكرنا

وهن الاخوات الاثني

يدلين بالقرب من الجهات

اذا أخذن فرضهن وافيًا

أسقطن أولاد الابن البواكيا

وان يكن أخ لهن حاضرا

عصهن باطنا وظاهرا

اي مجاوزة **(قول)** وبالاب الادنى وهو المباشر للولادة لانهم يدلون به وكل من أدلى
بواسطة حجبته تلك الوساطة فان قبل الاخوة للام يدلون بها ولا تحجبهم أجيب عن ذلك
بأمرين أحدهما ان الاخوة للاب مثلاً عصبة يدلون بعصبة فلم يحجز أن يدفعوه عن حقه
مع ادلائهم به لان من أدلى بعصبة لم يرث مع وجودها والاخوة للام ذو فرض لا يدفعون
الام عن فرضها فجاز أن يرثوا معها الثاني ان الاخوة للام لا تأخذ الام فرضهم اذا عدموا
فلم تدفعهم عنه اذا وجدوا والاخوة للاب يأخذ الاب حقههم اذا عدموا فيدفعهم عنه
اذا وجدوا وسقوط الاخوة بالاب انما هو لادلائهم به وأما سقوطهم بالابن وابنه فهو ان
الاب يسقط عصوبة الاب ويرثه للفرض فلان يستطع عصوبة الاخ من باب أولى واذا
سقطت عصوبته فليس له جهة فرض يرث بها فيسقط بالكلية وتحجب الاخوة بهذه الثلاثة
اجماعا **(قول)** بيان الخ هو بالبنين المهمة واحدة سوى أى الجمع والاقتراض في هذا
الحكم سواء وضابط ذلك أن يقال الحاجب للاخوة والاخوان مطلقا الاصل المذكور
اقرب والفرع المذكور قريب أو بعد وحاصل ما ذكره الناظم أن يقال الجدة يحجب بالاب
في الاحوال الثلاثة والجذات يحجبن بواحدة وهى الام وأولاد الابن يحجبون بواحد
وهو الابن والاخ الشقيق يحجب بثلاثة وهم الاب والابن وابن الابن والاخ للاب
يحجب بنجمة هؤلاء الثلاثة والاخ الشقيق والاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع
الغير وابن الاخ الشقيق يحجب بسبعة وهم الاب والجدة والابن وابن الابن والاخ
الشقيق والاخ للاب والاخت شقيقة أو لاب اذا صارت عصبة مع الغير وابن الاخ للاب
يحجب بنمائية هؤلاء السبعة وابن الاخ الشقيق والاخوة للام يحجبون بستة بالاب
والجدة والابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والعم الشقيق يحجب بتسعة وهم الاب
والجدة والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب والاخت شقيقة كانت أو لاب اذا
صارتا عصبتين مع الغير وابن الاخ الشقيق أو لاب والعم للاب يحجب بن ذكر وبالعم
الشقيق وابن العم الشقيق يحجب بن ذكر وبالام للاب وابن العم للاب يحجب بن ذكر
وبابن العم الشقيق **(قول)** بافتي وهو في الاصل الشاب أو السخي والمراد هنا طالب
العلم وفيه اشارة الى ان زمن طلب العلم ينبغي أن يكون قبل زمن الشيخوخة لانها
محل القوة والنشاط غالبا وأنه ينبغي لطالب العلم أن يستكرم نفسه وماله في طلبه
ليحصل له مقصوده **(قول)** باطنا وظاهرا فيه اشارة الى ان ذلك حكم بالحق لنفوذ
ظاهرا وباطنا وهذا يسمى الاخ المبارك وهو ما نزلوا لمسقط وأما الاخ المشؤم فهو
الذى مالو لورث وله صور منها زوج وأم وبنت وبنت ابن للزوج الربع وللأم
السدس وللاب السدس وللبنت النصف ولبنت الابن السدس تكمله الثلثين
فتعول المسئلة خمسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقط وسقطت معه بنت الابن
لاستفراق القروض التركة وتكون اذ ذلك عائلة لثلاثة عشر فلو لورث كما ينافهوا

عصهن باطنا وظاهرا ٥ أقول اذا اجتمع البنات وبنات الابن وحاز البنات الثلثين بأن كن ثنتين فأكثر سقط بنات

الابن كيف كن واحدة فأكثر قربت (٣٤) درجتين أو بعدت اتحدت درجتين أو اختلفت اجماعا الا اذا وجد كرم

ولد الابن فانه يعصبه اذا كان في درجتين أو أنزل منهن على ما قطع به الجمهور ولا يعصب من تحته من بنات الابن بل يحجبهن لقربه ومثل البنات الاخوات اللاتي يدلن بالاب والام جميعا وهو المراد بقوله يدلن بالقرب من الجهات أى من جهتي الاب والام اذا أخذت الشقيقات الثلاثين بان كن شقيقتين فأكثر اسقطن الاخوات للاب كيف كن الا اذا كان معهن أخ لاب فانه يعصبهن وقوله وافيأى فرضهن الكامل وهو الثلثان واحترز به عما اذا كان الاخوات للابوين واحدة وأخذت النصف فانها لا تتجب الاخوات للاب بل لهن معها السدس كما سبق وقوله الجوا كما إشارة الى انهن يرثن البكاء فقط وقوله باطنا وظاهرا اكمل به البيت قال وليس ابن الاخ بالمعصب

من مثله أو فوقة في النسب أقول ابن الاخ وان نزل لا يعصب بنت الاخ التي في درجته ولا التي فوقه من بنات الاخ اجماعا لان من ذوى الارحام بخلاف ابن الابن فانه يعصب بنات الابن التي في درجته واللاتي فوقه لانهن من أصحاب السهام وكذا لا يعصب ابن الاخ من فوقه من الاخوات لانهن مستغنيات بفروضهن

• (باب المشتركة) •

أخ مشؤم عليها ومنها زوج وأخت شقيقة وأخت لاب الزوج النصف وللأخت الشقيقة النصف وللأخت الاب السدس وحينئذ تقول لسبعة فلو كان معها أخ لاب سقطت معه لتعصبه اياها والعاصب يسقط اذا استغرقت أصحاب القروض التركة فهو أخ مشؤم عليها الولاء لورثت • (تنبيه) • انما قال الناظم في بنات الابن الا اذا عصبت الذكرا لان بنت الابن فأكثر يعصبها ابن الابن سواء كان أخاها أو ابن عمها وكذا يعصبها من هو أنزل منها درجة ان احتاجت اليه بخلاف الأخت للاب فأكثر فلا يعصبها الا الاخ للاب فقط ولا يعصبها ابن الاخ مطلقا ولذلك قال الناظم وليس ابن الاخ بالمعصب الخ (قوله باب المشتركة الخ) أى يفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنووى رحمه الله أى المشتركة فيها وبكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجازا كما سيأتى في كلام الشارح كما ضبطها ابن يونس وحكى الشيخ أبو حامد المشتركة بناء بعد الشين (قوله ورنأ) أى الزوج والام بمعنى لم يمنعها مانع من موانع الارث (قوله بفرض النصب) جمع نصيب أى بالنصيب المقرض لهم (قوله فاجعلهم كلهم) أى اجعل الاخوة الاشقاء والاخوة للام كلهم اخوة لأم لا شترا كلهم في الادلاء بها (قوله حجرافى اليه) أى كالحجر فى البحر وتقدر كأن الجميع كلهم اخوة لأم لا شترا كلهم في الادلاء بها بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط لا من كل الوجوه لثلايرد ما اذا كان معهم أخت أو أخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق ولا يقال يفرض للأخت للاب النصف وتقول الى تسعة ولا كذلك يفرض للاختين فأكثر الثلثان وتقول لعشرة كإقديتوهم فانه توهم فاسد وينفع حينئذ ان أركانهم أربعة زوج وذو سدس من أم أو جدة وانسان فأكثر من أولاد الام وعصبة شقيق تأمل (قوله ومن الاخوة الاشقاء أخا واحدا الخ) خرج ما لو كان فيها اثنا شقيقات فقط فتخرج عن المشتركة فان كانت شقيقة ففرض لها النصف وتقول الى تسعة أو شقيقتين بفرض لهما الثلثان وتقول الى عشرة أو أخت أو أخوات لاب فرض لهما أولهن وأعلت لتسعة أو عشرة أو أخ أو أخت لاب سقطت معه اذا يفرض لهما مع شيء ولا تشريك وهذا هو الاخ المشؤم (قوله والمذهب العمدة عنده) أى الشافعى ان يجعلهم الخ أى الذكر كالانثى لا شترا كلهم في ولادة الام فيرون بالفرض لا بالعصبة ويختلف التصحيح بقتلهم وكثرتهم الى هذا رجع عمر رضى الله عنه في ثاني عام من خلافته وقد كان قضى فيها في أول عام من خلافته بأنه لاشئ للاشقاء فاحتج عليه الاشقاء بقولهم هؤلاء انما أورثوا الثلث بأقربهم وهى أنتاهب أنا ما انه كان حمارا أو حمارا ملقى في اليم الخ فشركت بينهم فقبل له انك قضيت في أول عام بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى لان الاجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر (قوله وأشار به الى ما روى الخ) وقيل ان القائل لذلك هو زيد بن ثابت رضى الله عنه وقيل غير ذلك (قوله ولو كان بدل الام جدة الخ) فيه إشارة الى محترز بعض أركانها لانها لو لم يكن فيها زوج أو ذو سدس أو كان ولدا لأم واحد البقى

أى المستقلة المشتركة فيها بين العصبة الشقيقين أولاد الام وهى يفتح الراء وبعضهم بكسر هاء على اسناد التشريك للشقيق

اليها مجازا وبعضهم يسميها المشتركة كما ذكرها المصنف قال * وان تعد زوجا وأما ورثا * واخوة للام حازوا الثلثا * واخوة
أبنة للام واب * واستغرقوا المال بفرض النصب * فاجعلهم كلهم لأم * واجعل أباهم حجازي اليم * واقسم على
الاخوة ثلث التركة * فهذه المسئلة المشتركة أقول صورة المشتركة (٣٥) ان تختلف امرأة زوجا وأما وعدا من

أولاد الأم اثنين فاكثروا من
الاخوة الاشقاء أخا واحدا فأكثروا
سواء كان معه أم معهم أخت
شقيقة أو أكثر أو لم يكن فان
الفروض فيها تستغرق التركة
للزوج النصف وللأم السدس
ولاولاد الأم الثلث فالقياس
سقوط الاخوة الاشقاء لانهم حصبة
وبه قال أبو حنيفة وأحمد وروى
عن الشافعي والمذهب المعتمد عنه
أن يجعلوا كلهم أولاد أم لا شترأكلهم
في الادلاء بالأم وتلغى قرابة الأب
في حق العصبة الشقيق واحدا
كان أو أكثر حتى لا يسقط ويقسم
ثلث التركة الذي هو فرض أولاد
الأم عليهم وعلى عدد الاشقاء على
عدد رؤسهم يستوى فيه الذكر
والانثى من القرين وبه قال مالك
واهل المدينة والبصرة والشام
وقوله واجعل أباهم حجازي اليم أي
كأنه لم يكن وأشابه الى ما روى
الشافعي من أن الاشقاء قالوا العمر
لما أودا اسقاطهم بأمر المؤمنين
هب أن أبا نا كان حجازي اليم
وفي رواية كان حجازيا أليست أمنا
واحدة فاستحسن ذلك وقضى
بينهم بالتشريك ولذلك تلب بالبيعة
وبالحجربة وبالحجارية أيضا ولو كان

للشقيق شيء فلا تشريك ولو لم يكن فيه أم أولاد أم فكذلك فلو كان الشقيق خنثى فبقتدير
ذكورته وكون أولاد الأم اثنين تصح من ثمانية عشر أدهى من مسائل المشتركة وبقتدير
أنوته نعول التسعة ولا تشريك وهما تمتد اخلا فبكتفي بالأكثرفي تعامل كل بالأخر
فلا ضرر في حق الزوج والام أنوته وفي حقه ذكوره ويستوى الامر ان في حق أولاد
الأم فللزوج ستة وللأم اثنان ولولدى الأم أربعة وللمشاكل اثنان وبوقت أربعة ان ظهر
أثنى فهي له أذكر فللزوج ثلاثة منها وللأم واحد وهذا مذهبا أما عند المالكية
فسبأني في الاكدرية (قول) باب الجدة والاخوة) أي في بيان حكمهم حالة الاجتماع
أما حكمهم منفرد عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم (واعلم) أن الجدة والاخوة لم يرد
فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة وإنما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فذهب
الامام أبي بكر الصديق رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنهما وجماعة من الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم ومن تبعهم كأبي حنيفة والمزني وابن سريج وابن اللبان وغيرهم
رحمهم الله أن الجدة كالاب فيجب الاخوة مطلقا وهذا هو المفتي به عند الحنفية ومذهب
الامام علي وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم يرثون على تفصيل وخلاف
ومذهب الامام زيد وهو مذهب الاثني عشرية الثلاثة ووافقهم على ذلك محمد وأبو يوسف
والجمهور لكن هذا الخلاف انما كان في زمن المجتهدين وأما الآن فقد ضبط الحكم
واستقر عند الفرضين لا يزد فيه ولا ينقص عنه (قول) وبندى) أي بلا همز لاجل الوزن
والمعنى حيث فرغنا من بيان الميراث وأسبابه وموافقه والفرض والتعصيب ومن يرث
ومن يجب فلنشرع الآن فيما وعدنا به سابقا لانه وعد به فيما مر بقوله وحكمه
وحكمهم سابق الخ والوعد لا ينبغي ان يخلف (قول) في الجدة والاخوة) أي الاشقاء
أولاب أما الاخوة للام منهم محجوبون به كما تقدم وهذا مذكور في كلامه أيضا (قول) فالتق
الخ) التق فعل أمر بالمهمز مبنى على حذف الباء أي أيها الطالب نحو أي جهة والسمع
مفعول وألفه للإطلاق أي اصغ لما أقول لك من الاحكام الانية وانما أمر بالاستماع
والاصغاء لانه امر مهم صعب المرام فقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقون
الكلام فيه جدا فعن علي رضي الله عنه من سره ان يقتحم جرائمهم فليقض بين الجدة
والاخوة والجرائم جمع جرثومة وهي الحجارة المحممة وعن ابن مسعود رضي الله عنه
سلونا عن عذركم واتركونا من الجدة لحياء الله ولا ياء وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
انه لما طعنه أبو بلولة وحضرته الوفاة قال احفظوا عني ثلاثة أشياء لا أقول في الجدة شيئا

بدل الام جدة لم يختلف الحكم ولو كان أولاد الأم واحد لم تكن مشتركة لعدم الاستغراق (باب ميراث الجدة والاخوة) *
وبندى الآن بما أردنا في الجدة والاخوة اذ وعدنا * فالتق نحو ما أقول السعيا

أواجع حواشي الكلمات كلها)
أقول شرع في بيان حكم الجدة
والاخوة لانه وعديه فيما سبق بقوله
وحكمهم وحكمه سياتي مكملاً
البيان في الحالات والمراد بالاخوة
الجنس يشمل الاخ الواحد والاكثر
ذكر اكلين أو اثنين من الابوين أو
من الاب دون الاخوة من الأم
لانهم يسقطون بالجدة كما تقدم
في الحب وأشار بقوله
فالتى فحوماً أقول السمع الخ الى
الاهتمام بمعرفة تفصيل أحوالهم
وأحكامهم لانهم من المهمات قال
(واعلم بأن الجدة ذوات أحوال
أنيلك عنهن على التوالى
يقاسم الاخوة فيهن اذا
لم يعد القسم عليه بالاذى
قنارة يأخذ ثلثاً كاملاً
ان كان بالقسمة عنه نازلاً
ان لم يكن هنالك ذوسهام
فاقنع بإيضاح عن استقهام
ونارة يأخذ ثلث الباقي
بعد ذوى القروض والارزاق
هذا اذا ما كانت المقاسمة
تقصه عن ذلك بالمزاجه
ونارة يأخذ سدس المال
وليس عنه نازل بالجمال)
أقول للجدّة مع الاخوة أربعة
أحوال حال يقاسم فيه الاخوة
وجوبا وحال يفرض له فيها ثلث
المال وحال يفرض له فيها ثلث
الباقي بعد القرض وحال يفرض
له فيها سدس المال فيقاسم الاخوة

ولا أقول في الكلالة شيأ ولا أولى عليكم أحداً (قول واجع حواشى الخ) أى أحضر
في ذهلك أطراف الكلمات المقررة واجمع أول الكلام وأخره وتفصيله واجماله وتهتم
بذلك اهتماماً زائداً عسى ان تقطرب بعض المراد (قول واعلم بأن الخ) هي كلمة يوتى بها
لشدة الاعتناء بما بعدها والباء في بأن زائدة للوزن (قول ذوات أحوال) أى باعتبار
مختلفة حاصلها أن يقال أمان أن يكون مع الجدّة والاخوة صاحب فرض أم لا فهذا ان
حالاته وان نظرت للمال من المقاسمة والثلث وغيرهما تجد هاهنا خمسة أحوال لانه ان كان معه
صاحب فرض فله خير أمور ثلاثة وان لم يكن صاحب فرض فله خير أمرين فهذه خمسة
أحوال وان نظرت لما يتصور في هذه الاحوال تجد عشرة ويسانم ان يقال اذا كان
معه صاحب فرض يتصور فيها سبعة أحوال أمانعين المقاسمة وأمانعين ثلث الباقي وأما
تعين سدس جميع المال أو تستوى له المقاسمة وسدس جميع المال أو المقاسمة وثلث الباقي
أو سدس جميع المال وثلث الباقي أو الثلاثة وان لم يكن معه صاحب فرض ففيها ثلاثة
أحوال تعين المقاسمة تعين ثلث جميع المال استواءً وهما فهذه ثلاثة تضم للسبعة قبلها تصير
الجملة عشرة واذا نظرت لوجود الاخوة الاشقاء فقط والاب وأمه ما زادت الاقسام
(قول اذا لم يعد الخ) هو بضم العين وفتح الباء وكسر الدال وأصله يعود فدخل عليه
الحازم فسكنت الدال ولم تسكن التى ساكنان فحذفت الواو وحركت الدال بالكسرة
لالتقاء الساكنين والاذى هو الضرر اى وان كانت القسمة تنقصه عن الاحتظه (قول)
ان لم يكن هنالك ذوسهام أى أصحاب فروض والذي يمكن اجتماعهم معهم أصحاب
القروض ستة وهم الزوج والزوجة والبت وفت الابن والأم والجدّة (قول فاقنع الخ)
هو بفتح النون من القناعة وسيأتى الكلام عليها وقوله عن استقهام أى طلب القهم
منى بطلب زيادة الايضاح فأتى قدأ وخصتها الايضاح المحتاج اليه الذى يغنيك عن السؤال
(قول والارزاق) جمع رزق وهو ما يتفقع به بالفعل ولو محرماً عند أهل السنة والمراد هنا
رزق مخصوص وهو الارث بالفرض أيضاً فهو عطف تفسير على ذوى القروض ويحتمل أن
يراد بالارزاق ما اذا كان على الميت دين أو وصية فهما مقدمان على الارث فيكون أعمّ مما
قبله (قول بجدّة وأخوين) هذا مثال لاستواء المقاسمة مع ثلث جميع المال وقوله
وبجدّة وأخ مثال لتعين المقاسمة وسيأتى التمثيل لتعين الثلث وهو بجدّة وثلاثة اخوة فيتعين
له ثلث جميع المال فهذه الاحوال الثلاثة اذا لم يكن معه صاحب فرض (قول وكاتم
وبجدّة وأخ) مثال لتعين المقاسمة اذا كان معه صاحب فرض وقوله وكرزج ووجد
وأخوين مثال لاستواء الامور الثلاثة (قول بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض)
صادق بأن زادت المقاسمة عن ثلث المال أو يساونه وكذا مع سدس المال أو ثلث
فى وسيصرّح به ومقتضى كلام الشارح انه اذا استوى له ثلث المال والمقاسمة ان
يقال يأخذ بالمقاسمة وهو أحد أقوال ثلاثة ثانياً بخير الملقى ثالثاً بالفرض والراجح

كأنهم بشرط أن لا تنقصه المقاسمة عن الفرض وهو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض فان كان معهم

صاحب فرض قاسم الاخوة مالم تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي بعد القروض أو سدس الجميع وهذا هو المراد بقوله اذا لم يعد القسم عليه بالاذى بان حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض أو أكثر من الفرض بجد وأخوين وجد وأخ فيقاسم فيهما فيحصل له في الصورة الاولى الثلث وفي الثانية النصف وهو أكثر من الثلث وكأتم وجد وأخ للام الثلث وللجد نصف الباقي مقاسمة كالآخ وذلك ثلث جميع المال وهو خير له من ثلث الباقي بعد فرض الام ومن سدس الجميع وكزوج وجد وأخوين يقاسم الاخوين في الباقي بعد فرض الزوج فيحصل له مثل ثلث الباقي ومثل سدس الجميع فلم يعد القسم عليه بالاذى فان حصل له بالمقاسمة أقل من ثلث المال فرض للجد الثلث كاملا بشرط أن لا يكون معهم ذوسهام أى صاحب فرض بجد وثلاثة اخوة فانه ان قاسم الاخوة حصل له ربع المال فنقصه المقاسمة عن الثلث فيفرض له الثلث ويقسم الباقي بين الاخوة على ثلاثة وضابط هذا ان يزيد عدد رؤس الاخوة على مثليه ولا تنحصر صورته فان كانوا أقل من مثليه فالمقاسمة خير له من الثلث وينحصر ذلك في خمس صور وهن جد وأخت لهما معهما الثلثان جد وأخ أو أختان له النصف في صورتين جد وأخ وأخت أو ثلاث أخوات لهما فيهما خمس وان كانوا مثليه استوى له المقاسمة والثلث وينحصر (٣٧) في ثلاث صور وهن جد مع أخوين أو مع أربع أخوات أو مع أخ وأختين وتارة

يفرض له ثلث الباقي بعد القروض فيما اذا كان معه أصحاب فروض ولو كان واحدا بشرط أن تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فقط ولا تنقصه عن سدس جميع المال كأتم وجد وثلاثة اخوة للام السدس سهم من ستة أسهم وللجد ثلث الباقي سهم وثلثا سهم لانه ان قاسم الاخوة يحصل له سهم وربع وان أخذ السدس حصل له سهم فالواجب له مع ذوى القروض خير الامور الثلاثة وهو هنا ثلث

من الاقوال الثلاثة التعبير بالفرض وتظهر فائدة الخلاف في تأصيل المسئلة بجد وأربع أخوات فعلى الرابع أصلها من ثلاثة وعلى المقاسمة من ستة وعلى التخصيص يختلف باختلاف تعبير المفتي لاحدهما وتظهر أيضا فائدة الخلاف في الوصية بثلث الباقي بعد ذوى القروض كزوجة وجد وأخوين وأوصى بثلث ما يبقى بعد أصحاب القروض فعلى الرابع للجد ثلث الباقي بعد فرض الزوجة فرضا والموصى له ثلث ما يبقى بعد فرضهما وهو سهمان من أصل اثني عشر سهما لان الزوجة الربع وهو ثلاثة من ذلك فيكون الباقي تسعة فثلثها ثلاثة للجد فرضا والموصى له ثلث الستة الباقية سهمان والباقي للاخوين وعلى القول بالمقاسمة فلموصى له ثلث الباقي بعد فرض الزوجة والباقي بين الجد والاخوين فتكون الوصية على الاول بالسدس وعلى الثاني بالربع وعلى حسب تعبير المفتي على القول الثالث (قول كزوج وأتم وجد وأخوين) مثال لتعين سدس جميع المال بجملة ما ذكره الشارح سابقا ولا حقا فيما اذا كان معه صاحب فرض أربعة أحوال تعين المقاسمة استواء الامور الثلاثة تعين ثلث الباقي تعين سدس جميع المال وبقي

الباقي وكزوجة وجد وثلاثة اخوة للزوجة الربع سهم من أربعة وللجد ثلث الباقي سهم وللأخوة الثلاثة سهمان ولو أخذ الجد السدس أخذ ثلثي سهم وقاسم الاخوة الثلاثة حصل له ثلاثة أرباع سهم فنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فوجب له ثلث الباقي لانه خير له من المقاسمة ومن السدس وتارة يفرض له سدس المال مع أصحاب القروض وذلك اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقي كزوج وأتم وجد وأخوين للزوج النصف وللأم السدس يفضل ثلث فان أخذ الجد السدس أخذ سهمان من ستة أسهم وان أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثي سهم وكذا ان قاسم الاخوين فالمقاسمة تنقصه عن السدس فقط فيفرض له السدس ويفضل للاخوين سدس يقسم بينهما وكبتين وزوجة وجد وأخ يفرض لهما السدس أيضا لانه خير الامور الثلاثة وأشار بقوله وليس عنه نازلا بحال الى أن الجد مع الاخوة لا ينقص عن السدس بالاجماع فلو لم يفضل عن أصحاب القروض الا السدس فقط كأتم وزوج وجد وأخ وكبتين وأتم وجد وأخوة كيف كانوا فرض للجد السدس ويسقط الاخ والأخوة وكذلك لو كان الفاضل من الفرض أقل من سدين الى المال كزوج وكبتين وجد وأخوة وفيه يفضل ثلثي كبتين وزوج وأتم وجد وأخوة في فرض للجد في الحالين السدس ونعول الاولى بتمام السدس ويراد في عول الثانية ولا يسقط الجد ولا ينقص عن السدين بخير عول بحال ويسقط الاخوة قال

(وهو مع الاناث عند القسم * مثل أخ في سهمه والحكم * الامع الام فلا يحجبها * بل ثلث المال لها يصحبها * أقول الجدة مع الاخوات عند المقاسمة مثل أخ في تعصيبه الاخوات فيعصب الاخوات سواء كن لابوين أو لاب لمساواة لهن في الادلاء بالاب فاذا اقتضى الحال المقاسمة أخذ الجدة مثل حظ الانثيين كالأخ فيكون لهم سهم الأخ وحكمه حكمه في كونه يعصب الاخت فأكثر ويبسقط فرضها الا اذا كان مع الجد (٣٨) أم وأخت فانه وان كان مثل الأخ في تعصيبه الاخت وفي مقاسمته اياها فليس

مثل الأخ في حجبها مع الاخت للام من الثلث الى السدس بل الجتمع الاخت لا يحجب الام فلها معه الثلث كاملا والباقي بين الجدة والاخت مقاسمة للاخت نصف مال الجدة وتلقب هذه الصورة بالخرقاء وهكذا في زوجة وأم وجدة وأخت للام فيها الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي بين الجدة والاخت على ثلاثة له سهمان ولها سهم قال (واحب بنى الاب مع الاعداد وارفض بنى الام مع الاجداد واحكم على الاخوة بعد العدة حكمك فيهم عند فقد الجدة)

من الصور السبعة ثلاث صور استواء المقاسمة وسدس جميع المال فيوزع وحدة وحدة وأخ استواء السدس وثلث الباقي فيوزع وحدة وثلاثة أخوة استواء المقاسمة وثلث الباقي فيوزع وحدة وأخوين وبهذا كملت أحواله العشرة المتقدم بيانها (قوله وهو مع الاناث الخ) يجوز في مع فتح العين واسكانها والفتح أولى والقسم بفتح القاف وسكون السين أى المقاسمة وقوله مثل أخ في سهمه أى نصيبه حالة التعصيب فيأخذ مثلها ويكون مثل الأخ في الحكم من كون الاخت نصيبه معه عصبة بالغير لكن ليس في جميع الاحكام كما سيأتى فلذا قال الامع الام فلا يحجبها اشارة الى ما ذكرنا من (قوله والباقي بين الجدة والاخوة مقاسمة الخ) فأصلها ثلاثة ونصف من تسعة للام ثلاثة وللجدة أربعة وللأخت اثنان وهذا مذهب زيد بن ثابت رضى الله عنه وهو مذهب الاثمة الثلاثة رضى الله عنهم وأمأ مذهب أبى بكر الصديق رضى الله عنه فللام الثلث والباقي للجدة ولا شئ للأخت لانها محجوبة بالجدة عنده وهو مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه وفيها أقوال كثيرة (قوله بالخرقاء) لقبت بذلك لتخرق أقوال الصحابة فيها ولأن الاقوال خرقتها لكثرة ما هي بالخاء المعجمة والراء المهملة والقاف والمد ونسب أيضا بالثلاثة لأن عثمان رضى الله عنه جعلها من ثلاثة ونسب أيضا بالربعة لأن ابن مسعود رضى الله عنه جعلها من أربعة وهي إحدى مربعة الخمس (قوله واحسب الخ) أى اعدد وهو بضم السين والدليل على مقاسمة الاخوة للجد استواءهم معه في الاداء بالاب فلما عجز الجد عن دفع الاخوة بالاب بانفرادهم كان دفعهم مع اجتماعهم مع من هو أقوى منهم أعجز فلذلك استوى الفريقان في مقاسمته ثم لما كان الاخوة الاشقاء أقوى سبيبا من الاخوة لالاب دفعهم عما صار اليهم حتى ضعفوا عن دفعهم فلذلك أعادوا عليهم ما أخذوه وليس يقدر ان يحجب الاخوة شخصا ثم تعود فائدة الحب عليه دون ما وكذا الاخوات للام يحجبانها بالسدس مع وجود الاب ثم تعود فائدة الحب عليه لانها محجوبة بان به فكذلك هنا (قوله الا اذا كان من ولله لالاب شقيقة واحدة الخ) فمن الصور التي يبقى فيها لولده الاب شئ الزيديات الاربع وهي العشرية وهي جد وشقيقة وأخ لالاب والعشرية وهي جد وشقيقة واخت لالاب

على الاخوة بعد ذلك حكمك فيهم عند فقد الجدة فيحجب بنو الاب بالشقيق أو الاشقاء فلا شئ لاولاد الاب الا ومختصرة اذا كان من ولد الابوين شقيقة واحدة وفضل عن نصبة شئ فهو لولده الاب مثاله جد وأخ شقيق وأخ لالاب يستوى فيه للجد فيها المقاسمة والثالث فلها الثلث والباقي للشقيق ويسقط الاخ لالاب بعد عده على الجدة وكذلك جد وأخ شقيق وأخت لالاب المقاسمة خير للجد فله سهمان من خمسة وللشقيق الثلاثة الباقية وتسقط الاخت لالاب بعد عدها على الجدة

(مسئلة) جد وأخت شقيقة وأخ وأخت لاب يستوى الجدة فيها الثلث والمقاسمة فله الثلث والفاضل ثلثان أكثر من النصف فتعطى الشقيقة النصف بفضل سدس للاخ والاخت من الاب اثلاثا ونصح من ثمانية عشر (مسئلة) أم وجد وأخ شقيق وأخت لاب للام السدس سهم من ستة بفضل خمسة والمقاسمة فيها خير للجد فله سهمان والشقيق الباقي ثلاثة وتسقط الاخت للاب وكذلك أم وجد وأخت شقيقة وأخ لاب للام سهم وللجد سهمان (٣٩) وللأخت ثلاثة ويسقط الاخ للاب (مسئلة) أم

وجد وأخت شقيقة وأخوان لاب للام السدس وثلث الباقي خير للجد فيفرض له فأصلها ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة بفضل عشرة للشقيقة منها النصف تسعة فرضها ويفضل للاخوين لأب سهم بينهما نصفين فتصح من ستة وثلاثين والنصف الذي تأخذه الشقيقة في هذه الصورة تأخذه فرضا لأنها لو انفردت لم تأخذ أكثر من النصف وحيث كان ثلث المال أو ثلث الباقي خيرا للجد وفضل نصف المال وأكثر فالنصف الذي تأخذه الشقيقة تأخذه فرضا على الصواب كما نقله الرافعي والنووي عن تصويب ابن اللبان وأقره ونقله جماعة عن زيد رضي الله عنه وهذا وارد على قول الجاهل به انه لا يفرض للاخت مع الجدة الآف الا كدرية وقوله وارضى بن الام مع الاجداد أي اسقط أولاد الام بالجد قرب أو بعد فلا مدخل لهم معه في الارث وهذا تقدم في الجذب في قوله ويفضل ابن الام بالاسقاط بالجد فافهمه على احتياط

ويختصر زيد وهي أم وجد وشقيقة وأخ وأخت لاب وقدرية زيد وهي أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت لاب (قول) فأصلها من ثمانية عشر لأن فيها سدسا وثلث مائتي وتكون من ثمانية عشر ونصح من ستة وثلاثين للام ستة وللجد عشرة والشقيقة ثمانية عشر ولكل أخ للاب واحد فرضا على الصواب وهو المعتمد (قول) وهذا وارد على قول الجاهل به (الخ) وأجيب عن ذلك بأن يقال لا يعال للاخت مع الجدة الآف الا كدرية (قول) فبما عدم مسئلة كملها (الخ) لا يفرض للاخت ويعال لها مع الجدة الآف الا كدرية (قول) فبما عدم مسئلة كملها (الخ) ومسئلة بالنصب منقولة لأن ما عدم من شأنها ذلك وعن جماعة جواز جرّها قال ابن هشام وهو شاذ وفي هذه المسئلة تضمن لأنه قال كملها ثم قال زوج الخ وهو عند أهل العروض أن لا يستقل آخر البيت بالمعنى حتى يضاف إليه البيت الثاني فتقدير كلامه كملها زوج وأم وأخت وجد (قول) فاعلم غير أمة علامها) أي أكل أمة أي جماعة علامها بتشديد اللام أي اعلمها لأن مراتب العلماء متفاوتة فكل من كانت مرتبته أعلى كان أكل من غيره وأقرب المصنف بصيغة المبالغة لمزيد الاهتمام بالعلم لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة أن تعلم الرجل المسلم علما فيعلمه أخاه المسلم وقال أيضا عليه السلام من زار عالما فكا كما زار بيت المقدس محسبا وحرّم لجه وجسده على النار ومن أدرك مجلس علم فليس عليه في القيامة شدة عذاب رواه أنس بن مالك وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم القيامة وحشر الله الخلائق لفصل القضاء ينصب تحت العرش كراسي من نور ثم ينادى مناد من قبل الله تعالى أين العلماء ورثة الانبياء فيقوم خلق من خلق الله لم يعلم عددهم الا الله حتى يقوموا بين يدي الله تعالى فمن كان علمه وعمله لله أجلس على كراسي منها ويوضع على رأسه تاج الكرامة ويقال له اشفع في فلان من ذلك ولو بلغ عددهم عدد نجوم السماء فقد شفعت فيهم ومن كان علمه دنيا فقد نال حظه منها ولا حظ له في الآخرة فيؤمر به الى النار (قول) يا صاح بالترخيم بالكسر على لغة من ينتظر وبالضم على لغة من لا ينتظر أي يا صاحبي والمراد بالانتظار انتظار الحرف المحذوف الذي هو الباء وبالضم أي ضم الحاء على وزن يازيد (قول) بالا كدرية أي لأنها كدرت على زيد مذهبه وقيل لأن الميتة من أكردر وقيل ان الجدة كدرت على الاخت فرضها وقيل غير ذلك (قول) حرية أي حقيقة (قول)

(باب الا كدرية) * قال والاخت لا يفرض مع الجدة لها * فبما عدم مسئلة كملها * زوج وأم وهما تمامها * فاعلم غير أمة علامها * تعرف يا صاح بالا كدرية * وهي بأن تعرفها حرية * فيفرض النصف لها والسدس له حتى تمول بالفروض الجملة * ثم يعودان الى المقاسمة * كما مضى فاحفظه واشكرناظمه

أقول مذهب الشافعي ومالك والجمهور أن الاخت لا يفرض لها مع الجدة في غير مسائل المعادة إلا في المسئلة الكدرية
وصورتها زوج وأم وجد وأخت وهي المراد (٤٠) بقوله فيماعد مسئلة كلها * زوج وأم وهما غامها * أي والجد

والاخت تمام المسئلة فيكون الضمير وهو همارا جعلا لجد والاخت
ويحتمل رجوعه للزوج والام
فلزوج النصف والام الثلث يفضل
سدس كان القياس ان يفرض
للجد وتسقط الاخت وبه قال أبو
حنيفة وأحمد وعند الشافعي
ومالك والجمهور يفرض للجد
السدس الباقي يفرض للاخت
النصف لأنها بطلت عصوبتها بالجد
ولا حاجب يحجبها فعول المسئلة
بصفةها وهو ثلاثة أسهم من ستة
الى تسعة ثم يعود بالجد والاخت
الى المقاسمة فينقلبان الى التعصيب
ويقسمان فريضتهما بينهما أثلاثا
كما مضى وسهامهما أربعة لا تنقسم
أثلاثا فتضرب ثلاثة في تسعة مبلغ
المسئلة ببعولها فتصم من تسعة
وعشرين للزوج تسعة وللأم تسعة
والاخت أربعة وللجد ثمانية
وبعابها فيقال هلك هالك وخلف
أربعة من الورثة فخص أحدهم
ثلث المال والثاني ثلث الباقي
والثالث ثلث باقي الباقي والرابع
الباقي وقوله والاخت لا فرض مع
الجد لها إلا في هذه المسئلة
الا كدرية يرد عليه مسائل نهت
عليها في كشف القوامض وشرحه
وغيرهما فراجع

الجملة) أي الجمعية (قول) واشكرناظمه) أي بالعاملة أو بذ كرم الجليل لانه قد صنع لك
معروفا بنظمه لك الاحكام ويبانم افرجه الله رجة واسعة وجرناه الله عنا خيرا. وقد روى
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من صنع اليه معروف فقال جزاك الله خيرا فقد أبلغ
في الثناء (قول) وبفرض للاخت النصف لأنها بطلت عصوبتها (الخ) ولانه ليس في الورثة
من يسقطها ولتعذر التعصيب فاقبلت الى فرضها كالجد ولو فازت به لفضلت على الجد
لاخذها ثلاثة أمثال ماله وهو ممتنع لانهما في درجة واحدة فجمع فرضاهما وقسم بينهما
على حذرهما بالعصوبة رعاية للجانين فهذا يدل على أنها عصبة وان قالوا يفرض لها
معه (قول) فينقلبان الى التعصيب (الخ) فان قيل هلا أخذ الاخوة الاشقاء في المشتركة
ما خصهم من الثلث وقسموه للجد كمثل حظ الاثنين على أصل ميراثهم كارجعت الاخت
هنا الى التعصيب وهو أصل ميراثهم مع الجد فالجواب أنا لو قلنا ذلك لاذى الى بطلان أصل
ميراثهم لانهم انما وروا بقربة الأم فقط (قول) فخص أحدهم ثلث المال) وهو الزوج
لان له نصفاً ثلثاً وهو تسعة والثاني ثلث الباقي وهي الأم لان لها ثلثاً ثلثاً وهو ستة
والثالث ثلث باقي الباقي وهي الاخت لان لها أربعة والرابع الباقي وهو الجد لان له
ثمانية وبعبابها أيضا فيقال خلف أربعة من الورثة أخذ أحدهم جزءا من المال والثاني
نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع نصف الاجزاء الثلاثة الجواب هي
الا كدرية قالني أخذ الجزء هو الجد والذي أخذ نصيبه هي الاخت والذي أخذ نصف
الجزأين هي الأم والذي أخذ نصف الاجزاء الثلاثة هو الزوج فان لم يكن فيها زوج فهي
الجزءان وقد تقدمت ولم يكن فيها أم فللزوج النصف والباقي بين الجد والاخت اثلاثا
أو لم يكن فيها جد كانت المباحلة وقد تقدمت أيضا ولم يكن فيها أخت كانت إحدى
الفراوين اذا كان الأب بدل الجد وتقدم حكمها ولو كان بدل الاخت أخ سقط اذا فرض
لهما كان بدل الاخت خنتي مشكل فالطريق في القسمة ان تعاملهم بالاضر فلا تضر في
حق الزوج والأم أنوته وفي حق الخنتي والجد كورته ونصم من أربعة وخسين لان
مسئلة أنوته من تسعة وعشرين وذ كورته من ستة وبينهما توافق بالثلث واذا ضربت
ثلث أحدهما في الآخر حصل ما ذكرنا يعطى الزوج ثمانية عشر والأم اثنى عشر والجد
تسعة ولا يعطى الخنتي شيأ ويوقف الباقي وهو خمسة عشر الى البيان هذا مذهبا وعند
السادة المالكية لا يوقف شيء بل يعطى كل واحد من الورثة نصف ماله من المستثنين
مسئلة ذ كورته ومسئلة أنوته رباني فهو للخنتي ونصم من مائة وثمانية لانها جامعة
للمستثنين من ضرب حالي التدكير والتأيت في أربعة وخسين فيكون للزوج خمسة

واربعون

* (باب الحساب) * أى حساب مسائل القرائض وهو تأصيلها وتصحيحها لاعلم الحساب المعروف مع أنه لا بد من معرفته لمن يريد اتقان علم القرائض قال (وان تزد معرفة الحساب * لتنتهي فيه الى الصواب * وتعرف القسمة والتفصيلا وتعلم التصحيح والتأصيل * فاستخرج الاصول في المسائل * ولا (٤١) تكن عن حفظها باذاهل * فان من سبعة أصول ثلاثة منها قد تعول

وبعدها أربعة تمام

لا عول يعرفوها ولا اشلام
أقول هذه الايات الثلاثة الاول
كلها حشو والغرض بيان أصول
المسائل أولا وأصل كل مسألة
هو أقل عدد يصح منه فرضها أو
فروضها وأصول مسائل القرائض
المتفق عليها سبعة اثنان وثلاثة
وأربعة وستة وغاية واثناعشر
وأربعة وعشرون وهى قسمان
قسم منها قد يعول وهو ثلاثة
أصول وقسم منها لا يعول وهو
الاربعة الباقية وقوله ولا اشلام
كلمة البيت لاجل القافية قال
(فالسدس من ستة أسهم يرى
والسدس والرابع من اثنى عشر
والثمن ان ضم اليه السدس
فأصله الصادق فيه الحدس
أربعة يتبعها عشرون
يعرفها الحساب أجمعونا
فهذه الثلاثة الاصول

ان كثرت فروضها تعول
أقول كل مسألة فيها سدس وما بقى
أصلها من ستة كاتم وابن وكاتبين
وابن فأصلها من ستة وكذلك اذا
كان مع السدس نصف أو ثلث أو
ثلثان كاتم وبنت وعم وكاتم
ولديها وعم وكاتم وبنتين وعم
وكذلك اذا كان فيها نصف ٦ رح وثلث كزوج وأم وعم وكل مسألة فيها أربع وسدس فأصلها من اثنى عشر كزوج وأم
وابن وكذلك اذا كان مع الربع ثلث أو ثلثان كزوجة وأم وعم وكزوج وبنتين وعم فأصلها من اثنى عشر وفى كثير من النسخ
* والثلث والرابع من اثنى عشر * وهى صحيحة كاتم وزوجة وعم وكل مسألة فيها ثمن وسدس فأصلها من أربعة وعشرين وهو معنى قوله

وأربعون ولا اتم ثلاثون والجد خمسة وعشرون والباقي للخنثى ثمانية

* (باب الحساب) *

لما تكلم على شئ من المسائل الفقهية شرع يتكلم على شئ من نتيجات المسائل الحسابية
وهى تأصيل المسائل وتصحيحها (قوله لاعلم الحساب المعروف) أى الشامل لحساب
القرائض وغيره والحساب لغة مصدر حسب الشئ بفتح السين يحسبه بضمها اذا عده
ويأتى مصدره على فعالن كحسبان والعداد الحاسب والمعدود المحسوب وأما حسب
بالكسر فهو من أخوات ظن واصطلاحا علم بأصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات
العددية وقال بعضهم من اوله الاعداد بنوعى التفريق والجمع لان جميع أنواع العدد
لا يخرج عن هذين النوعين وموضوعه العدد من حيث تحليله وتركيبه (قوله وتعلم
التصحيح) أى تصحيح المسئلة وهو أقل عدد يتأتى منه نصيب كل واحد من الورثة صحيحا
(قوله لا عول يعرفوها) أى يعتبر بها بمعنى يغشاها وينزل بها ولا اشلام أى كسر وخلل
يقال لم الشئ ثلثا بمعنى كسره ولما كان العول يؤدى الى نقص كل ذى فرض من فرضه
جعل كاخلل الذى فى الانا بسبب الكسر لانه خلل يدخل على المسائل ويعتبر بها (قوله
المتفق عليها) خرج المختلف فيها وهما الثمانية عشر والستة وثلاثون ولا يكونان الا فى باب
الجد والاخوة والاربع أنهم ما تأصيل لتصحيح وهما مبنيان على قاعدة وهى كل مسألة فيها
سدس وثلث ما بقى وما بقى تكون من ثمانية عشر وكل مسألة فيها ربع وسدس وثلث
ما بقى وما بقى تكون من ستة وثلاثين (قوله ثلاثة أصول) وهى الستة وضعفها
اثناعشر وضعف ضعفها أربعة وعشرون (قوله وهو الاربعة الباقية) وهى الاثنان
والثلاثة والاربعة والثمانية (قوله فأصله الصادق فيه الحدس) أى الظن والتخمين
والمراد به هنا البقين واعلم ان الفرضى يقتصر بعدم معرفة الفتوى الى ثلاثة أعمال من
الاعمال الحسابية التأصيل والتصحيح وقسمة التركات ولما كان المقصود الاعظم منها
الثالث والاقلان وسيلتان له بدأ بهما وهما التأصيل والتصحيح والتأصيل مصدر اصلت
العدد اذا جعلته أصلا وهو ما بنى عليه غيره واصطلاحا أقل عدد يخرج منه كسور المسئلة
ويقسم على من فيها بعد فرض الذكر اثنان اذا تخضوا عصبة واتحدوا جهة وقربا وقوة
والتصحيح تفعل من الصحة ضد السقم ولما كان المراد منه هنا غالبا ازالة الكسر الذى
وقع بين الفريق وسهامه من أصل المسئلة وكان الكسر بمنزلة السقم والفرضى بمنزلة
الطبيب لعلاج السهام المنكسرة بضرب مخصوص ليزول سقم الانكسار وتصحيح

أربعة يتبعها عشرون كابن وزوجة وأُم وكذلك إذا كان مع الثمن ثلثان كزوجة وبنتين ومعتنق وقوله الصادق فيه الحدس حشوا لاجل القافية والحدس في اللغة الظن والتخمين فهذه الأصول الثلاثة تقول إذا كثرت فروضها فزاد مجموعها على المال كزوج وأختين لأم وأختين لأب (٢٢) فإن فيها انصافا وثلاثين فقصاص أصحاب القروض في المال على نسبة

السهم سمي فعل ذلك تعجما **(قول)** أربعة يتبعها عشرون أي يتبعها في النطاق م أو ألفه للاطلاق وكذا أجمعونا **(قول)** وكذلك إذا كان مع السدس نصف أو ثلث فيه إشارة إلى أن الستة قد تكون من فرض واحد ومن فرضين فأكثر وأما الاثناعشر والاربعة والعشرون فلا يكونان إلا من فرضين فأكثر **(قول)** إذا كان فيها نصف وثلث أي فتكون من ستة لأن المخرجين بينهما تباين فيضرب أحدهما في الآخر يحصل ستة فلا يتقيد بكون الستة من مخرج السدس فقط بل تكون من غيره **(قول)** كزوج وأُم وابن الخ أي لأن مخرج الربع من أربعة ومخرج السدس من ستة عددان متوافقان بالانصاف يضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل ما ذكره المصنف **(قول)** لأن العول في اللغة الارتفاع الخ وفي اصطلاح الفرضين زيادة ما يبلغه مجموع السهام المأخوذة من الأصل عند ازدحام القروض عليه ومن لازمه دخول النقص على أهلها بحسب حصصهم ولم يقع العول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وإنما وقع في زمن عمر رضي الله عنه وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال أول من عال الفرائض عمر رضي الله عنه لما التوت عليه الفرائض ودافع بعضها بعضا وقال ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم أخر وكان امرأ أو عاق قال ما أجد شيئا أوسع لي من أن أقسم التركة عليكم بالحصص وأدخل على كل ذي حق ما أدخل عليه من عول الفريضة ٥٥ وروى أن أول فريضة عالت في الاسلام زوج وأختان فلما رفعت إلى عمر رضي الله عنه قال ان بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للآخر حق فاشيروا علي فأتوا من أشار بالعول العباس علي المشهور وقيل علي رضي الله عنه وقيل زيد بن ثابت رضي الله عنه والظاهر كما قال السبكي رحمه الله أنهم كلهم تكلموا في ذلك لاستشارة عمر رضي الله عنه إياهم وانفقوا على العول فلما انقضى عصر عمر رضي الله عنه أظهر ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في المباهلة فقيل له ما بالك لم تقل هذا العمر فقال كان رجلا مهاجرا فبهتته **(قول)** وإلى غناية أي فتعول بمنثل ثلثها في ثلاث صور الأولى ما ذكره المؤلف نصف وثلثان وسدس والثانية نصفان وثلث وذكرها المؤلف أيضا بقوله وكزوج وأُم وأخت شقيقة أو لأب فالزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف ومجموعها ثمانية وهذا هو مذهب الجمهور وعند ابن عباس رضي الله عنهما للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للأخت وعنه قول آخر هو أن للزوج النصف والباقي بين الأم والأخت وتلقب هذه

فروضهم فتجمع سهامهم من أصل المسئلة ويقسم المال على مجموع السهام فيخرج حصة كل سهم وهذا هو العول لأن العول في اللغة الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح زيادة في عدد سهام أصل المسئلة ونقصان من مقادير الانصاء قال (فتبلغ الستة عقد العشرة

في صورة معروفة مشتهرة وتلقى التي تليها في الأثر

بالعول أفرادا إلى سبع عشر والعدد الثالث قد يعول

بثمة فأعمل بما أقول

أقول شرع يبين عول هذه الأصول الثلاثة وما يبلغه كل أصل منها بالعول فالستة تعول إلى سبعة وإلى ثمانية وإلى تسعة وإلى عشرة فتعول أربع مرات على نواحي الأعداد إلى أن تبلغ عشرة وذلك في صورة معروفة مشهورة بأم القروخ بالخاء المعجمة وستأتي فتعول إلى سبعة في زوج وأختين لأبوين أو لأب أو مختلفتين فالزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة ومجموعها سبعة فيقسم المال بينهما أسبعا فالزوج نصف عائل وهو ثلاثة أسباع وللأختين ثلثان

عائلان وهما أربعة أسباع وفي أم وأختين لأبوين لأم وأختين لغيرها وتعول إلى غناية زوج وأُم وأختين لغيرها الصورة وكزوج وأُم وأخت شقيقة أو لأب وتلقب هذه الصورة بالمباهلة ويصير نصف الزوج في صورتين ربعا وثلثا ويصير فرض الأم في الأولى ثلثا وفي الثانية ربعا وتعول إلى تسعة زوج وأُم وثلث أخوات مقربات للزوج النصف وللشقيقة النصف ولكل واحدة من الثلاث الباقيات السدس وكزوج وأختين لأم وأختين لأبوين أو لأب

وتلقب هذه الصورة بالفراء لاشتهارها كالسكوكب الاغزو الى عشرة كزوج وأتم وأختين لأم وأخت شقيقة وأخت لاب وكزوج وأتم وأختين منها وأختين من غيرها وتلقب هذه الصورة بأم القروخ بالخاء المعجمة بكثرة ما فرخت بالعلول والاثنا عشر تعول ثلاث مرات على نوالى الافراد الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتعول الى ثلاثة عشر كبنين وأتم وزوج وكزوجة وأتم وأخت لأم وأخت لغيرها والى خمسة عشر كبنين وزوج وأبو بن وكزوجة وأختين لأم وأختين لغيرها والى سبعة عشر كزوجة وأتم وولديها وأختين لغيرها وكثنتين وثلاث زوجات وأربع أخوات لأم وثلاث أخوات لابو بن وأولاب وتلقب هذه الصورة بأم الارامل وبأم القروج بالجيم لانوثه الجميع وبالسبعة عشرية بفتح العين (٤٣) والاربعة والعشرون وهو الاصل الثالث من

الاصول العائلية قد تعول وتلقب بالمسئلة الجذيلة لقلة عولها وعولها مرة واحدة بثمنها السبعة وعشرين كأربع بنات ابن وأربع جدات وجد وثلاث زوجات كزوجة وبنين وأبو بن وتلقب هذه الصورة بالمنبرية قال (والنصف والباقي أو النصفان أصلهما في حكمهم اثنان

والثلث من ثلاثة يكون والربع من أربعة مسنون والثلث ان كان في ثمانية فهذه هي الاصول الثمانية لا يدخل العول عليها فاعلم

ثم اسلك التصحيح فيها تسلم أقول لما فرغ من بيان القسم الاول من اصول المسائل وهي الاصول الثلاثة التي تقول شرع الان في بيان القسم الثاني وهي الاربعة التي لا تعول فكل مسألة فيها نصف ومابقي كزوج وعم أو نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أولاب فأصلها اثنان والصورتان الاخيرتان تلقبان بالنصفيتين لأن

الصورة بالمباهلة لقول ابن عباس رضى الله عنهما ان شأوا فخلدع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا ونفوسهم ثم نبهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين والابتهاال ما خوذ من قولهم بهله الله أى لعنه وأبعده من رحته ومن قولك أبهله اذا أهملته وأصل الابتهاال ما ذكر ثم استعمل في كل دعاء يجتهد فيه وان لم يكن التعان الثالثة نصفان وسدسان كزوج وثلاث أخوات متفرقات (قول) وتلقب هذه الصورة بأم القروخ الخ أى لانها شبيهت بطائر وحوله أفرأخه وقيل انها القلب لكل عائلة الى عشرة (قول) وبالسبعة عشرية وتلقب أيضا بالدينارية الصغرى وأما الدينارية الكبرى فصورتهازوجة وبنان وأتم واثناعشر أخا وأختا والمترولة ستمائة دينار للبنين اربعمائة لأن اهما الثلثين وللأم مائة لأن لها السدس وللزوجة خمسة وسبعون لأن لها الثمن والباقي للاخوة خمسة وعشرون لكل أخ اثنان وللأخت دينار واحد وقد نزلت بعلى رضى الله عنه فقالت له أخى مات وترك ستمائة دينار فأعطوني دينار واحد من الكل فقال لعل أخاك ترك من الورثة كذا وكذا وعد من ذكرك قالت نعم فقال لها حقك معك (قول بالمنبرية) أى لأن عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على المنبر يخطف قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجمى فسئل حينئذ فقال صارغنى المرأة تسعا وبهذا قد عت الاصول الثلاثة العائلية لأن المسائل تارة تكون عائلة وتارة تكون ناقصة وتارة تكون عادية فاذا لم يدخلها العاصب بل قسمت على أصحاب القروض فهي

وان احتاجت للعاصب كالوفضل شئ بعد أصحاب القروض فهي ناقصة وان تفرض وزادت فهي عائلة (قول من أربعة مسنون) السنن بفتح السين والنون الطريق أى كون الربع من أربعة طريقة مذكورة عند الحساب في الخارج وهي ان يخرج الكسر المنفرد سمية الا نصف فخرجه اثنان فالربع سمية الاربعة فهي مخرجه والسدس سمية الستة فهي مخرجه وهكذا (قول) ثم اسلك التصحيح فيها تسلم وفي بعض النسخ * ثم اسلك التصحيح فيها واقسم * وهي صحيحة أيضا أى اقسام صحاح ابن الورثة على ما سياتى وقد تم الكلام على الاصول الثمانية التي لا تعول وهي الاثنان وضعفها وضعف

كلا منهما فيها نصف ونصف وباليتعين لانهما لا نظير لهما وكل مسألة فيها ثلث ومابقي كأم وعم أو ثلثان ومابقي كبنين وعم أو ثلث وثلثان كأختين لأم وأختين لأم فأصلها ثلاثة وكل مسألة فيها ربع ومابقي كزوج وابن أو ربع ونصف ومابقي كزوج و بنت وعم فأصلها أربعة وكل مسألة فيها ثمن ومابقي كزوجة وابن أو ثمن ونصف ومابقي كزوجة و بنت وعم فأصلها ثمانية وقوله من أربعة مسنون السنن هي الطريقة فهذه الاصول الاربعة لا يدخلها العول كما تقدم فاذا عرفت أصل المسئلة فاسلك طريق التصحيح بعد ذلك تسلم من الخطا في القسمة فقد نصح المسئلة من أصلها وقد تحتاج الى ضرب بأى بيانه

قال (وان تكن من أصلها نصيب * فترك تطويل الحساب ربح * فأعط كلا سهمه من أصلها * مكمل أو عائلان من عولها) أقول اذا كانت المسئلة نصيب من أصلها بأن انقسم نصيب كل فريق على عدد رؤسه كأنهم وعين وكزوج وثلاث بنين وكتلات زوجات وأم وخسة أعمام وكانهم الارامل فيقتصر في القسمة على تأصيلها ولا يحتاج الى تصحيح فلا تضرب بعض الرؤس في بعض والحاصل في أصل المسئلة ولا تنظر بين الرؤس والسهم لان هذا كله تطويل في الحساب من غير فائدة فتركه ربح للراحة فاعط كل وارث سهمه من أصلها كاملا لان تكن المسئلة عائلة وعائلان كانت عائلة ففي ثلاث زوجات وأم وخسة أعمام أصلها اثنا عشر ومنها نصيب ربعها ثلاثة أسهم على (٤٤) ثلاث زوجات منقسمة عليهن لكل زوجة سهم وثلاثا أربعة للام والباقي خسة

منقسمة على الاعمام لكل سهم وفي المبالغة وهي زوج وأم وأخت لغيرها أصلها ستة وتقول الى ثمانية للام ثلث عائل وهو سهمان من ثمانية فهو في الحقيقة ربع ولكل من الزوج والاخت نصف عائل وهو ثلاثة أعنان وفي أم الارامل وهي جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وعنان أخوات لابوين أولاب أصلها اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر للجدتين السدس عائل وهو سهمان من سبعة عشر لكل جدة سهم وللزوجات الربع عائل وهو ثلاثة أسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم وللأخوات للام الثلث عائل وهو أربعة أسهم لكل أخت سهم وللأخوات الباقيات الثلث عائلان وهو ما ثمانية لكل منهن سهم فتقول الى سبعة عشر وعدة الورثة سبعة عشر وكانت التركة فيها سبعة عشر دينارا ولذلك تكتب بالسبعة عشرية قال (وان ترى السهام ليست تنقسم على ذوى الميراث فاتبع ما ربح واطلب طريق الاختصار في العمل

ضعفها والثلاثة فأكمل بذلك الاصول السبعة المتفق عليها وبقي أصلان مختلف فيهما وهما الثمانية عشر والستة والثلاثون وهما أصلان على الراجح لا تصححان وقد تقدم الكلام عليهما **(قول)** وان تكن من أصلها نصيب (الخ) أى اذا كانت المسئلة تنقسم على من فيها من غير كسر فلا تضرب الرؤس في بعضها لان ذلك خطأ في الصناعة وترك ذلك ربح للراحة **(قول)** وكتلات زوجات (الخ) أى فهمى منقسمة عليهم من أصلها وهى اثنا عشر للزوجات الربع ثلاثة لكل واحدة منهن سهم واحد وللأم الثلث أربعة منقسمة عليها والباقي خسة أسهم للاعمام الخمسة لكل واحد منهم سهم **(قول)** وكانهم الارامل وتقدم أنهم جدتان وثلاث زوجات وأربع أخوات لام وعنان أخوات لابوين أولاب وتقدم انها من اثني عشر فتقول الى سبعة عشر للجدتين اثنتان لكل واحدة منهن سهم وللزوجات ثلاثة لكل واحدة سهم وللأخوات للام أربعة لكل واحدة منهن سهم وللشقيقات ثمانية لكل واحدة منهن سهم فلا يحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض لانها قد انقسمت من أصلها على من فيها بغير كسر **(قول)** وان ترى السهام أى الحظ والنصيب **(قول)** بالوفق أى بالنظر في الوفق لذلك تجد بين الرؤس وسهامها موافقة وقوله والضرب أى للوفق على الوجه الاقوى فهو أخصر من ضرب الكامل في الكامل وان كان صحيحا أيضا لكن فيه طول ومشقة بغير فائدة فتركه أولى **(قول)** فأنت الحاذق أى العارف المتقن المحكم يقال حذقته بالكسر أى عرفته وأتقنته ويقال حذق العمل بالقبح والكسر حذفا وحذافا وحذافة أحكمه **(قول)** ودع عنك الجدال والمراد عطف المراء على الجدال عطف تفسير الجدال بمقابلة الحجج بالحجة والمجادلة المناظرة والخاصة والمذموم الجدال لاجل المقابلة وأما الجدال لاثبات الحق فهو محمود ان كان مبتغيا به وجه الله تعالى والمراد تقدم أنه تفسير للجدال قال القرطبي في مختصر الصحاح ماريته أماريته مراد جادته اه فعلم من هذا ان الجدال والمراد فان فطف أحد هـ ماعلى الآخر من عطف المترادفين وفي الحديث الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من ترك المراء وهو مبطل بنى له بيت في روض الجنة ومن تركه وهو محق بنى له بيت في رسطها ومن حسن خلقه بنى له بيت في أعلاها رواه أبو داود والترمذي رحمه الله عن أبي أمامة رضى الله عنه وربض

واردد الى الوفق الذي وافق الجنة والوفق والضرب يجانبك الزلزل * فاحفظ ودع عنك الجدال والمراد أقول اذا لم تنقسم سهام كل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤس فريقه من الورثة قسمة صحيحة من غير كسر بأن أنكسر نصيب فريق أو أكثر عليه فاتبع ما ربح أى اتبع الان الذي ربحه العلم واطلب طريق الاختصار في العمل بالوفق

وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق وعدد رؤسه وبين الرؤس بعضها مع بعض واضربه في أصل المسئلة واعمل بالوفق والضرب لأن كل مسئلة اذا مضربت رؤس فريقها بعضها في بعض والحاصل في أصلها صح قسمها من الحاصل سواء كان فيها انكسار على كل الفرق أو على بعضها على جهة التباين أو التوافق أو لم يكن فيها انكسار فان لم يكن فيها انكسار فتصح من أصلها ولا تحتاج الى ضرب كما عرفت وان كان فيها انكسار فقد لا تحتاج الى ضرب الرؤس في الرؤس كما اذا خلف خمس جدات وخمسة اخوة لام وخمسة أعمام أصلها ستة للجدات السدس سهم يابن عدد من ولاخوة الثلث سهمان يابن عدد من والباقي ثلاثة للاعمام يابن عدد من والرؤس مماثلة فاضرب عدد رؤس أحد الفرق (٤٥) وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة فتصح من

ثلاثين ولو ضربت الرؤس بعضها في بعض والحاصل في أصلها الصحت من سبع مائة وخمسين واذا كانت المسئلة تصح في عدد قليل فتصح بها من عددا أكثر منه خطأ في الصناعة الحسابية فاذا سلك الحساب طريق الاختصار بالوفق والضرب جابه الخطأ وذلك بأن تنظر ان وقع الكسر على فريق واحد وكانت السهام تباين رؤس الفريق المنكسر عليه كام وخمسة أعمام فاضرب عدد رؤسه في أصل المسئلة ان لم تكن عائله أو في مبالغها بالعول ان عالت يحصل المطلوب في المثال اضرب عدد الاعمام وهو خمسة في أصلها ثلاثة تصح من خمسة عشر وفي زوج وثلاث اخوات لابوين أصلها ستة وتقول الى سبعة ثلاثة الزوج منقسمة عليه وأربعة للاخوات تباين عدد من فاضرب عدد من وهو ثلاثة في مبلغ أصلها

الخسة قال المندري رحمه الله بفتح الراء والباء الموحدة والصاد المجبة ما حولها ٥١ وفي الجامع الكبير للجلال السيوطي رحمه الله تعالى من رواية البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلب العلم ليباهي به العلماء أو ليماري به السفهاء أو ليصرف به وجوه الناس اليه فهو في النار (قوله وهو طلب الموافقة الخ) والحاصل أن لا لما منظرين النظر الا قبل بين الرؤس والسهام وهو لا يكون الا بالتوافق والتباين فقط ولا يتأتى فيه التداخل ولا التماثل لأن المماثلة اذا وجدت بين الرؤس والسهام كانت منقسمة وأما التداخل فان كانت الرؤس داخله في السهام فهي منقسمة أيضا وان كانت السهام داخله في الرؤس فالنظر بالموافقة أولى من التداخل فلذلك كان النظر بين الرؤس والسهام بالتوافق والتباين فقط وهذا هو الذي كلام الناظم فيه هنا وأما النظر الثاني فانه يكون بين الرؤس بعضها مع بعض وسيأتي في كلام الناظم أنه يكون بالنسب الاربع وسيأتي بيانها في كلام الناظم في قوله وان ترى الكسر على أجناس الخ (قوله ولو ضربت الرؤس بعضها في بعض الخ) وبيان ذلك انك تضرب رؤس الجدد الخمس في رؤس الاخوات الخمس يحصل من ذلك خمسة وعشرون ثم تضرب ما خرج من الضرب المذكور وهو خمسة وعشرون في رؤس الاحمام الخمسة فيحصل من ذلك مائة وخمسة وعشرون وهذا يسمى جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة وهو ستة فيحصل سبع مائة وخمسون وهو ما ذكره المؤلف وهذا تطويل لا فائدة فيه (قوله تصح من خمسة عشر) هذا مثال للمال عول فيه (قوله تصح من خمسة وثلاثين) هذا مثال لما فيه العول للزوج نصف عائل وهو ثلاثة من سبعة مضروبة في جزء سهمها خمسة بخمسة عشر منقسمة عليه وللأخوات العشرين الثلثان عائلان وهما أربعة أسهم من سبعة مضروبة في جزء سهمها خمسة بعشرين لكل واحدة منهن سهم (قوله فانها في الحكم عند الناس الخ)

بالعول وهو سبعة تصح من أحد وعشرين للزوج تسعة ولكل أخت أربعة وان كانت السهام توافق رؤس الفريق فاردد الفريق الموافق الى وفقه واضربه في أصل المسئلة ان كان المنكسر عليه فريقا واحدا يحصل المطلوب كام وستة أعمام أصلها ثلاثة للام سهم صحيح ينقسم عليها ويفضل سهمان على ستة أعمام لا ينقسمان عليهم وبوافقان عدد من بالنصف فرد عدد رؤسهم الى نصفه ثلاثة واضربه في أصلها تصح من تسعة وفي زوج وعشرين أختا لاب أصلها ستة وتقول الى سبعة ثلاثة للزوج صحبة تنقسم عليه وأربعة للاخوات لا تنقسم عليهن ويتوافق عدد من بالربع فرد عدد من الى ربعه خمسة واضرب الخمسة في مبلغ أصلها بالعول وهو سبعة تصح من خمسة وثلاثين وقوله أو أكثر يأتي حكمه عقبه قال (وان ترى الكسر على أجناس عند الناس) فتصرف في أربعة أقسام فانها في الحكم

يعرفها الماهر في الاحكام * مماثل من بعده مناسب * وبعده موافق مصاحب * والرابع المبين المخالف * فيسبك عن نفسه بلهن العارف) أقول اذا وقع الكسر على أكثر من صنف واحد بان انكسر على فريقين أو أكثر نصيبه وهو قوله وان ترى الكسر على أجناس فانظر الفريق الذي تباينه سهامه تحفظه كاملا والفريق الذي توافقه سهامه ترده الى وقفه وتحفظ وقفه ثم تنظر في المحفوظين أو في محفوظ من المحفوظات فاحوالهما منحصرة في أربعة أقسام أما ان يكونا متماثلين وهما المتساويان الخمسة وخسة وأما ان يكونا متناسبين وهوان يكون (٤٦) أقلهما جزأ من أكثرهما أي ينسب الى الأكثر بالجزئية

أي فالنسبة الواقعة بين الثبنتين عند الفرضيين محصورة في أربعة أقسام وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين كما سيأتى في كلامه (قوله يعرفها الماهر في الاحكام) أي الحاذق في الاحكام الفرضية والحسابية فانها أصل كبير في القراض (قوله من بعده مناسب) أي بعده في الذكر عدد مناسب أي بينهما نسبة أي مداخله وقوله العارف أي العالم بالاعمال الحسابية (قوله على فريقين الى آخره) والحاصل أن الانكسار على فريق وفريقين وثلاث فرق متفق عليه وأما على أربع فرق فعندنا كالحقبة والحنبلة خلافا للملكية لأن الجذات عندهم لا ينكسر عليهن فرضهن وذلك لأن الانكسار على أربع فرق لا يكون الا في اثني عشر وأربعة وعشرين ولا يرث عندهم الاجدات فقط والسادس من هذين الاصلين الذي هو نصيبهما منقسم عليهما (قوله نغذمن المائتين واحدا) أي اذا كان بينهما مائتي خمسة وخسة مثلا (قوله ونغذمن المناسبين الخ) أي المتداخلين ككاشين وأربعة أو خمسة وعشرة فيمكنني بالاكثر وضرب في أصل المسئلة (قوله واضرب جميع الوفاق في الخ) أي اذا كان بين الرؤس موافقة كخمسة عشر وثلاثة وثلاثين مثلا فينبغي موافقة بالثلث لأن الخمسة عشر لها ثلث صحيح وهو خمسة وللثلاثة وثلاثين ثلث صحيح وهو أحد عشر فيؤخذ ثلث أحدهما ويضرب في كامل الآخر وما تحصل يكون جزء السهم فيضرب في أصل المسئلة (قوله انهم الطرائق) أي أوضحها فان المنهاج هو الطريق الواضح (قوله ونغذ جميع العدد المبين الخ) أي بأن تضرب كامل أحد المتباينين في كامل الآخر وما حصل هو جزء السهم فيضرب في المسئلة (قوله ولاتداهن) أي لاتصانع لأن المداهنة هي المصانعة بمعنى المواواة (قوله فذات) أي ما حصلته من القسب الاربعة وهو أحد المتماثلين وأكبر المتداخلين ومسطح وفق أحد المتوافقين في كامل الآخر ومسطح المتباينين هو جزء السهم الواحد من أصل المسئلة (قوله الذي تأصلا) تأكيد لاصالته (قوله واحص) أي اضبط لأن الاحصاء هو الضبط (قوله فالقسم اذا صحح) أي لاخطأ به لأنك قد صححت المسئلة بالقواعد الصحيحة وهي المذكورة في كلامه (قوله يعرفه الاجم) وهو

كنصفه وثلثه وعشره ونصفه
وهذا تعبير العراقيين المتقدمين
والتأخرون يعبرون عنهما
بالتسداخين وأما ان يكونا
متوافقين وهوان يكون بينهما
موافقة يجز من اجزاء كالاربعة
والسته فانهما متوافقان بالنصف
وأما ان يكونا متباينين وهوان
لا يكون بينهما موافقة يجز من
الاجزاء كالخمسة والتمانية فاذا
علمت ذلك فقد يكون الانكسار
على فريقين فقط وقد يكون على
ثلاث فرق وقد يكون على اربعة
ولا يتجاوزها ولكل حالة حكم
اقتصر المصنف على بيان ماذا وقع
الانكسار على فريقين فقط فقال
(نغذمن المائتين واحدا
ونغذمن المناسبين الزائد
واضرب جميع الوفاق في الخ)
واسلك بهذا المنهج الطرائق
ونغذ جميع العدد المبين
واضربه في الثاني ولاتداهن
فذا جزء السهم فاعلمه
واحد هديت ان تضل عنه

واضربه في الاصل الذي تأصلا * وأحص ما انضم وما تحصل * واقسمه فالقسم اذا صحح * يعرفه الاجم والقصم) أقول اذا كان الكسر على فريقين فقط وحفظت عدد الفريق الذي ياتيه سهامه ووفق الفريق الذي وافقه سهامه فانظر في المحفوظين الثبنتين فان كانا متماثلين فخذ أحدهما وان كانا متناسبين فخذ الزائد منهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان كانتا متباينين فاضرب جميع أحدهما في جميع الآخر فالخاصل في كل حالة من الحالات الاربعة هو جزء سهم المسئلة فاضربه في اصلها ان لم يكن عائلا وفي مبلغه بالعول ان كان عائلا يحصل التصحيح وهو العدد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسمه على الورثة

كما سنبينه فالمحفوظات المتماثلات كام وخسة اخوة لام وخسة أعمام أو خمسة عشر عماء و كام وعشرة اخوة لام وخسة عشر عماء جزء
 سهمها خمسة في الصور الثلاث ونص من ثلاثين والمناسبان كام واربعة اخوة لام واربعة اعمام واثنى عشر عماء جزء
 سهمها اربعة ونصفان من اربعة وعشرين والمتوافقان كام وخسة عشر اخالام وعشرة اعمام او ثلاثين عماء و كام وثلاثين اخالام
 وعشرة اعمام او ثلاثين عماء والتوافق فيها كلها بين المحفوظين بالخمس وجزء سهمهم كل صورة منها ثلاثون ونصف من مائة وثمانين
 والمتباينان كام وثلاثة اخوة لام وعين أعمام وكام وستة اخوة لام وعين أعمام جزء سهمهم كل منها ستة ونصف من ستة
 وثلاثين فاقسم في كل صورة ما صحت منه المسئلة على الورثة بان (٤٧) فنضرب جزء سهمهم المسئلة في نصيب كل فريق من

أصل المسئلة ونقسم الحاصل على
 عدد رؤس ذلك الفريق يحصل
 نصيب كل رأس منه من جملة
 التصحيح وان وقع الانكسار على
 ثلاث فرق أو على أربع فرق فانظر
 ما بين كل فريق وسهامه واحفظ
 عدد رؤس الفريق المبين ووفق
 رؤس الفريق الموافق ثم انظر
 المحفوظات فان كانت كلها متماثلة
 فأخذها جزء السهم وان كانت
 متداخلة فأكثرها جزء السهم وان
 كانت متباينة فاضرب بعضها في
 بعض فالحاصل جزء السهم وان
 كانت كلها متوافقة أو مختلفة فانظر
 في محفوظين منها وخذ أحدهما ان
 تماثلا وأكبرهما ان تناسبا
 والحاصل من ضرب أحدهما في
 وفق الاخران توافقا وفي جمعه
 ان تباينا ثم انظر بين ما أخذته
 وبين مدفوط ثالث وخذ أحدهما
 أو أكبرهما والحاصل من ضرب
 أحدهما في وفق الاخر أو في كله

الذي لا يقدر على الكلام أصلا أي كلام العرب وان أفصح بالعجبة والمراد بالفصح هو
 البليغ قال القرطبي فصيح بالضم فصاحة صار فصيحاً أي بليغاً اهـ (قول) كام وخسة
 اخوة لام وخسة اعمام) هذا مثال لتباين الرؤس السهام مع تماثل الرؤس وقوله أو خمسة
 عشر مثال للتوافق في فريق والتباين في آخر مع تماثل الرؤس (قول) كام وعشرة اخوة
 لام وخسة عشر عماء) هذا مثال للتوافق مع التماثل والمراد بقوله والمناسبان المتداخلان
 (قول) ونصفان من اربعة وعشرين) لكن الاولى مثال لتوافق الرؤس السهام في فريق
 وتباينه في آخر مع تداخل الرؤس فيهما والثانية مثال لتوافق الرؤس السهام في الفريقين
 مع تداخل الرؤس فيهما (قول) والمتوافقان كام وخسة عشر اخالام الخ) أي اضرب
 وفق أحدهما في كامل الآخر والموافقة بينهما بالخمس لان خمس الخمسة عشر ثلاثة وخمس
 العشرة أعمام اثنان فاذا ضربت الثلاثة في العشرة أو الاثنين في الخمسة عشر فالحاصل
 ثلاثون وهو جزء السهم كما ذكر الشارح وقوله أو ثلاثين عماء لان بينهما موافقة بثلاث الخمس
 لان ثلث خمس الخمسة عشر واحد فضرب في الثلاثين وثلاث خمس الثلاثين اثنان فيضربان
 في الخمسة عشر فيحصل ما ذكر (قول) و كام وثلاثين اخالام وعشرة اعمام) مثال لتوافق
 فريق سهميه وتباين الآخر والتوافق بين المحفوظين لان وفق الفريق الاول خمسة عشر
 وبين هذا المحفوظ مع عشرة اعمام توافق بالخمس فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر
 وقوله أو ثلاثين عماء مثال لتوافق رؤسهم سهامهم لان سهامهم ثلاثة فثلثها واحد وثلاث
 الثلاثين عشرة ولا يخفى الموافقة بين هذا المحفوظ والفريق الاول (قول) ونصف من ستة
 وثلاثين) لكن الاولى مثال لتباين الرؤس والسهام وكذلك بين الرؤس وتسمى صماء
 لانها عماء التباين وكذا كل مسئلة عماء التباين والثانية مثال لتباين فريق سهميه وموافقة
 الاخر والثالثة كذلك والرابعة مثال للتوافق بين الرؤس والسهام في الفريقين (قول)
 للتداخل) أي بين الرؤس بعضها مع بعض وأما بين الرؤس والسهام فتباين في الجميع

على ما سبق فالأخذ ثانيا هو جزء سهمهم المسئلة ان كانت المحفوظات ثلاثة فان كانت اربعة فانظر بين ما أخذته ثانيا وبين المحفوظ
 الرابع وخذ أحدهما أو أكبرهما ومضروب أحدهما في وفق الاخر أو في كله فهو جزء سهمهم المسئلة اضربه في أصلا كما تقدم
 يحصل التصحيح فلو خلف خمس جذات وخسة اخوة لام وخسة اعمام فجزء سهمها خمسة للتماثل ونص من ثلاثين أو خلاف
 خمسة اخوة لام وعشر جذات وعشرين عماء فجزء سهمها عشرون للتداخل ونص من مائة وعشرين أو خلف عشر جذات وخسة
 عشر اخالام وخسة وعشرين عماء

جزء سهمها مائة وخمسون للتوافق بين الرؤس بالخمس ونصحه من تسعمائة ولولخلف جدتين وثلاث أخوة لأم وخمسة أعمام وأجدتين وستة أخوة لأم وخمسة عشر عما جزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات ونصح من مائة وثمانين ولولخلف أربع زوجات وثمان جدات وستة عشر أخالام وأربعة (٤٨) أعمام فأصلها اثنا عشر ووقع الكسر فيها على أربع فرق وجزء سهمها

(قول) جزء سهمها مائة وخمسون وجه ذلك أنك تأخذ خمس العشرة الجذات وهو اثنان وتضربهما في الخمسة عشر أخالام يكون الخارج ثلاثين خذ خمسها ستة واضرب به في الخمسة والعشرين عما يكون الخارج مائة وخمسين وهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فللجدات السدس سهم من ستة في مائة وخمسين بمائة وخمسين لكل واحدة منهم خمسة عشر وللأخوة للام سهمان من ستة في مائة وخمسين بثلاثمائة لكل واحد منهم عشرون وللأعمام الباقي وهو ثلاثة في مائة وخمسين بأربعمائة وخمسين لكل واحد منهم ثمانية عشر فإذا أحصيت ما ذكره تجده كاملاً (قول) وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين وجه ذلك أنك تأخذ وفق الستة الجذات ثلاثة وتضرب به في كامل العشرة الأخوة للام يحصل ثلاثون لأن بين الجذات الست والعشرة الأخوة للام توافق بالنصف ثم تضرب الثلاثين في السبعة الأعمام يحصل مائتان وعشرة وهو جزء السهم كما ذكره المصنف في ضرب ذلك في أصل المسئلة وهو اثنا عشر يحصل ما ذكره المؤلف فلز وجتين الربع ثلاثة أسهم مضروبة في مائتين وعشرة بستمائة وثلاثين لكل واحدة منهم ثلثمائة وخمسة عشر وللجدات الست السدس سهمان في مائتين وعشرة بأربعمائة وعشرين لكل واحدة منهم سبعون وللعشرة الأخوة للام الثلث أربعة أسهم في مائتين وعشرة بثلاثمائة وأربعين لكل واحد منهم أربعة وثمانون والباقي ثلاثة أسهم للام السبعة مضروبة في مائتين وعشرة بستمائة وثلاثين لكل واحد منهم تسعون فإذا جمعت ما ذكره وجدته كاملاً (قول) ونصح من ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين وبين ذلك أنك تأخذ رؤس الزوجات الأربع وتضربها في عدد الجذات الخمس يحصل عشرون تضربها في البنات السبع لتباين الرؤس يحصل مائة وأربعون فهي جزء السهم كما ذكره المؤلف فللزوجات الثمن ثلاثة أسهم من أصل المسئلة بعولها وهو سبعة وعشرون مضروبة في مائة وأربعين بأربعمائة وعشرين لكل واحدة منهم مائة وخمسة وللجدات الخمس السدس عا ثلث من الأصل المذكور أربعة أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسمائة وستين لكل واحدة منهم مائة واثنا عشر والبنات السبع الثلاثين من الأصل المذكور ستة عشر سهماً مضروبة في مائة وأربعين بألفين ومائتين وأربعين لكل واحدة منهم ثلثمائة وعشرون وللجدات السدس عا ثلثاً أربعة أسهم مضروبة في مائة وأربعين بخمسمائة وستين فإذا جمعت ما ذكره وجدته ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين كما ذكره المؤلف (قول) من غير تطويل أي في العمل بل باقتصار ولا اعتساف بكسر الهمزة أي ركوب خلاف الطريق بل هي على الطريق الجادة بين القرضيين والحساب (قول) فاقنع الخ أي ارض لانه من القناعة وهي الرضا باليسير من العطاء من قولهم قنع

أربعة لتماثل المحفوظات ونصح من ثمانية وأربعين ولولخلف زوجتين وست جدات وعشرة أخوة لأم وسبعة أعمام لكان جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين المحفوظات وصحت من ألفين وخمسمائة وعشرين وإن خلف أربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجداف أصلها أربعة وعشرون وتعمل إلى سبعة وعشرين وجزء سهمها مائة وأربعون ونصح من ثلاثة آلاف وسبع مائة وثمانين (تنبيه) الجزء بضم الجيم مهموزاً لا آخر ويجوز في الزاى السكون والضم والحذر بالحاء المهملة والذال المعجمة الاحتراز والزيغ بالزاي وآخره غير مجبة هو الميل والاحصاء الضبط والضم هنا الجمع والقسم بفتح القاف مصدر قسم وبكسر القاف النصب وكلامه يحتملها ولا يظهر الفتح والاعجم الذي لا يفصح عن مقصوده ولا يبينه والفصح ضده وغالب ذلك حشوق قال (فهذه من الحساب جل

يأتى على مثالهن العمل من غير تطويل ولا اعتساف

فاقنع عما بين فهو كاف

أقول الجمل بفتح الميم جمع جملة بسكونها أي فهذه جل من الحساب

وبجردة عن المثل يأتى بها العمل على الصفة المطلوبة من غير تطويل ولا ارتكاب غير طريق العمل بالكسر المثال الصفة التي تصف المراد والتطويل هنا ضد الاختصار والاعتساف بكسر الهمزة هو الأخذ على غير الطريق واقنع من القناء

وهي الرضا بالقسم والماضي قنع وزن فرح فهو قنع وقانع وقنوع وقنيع وبين مضموم الاول مكسور الثاني مشددمبني المالم يسيم فاعله اى وضع والكافي المعنى عن غيره والبيتان كلاهما حشو وتطويل ٤٩ لاحتياج اليهما * (باب المناسحات) * أقول

هذا باب نوع من تصحيح المسائل لكن الذي قبله تصحيح بالنسبة الى ميت واحد وهذا تصحيح بالنسبة الى ميتين فصاعد اقل هذا ذكره عقبه والمناسخة في الاصطلاح ان يموت انسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارثا واحدا كثر سميت مناسخة لان المسئلة الاولى انتسخت بالثانية ولان المال يتقل فيهما من وارث الى وارث والنسخ في اللغة الازالة والنقل ومنه نسخت الكتاب اذا نقلت ما فيه قال (وان ميت آخر قبل القسمه فصحيح الحساب واعرف سهمه واجعل له مسئلة اخرى كما قد بين التفصيل فيما قدما وان تكن ليست عليها تقسم فارجع الى الوقف بهذا قد حكم وانظر فان وافقت السهاما فخذ هديت وفقهما تاما واضربه اوجمعها في السابقة ان لم يكن بينهما ما وافقه وكل سهم في جميع الثانية يضرب اوفى وفقها علانية وأسهم الاخرى في السهام تضرب اوفى وفقها تاما فهذه طريقة المناسحة فاروقها رتبة فضل شايخه) أقول اذا مات انسان ثم مات آخر من ورثته الاول قبل قسمته تركته

بالكسر قنوعا وقناعة اذا رضى والا حاديت في فضل القناعة كثيرة شهيرة فمنها ما رواه البيهقي في الزهد عن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال القناعة كنز لا يفنى وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله تعالى حديث عزم من قنع وزل من طمع اه وأما قنع بالقنع فعناه سأل وما أحسن ما قال بعضهم

العبد حران قنع * والحر عبدان قنع

فاقنع ولا تقنع فما * شئ يشين سوى الطمع

فقوله العبد حران قنع بكسر التون بوزن فرح أى رضى وقوله والحر عبدان قنع بفتح التون بوزن ضرب أى سأل وقوله فاقنع فعل أمر وهو بفتح التون بوزن فرح وقوله ولا تقنع فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو بكسر التون بوزن تضرب أى لا تسأل غير خالقك وسدك لانه القادر على الاعطاء والمنع فاذا أعطاك لم يقدر أحد على المنع وإذا منع لم يتدبر أحد على الاعطاء فهو المعطى المانع فنسأل الله تعالى أن يمنحنا سعادة الدارين من فضله وكرمه وقوله فاشئ يشين سوى الطمع الشين هو الشئ المستكره المستقبح أى لم يكن هنالك أقبح من الطمع فهو يذل صاحبه أعاذنا الله منه (فائدة) في معرفة قسمة القيراط وهي أن تضرب نصيب كل وارث من التصحيح في مخرج القيراط وهو أربعة وعشرون وتقسم الحاصل على التصحيح يخرج ما لذلك الوارث ومثال ذلك لتوضيح القاعدة زوج وأم وأخت شقيقة أولاد وتسمى هذه الصورة بالمباهلة كما تقدم فاصل المسئلة ستة وتقول لثمانية فان أردت قسمتها على مخرج القيراط فاضرب الزوج ثلاثة في أربعة وعشرين مخرج القيراط يحصل انسان وسبعون فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة فلزوج تسعة قراريط وللأخت كذلك لان لها ثلاثة كالزوج واضرب للام اثنين في أربعة وعشرين يحصل ثمانية وأربعون فاقسمها على الثمانية يخرج لها ستة قراريط فاذا جمعت ذلك وجدته أربعة وعشرين وعلى هذا فاقس (قول) باب المناسحات) ولما نهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لميت واحد شرع في تصحيحها بالنسبة لميتين فأكثر وسميت مناسخة لانها من النسخ وهولغة الازالة والنقل يقال نسخت الشمس الظل أى ازالته ونسخت الكتاب أى نقلته وشرع ارفع حكم شرعى باثبات آخر وما ذكره المؤلف هو اصطلاح القرطبيين وفيه مناسبة لان المعنى ازالة وتغيير ما نصحت منه الاولى بموت الثاني أو بالمصحح الثاني (قول) هديت هذه جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله لان العامل خذ والمفعول وفق وهديت معترضة بينهما والهداية هي الدلالة مطلقا وقيل على الخير فقط فيكون المراد بها التوفيق والعصمة وهو المراد هنا وقوله علانية أى جهرا (قول) رتبة فضل شايخه) أى مرتبة عالية قال القرطبي في مختصر الصحاح شمع الرجل شموخا أى

فصحيح مسئلة الميت الاول واعرف سهام ٧ الميت الثاني منها واعمل له مسئلة أخرى بأن تصحيح مسئلة وتقسيمها كما تقدم ثم اقسام سهام هذا الميت الثاني من مسئلة الاول على مسئلته هو فان انقسمت فواضح لانها لا تحتاج الى عمل مثاله ماتت امرأة

عن زوج وأم وعم ثم مات الزوج عن ثلاثة بنين أو عن أبو بن فمسئلة الميت الاول تصح من أصلها ستة للزوج ثلاثة وللأم سهمان وللم سهم ومسئلة الثاني وهو الزوج في صورتين تصح من ثلاثة وسهامه من الاولى ثلاثة منقسمة على مسئلته فتصح المناسحة كلها من ستة وهذا امر اده بقوله كما قد بين التفصيل فيما قد ما وان لم تنقسم سهام الثاني على مسئلته فارجع الى الوفاق بان تنظر هل بين سهام الثاني ومسئلته موافقة أو مباينة فان وافقت سهامه مسئلته فخذ وفق مسئلته واضربه في المسئلة السابقة وهي مسئلة الميت الاول وان لم يكن بين سهام الميت الثاني وبين مسئلته موافقة بان تباينا فاضرب مسئلته جميعها في السابقة يحصل في الجالين تصحيح المناسحة مثاله والمسئلة الاولى بحالها مات ٥٠ الزوج عن ستة بنين أو عن أم وأخوين لام وأخ لاب فمسئلته في الصورتين

تصح من أصلها ستة وسهامه من الاولى ثلاثة لا تنقسم على مسئلته بل توافقها بالثالث فاضرب ثلث مسئلته وهو سهمان في مسئلة الاول وهي ستة تصح المناسحة من اثني عشر للام من الاولى اربعة ولعمها سهمان ولورثة الزوج ستة وان مات الزوج فيها عن عشرة بنين أو عن بنت وخمسة اخوة لابوين أو لاب صحت مسئلته فيها من عشرة لكل ابن سهم وللبنت خمسة ولكل أخ سهم وسهامه أي الزوج من الاولى ثلاثة تباين العشرة فاضرب العشرة جميعها في الاولى تصح المناسحة من ستين لم الاولى منها عشرة ولأمها عشرون ولورثة الزوج ثلاثون واذا أردت أن تقسم المناسحة فاضرب سهام كل وارث من المسئلة الاولى في جميع المسئلة الثانية عند ما ينتها السهام صاحبها وفي وفق الثانية عند موافقتها واضرب سهام كل وارث

ارفع بأنفه تكبرا والاتق ارتفع كبرا وأنوف شيخ وجبال شواخ (قول) فاذا أردت ان تقسم المناسحة أي بأن تقول من لشيء من الاولى أخذه مضروباً في كل الثانية عند التباين أو في وفقها عند التوافق ومن لشيء من الثانية أخذه مضروباً في كل سهام مورثه من الاولى عند التباين أو في وفقها عند التوافق (قول) ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان فقط الخ) واذا أردت معرفة ما اذا مات أكثر من ميتين فصح المسئلة الاولى واعرف سهام الميت الثاني منها واعمل للثاني مسئلة أخرى وانظر هل بينهما أي بين سهام الثاني منها ومسئلته موافقة أو مباينة ثم اضرب وفق مسئلته في كامل الاخرى بأن تصعبها وتسهلها كما تقدم ثم اقسام سهام هذا الميت الثاني من المسئلة الاولى على مسئلته هو فان انقصت فواضح لانها لا تحتاج الى عمل وان لم تنقسم سهام الميت الثاني على مسئلته فارجع الى الوفاق أو جميع مسئلته في جميع الاولى عند التباين يحصل تصحيح المناسحة ثم تجعل ما صحت منه المسئلتان أولى بالنسبة الى الميت الثالث وتنظر بين سهامه وبين مسئلته كما صنعت في الاولين ثم في الرابعة كذلك ومثال ذلك مات امرأه عن زوجها وأمها وعمها ثم مات الزوج عن خمسة بنين فالمسئلة الاولى من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللأم مابقي وهو سهم واحد فله ثلاثة الزوج لا تنقسم على مسئلته لان مسئلته من خمسة عند رؤس بنيه فيتم ما تباين فاضرب المسئلة الاولى ستة في الثانية وهي خمسة يحصل ثلاثون فاجعل ذلك أولى بالنسبة للثالثة ثم مات الام عن اربعة اخوة لاب فخذ سهام الام من الاولى اعتباراً بالتصحيح عشرة واعرضها على مسئلته وهي اربعة تجد بينهما موافقة بالنصف فاضرب نصف الاربعة اثنان في الثلاثين يحصل ستون ومنها تصح ثم مات العم عن عشرة بنين فخذ سهامه عشرة واقسمها على مسئلته لكل واحد سهم فتصح المناسحة الجامعة للمساكن الاربعة كلها من ستين فاقسمها كما علمت فلورثة الزوج ثلاثون لكل واحد منهم ستة ولورثة الام عشرون لكل واحد منهم خمسة ولورثة العم عشرة لكل واحد منهم

من الثانية في جميع سهام مورثه عند التباين وفي وفقها عند التوافق في صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن ستة بنين سهم تقدم انها تصح من اثني عشر لو افقة مسئلة الثاني سهامه بالثالث لام الميتة الاولى من مسئلته سهمان في وفق الثانية وهو سهمان فلها اربعة ولعمها سهم في السهمين يحصل له سهمان ولكل من أولاد الزوج من الثانية سهم في ثلث سهام مورثه وهو سهم يحصل له سهم وفي صورة زوج وأم وعم مات الزوج عن بنت وخمسة أخوة تقدم أنها تصح من ستين لمباينة سهام الثاني مسئلته فاضرب لام الاولى سهمين في عشرة جميع الثانية يحصل لها عشرون ولعمها سهمان في العشرة عشرة واضرب لبنت الميت الثاني خمسة من مسئلته في سهامه الثلاثة قلها خمسة عشر واضرب لكل من اخوته سهمان في الثلاثة فله ثلاثة اسهم وقس على ذلك وقد اختصر المصنف

رحمه الله تعالى ولم يذكر سوى ما اذا مات ميتان فقط لاجل التسهيل على المبتدئ ولم يذكر

كيفية قسمة التركات وهي الثمرة المقصودة بالذات فنحن نذكرها وذلك ان التركة اذا كانت من الامور المحدودة المتساوية قدر اوقية كالدرهم والدنانير فطريق منها ان تضرب سهام كل وارث ٥١ من المسئلة في التركة وتقسّم الحاصل

على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فالومات عن ام وزوجة وعم وترك مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللعم خمسة فاضرب للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها خمسة وعشرون دينارا واضرب للأم اربعتها في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها ثلاثة وثلاثون وثلاث واضرب للعم خمسة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج له احدى اربعون وثلاثون ومنها ان تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه في المثال اقسام المائة على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج ثمانية وثلاث اضربها في ثلاثة الزوجة واربعة الأم وخمسة العم يحصل لكل واحد ما ذكرناه ومنها ان تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها وتأخذ من التركة بتلك النسبة فالأخذ حصته فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسئلة ربعها فخذ لها ربع المائة وهو خمسة وعشرون ونسبة اربعة الأم الى المسئلة ثلث فلها ثلث المائة وهو ثلاثة وثلاثون وثلث ونسبة خمسة العم ربع وسدس فلها ربع المائة خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر وثلثان وهذا الوجه يعمل به في التركة المحدودة وغيرها سواء كانت اجزاء متصلة أو منفصلة متساوية القيمة أو مختلفتها

سهم واحد ولك طريق أخرى في العمل بأن تقسم مسئلة الاولى وهي ستة على المسائل الاربع فللزوجة منها ثلاثة على مسئلته وهي خمسة تباينها فاقبب الخمسة وللأم منها اثنان على مسئلتها وهي أربعة توافقها بالنصف فرد الاربعة الى نصفها اثنين وانبتهما وللعمة منها واحد على مسئلته وهي عشرة تباينها فاقبب العشرة فصارت المثبتات خمسة واثنين وعشرة فجز سهمها عشرة للتداخل فاضرب في اصلها ستة تصح من ستين للزوج من ستة ثلاثة في العشرة فله ثلاثون فاقسمها بين بنيه الخمسة وللأم اثنان من ستة فاضربها في العشرة فلهما عشرون فاقسمها بين اخواتها الاربع وللعمة واحد من ستة في العشرة فله عشرة فاقسمها بين بنيه فيحصل لكل واحد من وريثة الزوج والأم والم ما قدمناه (قول) كيفية قسمة التركات الخ اعلم أن القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقسموه وهي مؤنثة وانما ذكر ضميرها في قوله تعالى واذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فادركوهم منه لانها في معنى الميراث والمال نقل ذلك ابن الهائم عن الجوهري رجحما لله والقسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى اجزاء متساوية عدتها كعدة آحاد المقسوم عليه او معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه والتركات جمع تركه وهي ما ورثه قرابة الميت وتقدم ضبطها للخواص في أول هذا الكتاب وانما جمعها وان كانت اسم جنس لاختلاف أنواعها وهذا الباب عظيم الجدوى كثير النفع قال ابن الهائم قال الامام في النهاية ولوقلتنا غرة الفرائض وتيجتها لم يكن ذلك بعيدا (قول) فطريق اطرق الخ وبعضهم يعبر عنها بالوجه وهي خمسة ذكر منها ثلاثة الاولى اضرب ثم اقسام وأشار لها بقوله منها ان تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسّم الخ والثانية اقسام ثم اضرب وأشار اليها بقوله ومنها ان تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث الخ والثالثة النسبة وأشار اليها بقوله ومنها ان تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها الخ وبني طريقان لم يتعرض لهما الموافق وهما أن تقسم ما صححت منه المسئلة على التركة واقسم سهام كل وارث من التجميع على الخارج من تلك القسمة ففي المثال المتقدم اقسام الاثني عشر على المائة بأن تنسبها اليها يخرج عشر وخمس عشر فاقسم على العشر وخمس العشر الخارج سهام الزوجة الثلاثة وسهام الأم الاربعة وسهام العم الخمسة بما هو معلوم في القسمة على الكسر يحصل لكل ما ذكرناه وان تقسم ما صححت منه المسئلة على نصيب كل وارث واقسم التركة على الخارج من تلك القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث الذي قسمت معصم المسئلة على نصيبه في المثال المذكور اقسام الاثني عشر على سهام الزوجة وهي ثلاثة يخرج الاربعة اقسام المائة يحصل لها ما ذكرناه اقسام الاثني عشر على سهام الأم وهي الاربعة يخرج ثلاثة اقسام عليها المائة عليها يحصل لها ما ذكرناه اقسام الاثني عشر على سهام العم وهي خمسة يخرج اثنان وخمسان اقسام المائة عليها يحصل له ما ذكرناه

(باب ميراث الخنثى المشكل) أقول كان ينبغي لمن وضع الترجمة أن يقول باب ميراث الخنثى المشكل والمفقود والجل فإن الناطم ذكرهما أيضاً ويفرد كل مسألة من المسائل الثلاث بباب وخنثى المشكل قسم له آلة الرجال وآلة النساء جميعاً وقسم له ثقبه يخرج منها البول لانه يشبه آلة من الآتين وهذا الثاني مشكل لا يتضح مادام صدياً فإذا بلغ امكن انضاحه والاول قد يتضح وان كان صدياً ولاشكاهما وانضاحهما علامات من البول والشهوة وغيرهما ومحل ذلك وبسطه كتب الفقه والغرض هنا كيفية ارث المشكل وارث من معه من الورثة حال اشكاله ولا يتصور ان يكون المشكل زوجاً ولا زوجة لعدم صحة مناحته ولا ابا ولا جد ولا اما ولا جدة لانه لو كان ٥٢ واحداً ما ذكر لكان واحداً والقرض انه مشكل وأما الواضح فحكمه

واضح مما سبق قال

(وان يكن في مسمى المال

خنثى صحيح بين الاشكال

فاقسم على الاقل واليقين

تحت بالقسمة واليمين

اقول اذامات انسان وخلف ورثة

فيهم خنثى مشكل بين الاشكال

اي ظاهر الاشكال فيعامل هو

ومن معه من الورثة بالاضر من

ذكورة الخنثى واثوته فيعطى

كل واحد الاقل المتيقن عملاً

باليقين ويوقف الباقي الى انضاح

حال المشكل فيعمل بحسبه اوالى

أن يصطلحوا فلو مات عن ابن وولد

خنثى مشكل فيتقدر ذكورة

الخنثى بكون المال بينه

وبين الابن بالسوية لكل واحد

منهما نصف المال وبتقدير اثوته

يكون للخنثى الثلث وللابن الثلثان

فيقدر الخنثى اثنى في حق نفسه

فياخذ الثلث فقط ويقدر ذكراً

في حق الابن فياخذ الابن النصف

(قول) باب الخنثى المشكل الخ) أتى به مؤخر عن ميراث الذكر وألانات المحققين لتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما وهو بالنسبة المثلثة مأخوذ من الاختناث وهو التثني والتكسر أو من قولهم خث الطعام إذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره وسمى بذلك لاشتراك الشبهين فيه وآله للتأنيث فهو منصرف والضمان العائدة عليه بوثنيهما مذكرة وان انضحت أثوته لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا (قول) آلة الرجال) أى من الذكر والبعضين وآلة النساء ومسئلة الخنثى من شدو ذات المسائل الخارجة عن الاصول والقواعد وهل يوجد في غير الآدميين قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات قال صاحب التنبيه يقال ليس من الحيوانات خنثى الا فى الآدميين والابل قال قلب ويكون فى البقر فقد جاء فى جماعة قالوا ان عندهم بقرة ليس لها فرج الاثنى ولا ذكر الثور وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه البول وسألوني عن جواز التضحية بها فقلت تجزى لانه ذكر أو أنثى وكلاهما يجزى لانه ليس فيه ما ينقص انتيتهم بذلك (قول) ولا يتصور ان يكون المشكل زوجاً الخ) أى فهو منحصراً بجهات البنوة والاخوة والعمومة والولاء (قول) تحظ) جواب الامر وهو سم وقوله بالقسمة واليمين اى الايضاح (قول) اذامات انسان) عبره لانه يعم الذكر والانثى على احدى اللغات والخنثى لا يخولعنها (قول) اوالى ان يصطلحوا) أى بتساو وتفاضل ولا بد من بيان التواهب ويغفر الجهل هنا للضرورة (قول) فيتقدير ذكورة الخنثى الخ) اشار الى ان الطريق على مذهبتنا فى حساب مسائل الخنثى ان تصحح المسئلة بتقدير ذكورة فقط وبتقدير اثوته فقط ثم تنظر بين المسئلتين بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسئلتين بالتقديرين فما كان فهو الجامعة فاقسها على كل من الخنثى وبقية الورثة وانظر اقل النصيبين لكل منهم فادفعه له ويوقف المشكوك فيه الى البيان أو الصلح فى المثال الذى ذكره المؤلف بتقدير ذكورة الخنثى تكون المسئلة

لانه متيقن به ويوقف السدس الباقي بينهما حتى يتضح حال المشكل أو يصطلحوا وعلم من مفهوم كلامه انه لو لم يختلف نصيب من الخنثى لو لم يختلف نصيب غيره ممن معه من الورثة يعطى نصيبه كاملاً لانه الاقل فلخلف أخا شقيقاً وولداً خنثى مشكلاً كان له السدس فرضاً لانه لا يختلف بذكوره واثوته وللشقيق الباقي ولخلف بنتاً وولداً بويين او ولداً بخنثى مشكلاً فللبنت النصف فرضاً والخنثى الباقي تعصياً لانه اما عصبه بنفسه او عصبه مع غيره ولو خلف زوجة واما ولداً خنثى مشكلاً وبناتاً فلزوجة الثمن وللأم السدس لان فرضهما لا يختلف بذكورة الخنثى ولا باثوته والخنثى ثلث الباقي وللابن نصف الباقي ويوقف سدس الباقي بينهما فمسئلة ذكوره تصح من ثمانية واربعين ومسئلة اثوته تصح من اثنين وسبعين

من اثنين لكل واحد منهما واحد وتقدير أنوته تكون المسئلة من ثلاثة وبين الثلاثة
والاثنين تباين فنضرب أحد الاصلين في الآخر فاحصل الجامعة ستة فان قسمتها على
مسئلة المذكورة كان لكل ثلاثة وان قسمتها على مسئلة الانوثة كان للخنثى اثنان ولذا كرر
الحقق أربعة فالأضر في حق الخنثى أنوته فيعطى سهمين والأضر في حق الابن ذكورة
الخنثى فيعطى ثلاثة ويبقى السدس واحد فيوقف فان انضح بالذكورة أخذه وان انضح
بالانوثة أخذه الابن الواضح فان لم يتضح يوقف الى أن يصطلحا وأما كيفية العمل على
مذهب الامام مالك في المثال المتقدم فنضرب الستة الجامعة بين المستثنين في اثنين حالي
الخنثى فيحصل اثناعشر للخنثى بتقدير الذكورة ستة وتقدير الانوثة أربعة ومجموع الحصتين
عشرة فيعطى نصفها خمسة فهي له والواضح بتقدير ذكورة الخنثى ستة وتقدير الانوثة
ثمانية ومجموع الحصتين أربعة عشر فيعطى نصفها سبعة فهي له فاذا جمعت الخمسة والسبعة
تجدد اثني عشر فلا يوقف شيء لان القاعدة عندهم ان للخنثى نصف حصتي الذكر والانثى
وأما عند الحنفية للخنثى الثلث والواضح للثلاث فيعامل بالأضر في حق نفسه فقط وأما
عند الحنابلة فعندهم انه اذا لم يرج انضاحه فكالمالكية وان رجب انضاحه فكالمشافعية
(قول) والجامعة لهما مائة وأربعة وأربعون (الخ) لان ثلث عن الثمانية والاربعة اثنان
وثلث عن الاثنين وسبعين ثلاثة فاذا ضربت أحدهما في كامل الآخر حصل ما ذكره
المؤلف فاذا قسمت هذه الجامعة على مسئلة المذكورة حصل لكل واحد من الثمانية
والاربعةين ثلاثة فهي جزء السهم في مسئلة المذكورة وان قسمتها على مسئلة الانوثة
حصل لكل واحد من الاثنين والسبعين اثنان فهما جزء السهم في مسئلة الانوثة (قول)
للزوجة ثمانية عشر) أي مطلقا لان لهما من مسئلة المذكورة ستة مضروبة في ثلاثة
فلها ما ذكر ولهما من مسئلة الانوثة تسعة مضروبة في اثنين فلها ما ذكر فلا يختلف نصيبها
بذكورة ولا بانوثة (قول) وللام أربعة وعشرون) أي على التقديرين لان لهما في مسئلة
الذكورة ثمانية في ثلاثة ولها في مسئلة الانوثة اثناعشر في اثنين بأربعة وعشرين فيهما
فلم يختلف نصيبها في التقديرين (قول) وللخنثى بتقدير أنوته أربعة وثلاثون) لان الأضر
في حقه أنوته فلها ما ذكر لان من الواحد والخمسين الباقية بعد القروض من مسئلة
الانوثة سبعة عشر مضروبة في اثنين بما ذكر (قول) وللابن احد وخمسون بتقدير ذكورة
الخنثى) أي لان له من مسئلة المذكورة سبعة عشر مضروبة في ثلاثة بما ذكر (قول)
والموقوف بينهما سبعة عشر) أي فان انضح بالذكورة فهي له وان انضح بالانوثة
فهي للواضح فان لم يحصل انضاح فيصطلحا كما تقدم ههنا مذهبا وأما عند الامام مالك
في دفع له نصف الحصتين كما تقدم ويبان ذلك ان تضرب المائة والاربعة والاربعةين في
حالي الخنثى يحصل مائتان وثمانية وثلاثون ومن له شيء من جميع المستثنين اخذه مضروبا
في اثنين فللزوجة ثمانية عشر في اثنين بستة وثلاثين وللام اربعة وعشرون في اثنين بثمانية

والجامعة لهما مائة وأربعة وأربعون
لتوافقها بثلاث الثمن للزوجة منها
ثمانية عشر وللام اربعة وعشرون
وللخنثى بتقدير أنوته اربعة
وثلاثون وللابن احد وخمسون
بتقدير ذكورة الخنثى والموقوف
بينهما سبعة عشر وفيهم من كلام
الناظم أيضا انه لو كان الخنثى او غيره
من الورثة يرث بتقدير ولا يرث
بتقدير آخر لم يعط شيئا لان الأقل هو
لا شيء فلورثه ولذا اخذتني مشكلا
وعما في تقدير ذكوره له الكل
ولا شيء للعم بتقدير أنوته له النصف
فرضا والباقي للعم فيقدر ذكرا
في حق العم وأنثى في حق نفسه
فيعطى الخنثى النصف ويوقف
النصف الآخر بينه وبين العم
ولو خلقت زوجا وولدا خنثى
مشكلا وعما فللزوجة النصف
والباقي للخنثى بتقدير ذكوره
ولا شيء له بتقدير أنوته لان بنت
الاخ ساقطة فيكون الباقي للعم فلا
يعطى الخنثى ولا العم شيئا ويوقف
النصف الباقي بينهما ان ظهر الخنثى
ذكر أخذه أو أنثى أخذه العم قال

(واحكم على المفقود حكم الخنثى

ان ذكر اكان أو هو أنثى)

أقول اذا مات انسان وبعض ورثته

مفقود بأن غاب عن وطنه أو أسر

وطالت غيبته وجهل حاله فلا يدري

أحي هو أم ميت فاحكم على هذا

المفقود بالحكم الذى حكمت به

على الخنثى وهو أن تقسم المال بين

الحاضرين على الأقل المتيقن

وذلك بأن تقدير حياته وتزويجه

وتقدره وتنتظر فيه فن اختلف

نصيبه بموت المفقود أو حياته أعطه

أقل النصيبين ومن لا يختلف

نصيبه يعطاه فى الحال كاملا ومن

يرث بتقدير دون تقدير لا يعطى شيئا

ولا يعطى لورثته المفقود شيئا لاحتمال

حياته عملا باليقين فى الكل ويوقف

الباقى الى أن يظهر حاله أو يحكم

قاض بموته اجتهاد امثاله مات

وخلف ابين أحدهما ففقد

فلا يرب الحاضر النصف لاحتمال

حياة المفقود ويوقف النصف

الآخر ولو خلفت زوجا وأما

وأخوين لابوين أولاب أولام

أحدهما مفقود فلا زوج النصف

كاملا وللأخ الحاضر السدس

سواء كان شقيقا أولاب أولام لعدم

اختلاف نصيب الزوج ونصيب

الأخ وللأم السدس لاحتمال حياة

المفقود ويوقف السدس الباقى

فان ظهر المفقود حيا فهو له أو

ميتا فهو للام قال

وأربعين والخنثى بتقدير ذكورته احدى وخمسون مضروبة فى اثنين بجماعة واثنين وله بتقدير

انوثته أربعة وثلاثون مضروبة فى اثنين بجماعة وستين فجموع الحصص مائة وسبعون

فيعطى نصفها خمسة وعشرون وللواضع فى مسئلة المذكورة احدى وخمسون وله فى مسئلة

الانوثه ثمانية وستون فيضرب كل منهما فى اثنين فيحصل ما تان وغمانية وثلاثون فيعطى

نصفها مائة وتسعة عشر فاذا اجعت ما حصل للخنثى وهو خمسة وعشرون وما حصل للواضع

وهو مائة وتسعة عشر وجمدته ما تان وأربعة وهذا هو الباقي بعد أصحاب القروض من

أصل ما تان وغمانية وعشرون فلا يوقف شي وأما على مذهب الامام أبى حنيفة والامام

أحمد فقد علمته مما تقدم فلان تطيل بذكره (قوله واحكم على المفقود الخ) أى حكمه فى

المعاملة بالاضر من تقدير حياته أو موته الى أن يظهر حاله من موت أو حياة والمراد به

من غاب عن وطنه غيبة وخفى خبره ولا تعرف حياته ولا موته فى تلك الغيبة (قوله فن

اختلف نصيبه بموت المفقود الخ) مثال جامع لمن يختلف نصيبه ومن لا يختلف ومن يرث

بأحد التقديرين مات رجل عن زوجة وأم وأخ لأب حضور وأخ شقيق مفقود فلا زوجة

الرابع فى الحالين وللأم السدس لانه أقل الحالين ولاشئ للأخ للاب لان الاضر فى حق

الأم والأخ للاب حياة الشقيق فترد الأم الى السدس ويحجب الأخ للاب حرمانا ويوقف

الباقى حتى يظهر الحال فهى على التقديرين من اثني عشر للزوجة ثلاثة لأن نصيبها

لا يختلف وللأم سهمان لاحتمال حياة الشقيق ويوقف الباقي فان ظهر الشقيق حيا

أخذ مع الأم حقها أو ظهر ميتا كمل للام ثلثها تعطى سهمين من الموقوف والباقي

خمس للأخ للاب فن لا يختلف نصيبه هى الزوجة ومن يختلف هى الأم ومن يرث

بأحد التقديرين ولا يرث بالآخر هو الأخ للاب (قوله أو يحكم قاض بموته

الخ) واذا وقع ونزل وحكم فينزل وقت حكمه منزلة موته فيرث من كان موجودا

وقت الحكم دون غيره فن مات من ورثته قبل الحكم ولو لم يخطه لم يرث

شيئا أو حدث بعد الحكم بزوال مانع عنه بعق أو اسلام ولو لم يخطه لم يرث شيئا أيضا قال

السبكي وهذا كله اذا أطلق القاضى الحكم أما اذا مضت مدة زائدة على ما يغلب على

الظن أنه لا يعيش فوقها فلو حكم القاضى بموته من مضى تلك المدة السابقة على حكمه

بزم معلوم فينبغى أن يصح ويعطى لمن كان وارثه فى ذلك الوقت وان كان سابقا على

الحكم ولعل هذا امر اذا اصحاب وان لم يصبر حوايه ومرادهم بوقت الحكم الوقت

الذى حكم الحاكم أن المفقود ميت فيه اه (تنبيه) ما تقدم فيما اذا كان المفقود وارثا

فان كان مورثا لحكمه أن يوقف ماله جميعه الى ثبوت موته بينة أو يحكم القاضى بموته

اجتهادا عند مضى مدة لا يعيش مثله اليها فى غالب العادة والمشهور عندنا لا تقدر تلك

المدة بل المعبر غلبة الظن باجتهاد القاضى وهذا هو المشهور عند مالك وأبى حنيفة

رحمهما الله وقيل بتقدير سبعين وهو قول مالك وابن القاسم وأشهب وقيل بخمسين وسبعين

(وهكذا حكم ذوات الحمل فابن علي اليقين والاقول) وهكذا حكم صاحبات ٥٥ الحمل وهن النساء الحوامل فان حملهن

حكمه حكم المفقود فيوقف نصيب
الحمل حتى يظهر حاله بانفصاله حيا
أو ميتا أو عدم انفصاله ويعامل
بأثر الورثة بالاضر من تقادير عدم
الحمل ووجوده وموته وحياته
وذكورته وأنثوته وأفراده
وتعددده فيعطى كل واحد من
الورثة اليقين ويوقف الباقي الى
ظهور حال الحمل مثاله خلف زوجة
حاملها فلها بتقدير عدم الحمل
وانفصاله ميتا الربع ولها بتقدير
انفصاله حيا كيف كان الثمن
فقطعه ويوقف الباقي فان ظهر
الحمل ذكر أو أنثى كورا أو ذكورا
وأنا فالوقوف كله أولهم على
عدد رؤسهم ان تمضوا ذكورا
والأفلاذ كمثل حظ الانثيين وان
ظهر أنثى واحدة فلها النصف أو
انثيين فأكثر فلها أولهن الثلاث
والباقى لبيت المال المنتظم أو يرد
عليهن وهذا كله بشرط ان ينقل
الحمل كله وبه حياة مستقرة فلو ظهر
أن لا حمل أو ظهر ميتا أو انفصل
بعضه وهو حي فأت قبل تمام انفصاله
أو انفصل كله حيا حياة غير مستقرة
لم يرث شيئا في جميع هذه الصور
ووجوده كعدمه فكامل للزوجة
الربع ويكون الباقي في هذه المسئلة
لبيت المال المنتظم أو لذوى رحمه
ولو خلف زوجة حاملها أو بوين
فلا ضرر في حقهم كون الحمل عددا
من الاناث حتى يدخل عليهم العول

وبه أفتى ابن عتاب من المالكية قالوا وبه القضاء وقيل بثمانين ونقل عن مالك أيضا وفي
رواية عن أبي حنيفة أنها تقدر تسعين وفي رواية عنه أيضا تقدر بمائة وعشرين ومهما
قيل به من المدة فمن ولادته لامن فقده وفرق الاطام أجدر رحمه الله بين من يرجى رجوعه
بأن كان الغالب على سفره السلامة كما اذا سافر لتجارة أو نزهة فيوقف ماله وينظر به تمام
تسعين وان كان لا يرجى رجوعه بأن كان الغالب على سفره الهلاك كما اذا كان في
سفينة فانكسرت أو قاتلوا أعدوا ولم يعلم من هلك ممن نجا أو خرج من بين أهله ففقد فاذا
مضى أربع سنين قسم ماله بين ورثته من حيثئذ والله أعلم **(قول)** وهكذا حكم ذوات
الحمل الخ اعلم أن للوقوف عن صرف الميراث في الحال أسبابا منها الشك الحاصل في سبب
الحمل فانه شك في الوجود والذكورة والعديد جميعا بخلاف الخنثى والمفقود فانه في
الخنثى الشك في الذكورة فقط وفي المفقود الشك في الوجود فقط فذلك قدمهما على الحمل
والمراد بالحمل الذي يرث هو حمل لو كان منفصلا عند موت القريب لورث منه اتماما لمطلقا
كالحمل من الميت أو على تقدير دون تقدير كان يموت ويترك عمو وزوجة أخ لأب حامل من
أخيه الميت قبل موته فان ذلك الحمل يرث بتقدير ذكوره لانه ابن أخ فيجب العلم ولا يرث
بتقدير الانوثة لانها من ذوى الارحام **(قول)** حتى يظهر حاله بانفصاله حيا أي حياة
مستقرة وتعلم الحياة المستقرة بصباح أو حركة بعد الانفصال أو عطاس أو امتصاص ثدى
أو نحو ذلك فحتى علت حياته بعد تمام الانفصال بأي طريق فانه يرث ويورث لان الحياة علم
الميراث والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما **(قول)** لم يرث شيئا في جميع هذه الصور أي
ولم يرث أيضا ما لم يكن انفصاله بجناية على أمه نوجب الغرة فان كان انفصاله بجناية
ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله فيعود لبقية الورثة فكأنه كالعدم بالنسبة
لذلك * (تنبيه) لا ضابط لعدد الحمل عندنا على الاصح لما حكى عن الامام الشافعي نفعنا
الله به أنه قال جالست شيخا لا استفيد منه فاذا بخمسة كهول قبلوا رأسه ودخلوا الخباء
ثم خمسة شبان فعلوا كذلك ثم خمسة من خطين ثم خمسة أحداث فسأله عنهم فقال كلهم
أولادى وكل خمسة منهم في بطن وأمه واحدة فيحيون كل يوم يسلون على زين ورونها
 وخمسة أخرى في المهد ويقال ان امرأة ولدت اثني عشر في بطن واحدة فرفع أمرها
للسلطان فطلبها وأولادها ثم ردهم عليها الا واحد ولم تعلم به حتى خرجت من القصر فلما
علت به صاحت صيحة اهتزت حيطان القصر فقبيل لها أليس لك في هؤلاء الاحد عشر
كفاية فقالت ما صحت أنا وانما صاحت أحشائي التي ربوا فيها وقال الماوردي رحمه الله
أخبرني رجل ورد على من اليمن وكان من أهل الفضل والدين أن امرأة باليمن وضعت
جملا كالكرش فظن أن لا ولد فيه فألقى في الطريق فلما طلعت عليه الشمس جى وتحرل
وانشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور عاشوا جميعا وكانوا خلقا سويا الا أنه قال كان في
أعضائهم قصر وصار على رجل منهم فصرعني فكنت أعير باليمن بأنه صرعك سبع رجل

فتنقص فروضهم بسببه لان مسئلتهم تعول من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فتعطي الزوجة والابوان فروضهم عاقلة

الى ظهور حال الجمل

(باب ميراث الغرق)

أقول ~~كان ينبغي للمموب أن~~ يقول الغرق ونحوهم لانه ذكر حكم الغرق والهدم والمحرقين ونحوهم قال

(وان يمت قوم بهدم أو غرق

أوحادث عم الجميع كالخرق)

ولم يكن يعلم حال السابق

فلاتورث زاهقان زاهق

وعدهم كأنهم أجاب

فهكذا القول السيد الصائب

أقول اذا مات متوارثان فأكثر

بهدم أو بغرق أو بحرق أو في معركة

قتال أو في بلاد غربة ولم يعلم عين

السابق منهما أو منهم بان علم ان

أحدهما أو أحدهم سبق الآخر

لابعنه أو لم يعلم سبق ولا معية

أو علمت المعية ونسبت فلاتورث

واحد منهم من الآخر أو من

الآخرين بل اجعلهم كأنهم أجاب

فيرث كل واحد منهم باي ورثته

لان شرط الارث تحقق حياة

الوارث بعد موت الموروث ولم

يوجد الشرط فلومات أخوان

شقيقان أو لاب بغرق أو تحت هدم

ولم يعلم السابق منهما وترك أحدهما

زوجة وبنتا وترك الآخر بنتين

وتركهما فلا يرث أحد الاخرين

من الآخر شيأ بل تقسم تركه الاقل

لزوجه الثمن ولبنته النصف ولعمه

الباقي وتقسم تركه الثاني لبنتيه

الثلاث ولعمه الباقي

وحكى القاضي حسين أن واحدا من سلاطين بغداد كانت له امرأة تلد الاناث فحملت مرة فقال لها ان ولدت أنثى لاقتلك ففزعت ونضرت الى الله تعالى فولدت أربعين ذكرا كل منهم قدر اصبع فكبروا وربوا فرسانا مع أيهم في سوق بغداد فعلم من هذا انه لا ضبط لعدد الجمل وقيل يقدر بأربعة ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقديرهم ذكر أو أناثا وهو قول أبي حنيفة وأشهب رجهما الله وربحه بعض المالكية ومن العلماء من يقدره بأثنين ويعامل بقية الورثة بالاضر بتقدير الذكور فيهما وفي أحدهما أو الاثوية وهو مذهب الحنابلة ومن وافقهم ومن العلماء من يقدره واحدا لانه الغالب ويعامل الورثة بالاضر من تقدير ذكورته أو أنوثته وهو مذهب الليث بن سعد وأبي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية ويؤخذ كفيلا من الورثة وما تقدم من القسمة قبل الوضع هو المعتمد عندنا وكذا عند الحنفية والحنابلة وعند المالكية توقف القسمة الى الوضع مطلقا سواء كان يرث على ككل تقدير أو يرث على تقدير دون تقدير فلومات رجل عن زوجته حاملا وأخ شقيق فلا يعطى الاخ شيأ مادامت حاملا بالاجماع لانه أي الجمل بتقديره ذكر الارث الاخ شيأ وبعد ظهور الجمل لا يخفى الحكم فلو خلف ابنا وزوجة حاملا فلا قسمة عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الاثمة الثلاثة ولا يعطى الابن شيأ عندنا حتى تضع لعدم ضبط الجمل وعند الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي ويوقف الثلثان لانهم يقدرونه بأثنين والاضر كونهم مذكورين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانهم يقدرونه واحدا والاضر كونه ذكرا ويؤخذ منه كفيلا لاحتمال أن تضع أكثر من واحد فلو خلف أباً أو أماً حاملا فلا ضرر في حق الأم كون جملها عددا فلها السدس وفي حق الاب هدم تعدد فتعطي سدسا والاب ثلثين ويوقف السدس بين الأم والاب فلا شيء للعمل منه وعند الحنابلة كذلك وعند الحنفية لها ثلث وللأب مابق ويؤخذ منها كفيلا لاحتمال أن تلد أكثر من واحد وعند المالكية لا قسمة الى الوضع **(قول)** ويوقف الباقي وهو ستة عشر سهما هذا عندنا وهو عند الحنابلة كذلك وعند الحنفية تعطى الزوجة الثمن ثلاثة من أربعة وعشرين والام أربعة منها والاب كذلك ويؤخذ منه كفيلا ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة الى الوضع

(باب ميراث الغرق)

الغرق هو الهلاك بالماء **(قول)** وان يمت والموت له تعاريف كثيرة وأحسنها أن يقال عدم الحياة عما من شأنه الحياة ليدخل السقوط ويخرج الجماد **(قول)** أوحادث أي نازل يقال حدث الشيء حدثا ونزل وهو في كلام الناطم صفة لموصوف محذوف أي أمر **(قول)** وعدهم كأنهم أجاب أي لا نسب بينهم يقتضي الارث **(قول)** لان شرط الارث الخ اعلم أن شروط الارث ثلاثة أحدها وهو يختص بالقضاء العلم بالجهة المقتضية للارث وبالدرجة التي اجتمع فيها الموروث والوارث تفصيلا لا خلافا للعلماء في الورثة قريبا ظن الشاهد

(مسئله) زوج وزوجه وثلاثة بنين لهما غرق الخمسة جميعاً وماتوا معاً لم يعلم السابق منهم وترك كل منهم مالا للزوج وزوجه أخرى وابن منها والزوجة الغريقة ابن من غيره فلا يرث واحد من الزوجين ٥٧ ولامن الاولاد الثلاثة شيئاً من الاخوين

بل مال الزوج غنمه لزوجته الحية وباقيه لابنه منها ومال الزوجة الغريقة لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين الثلاثة سدسه لاخته لاته وهو ولد الزوجة الغريقة من غير أبيهم الغريق وباقي ماله لاخته من أبيه وقوله ولم يكن يعلم حال السابق أى لم يعلم عين السابق وكذا يوجد في بعض النسخ وخرج به ما اذا علم عنه واستقر عليه أو نسي فانه يرث من مات بعده في صورتين فيعطى لورثته من مات بعده نصيب مورثهم من السابق في الصورة الاولى ويوقف المال كله في الصورة الثانية الى تذكر عين السابق لانه غير مأبوس من تذكره وقوله قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا واحده من لفظه والقوم في الاصل الرجال دون النساء قاله جماعة لقوله تعالى لا يضر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولانساء من نساء وقول زهير

وما أدري ولست أخال أدري

أقوم آل حصن أم نساء

وقالوا بما دخل النساء فيه على

سبيل التبعية لان قوم كل نية

رجال ونساء وقال جماعة من أهل

اللغة القوم يشمل الرجال والنساء

وهو ما أراده الناظم والهدم بالدال

من ليس يوارث وارثا الشرط الثاني تحقيق موت المورث كما اذا شوهد ميتاً والحاقه بالموتى تقديراً وذلك في الجنين الذي انفصل بجناية على أمه توجب الفرة اذا يورث عنه غيرها كما تقدم قريباً في الحل الشرط الثالث تحقيق حياة الوارث بعد موت المورث حياة مستقرة أو الحاقه بالاحياء تقديراً كحمل انفصل حياً حياة مستقرة لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو مضغة أو علقه والشرط باسكان الراثة تعليق أمر باصر = ل منهما في المستقبل ويعبر عنه بالزام الشيء والتزامه واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (قول) أى لم يعلم عين السابق أى بان علم السبق ولم يعلم عين السابق أو عطلت المعية فلا يوارث كما في كلام المؤلف (فرع) * مسئلة بعض الفضلاء عن أخوين ماتا معاً عند الزوال مثلاً لكن أحدهما بالمشرق والاخر بالمغرب فهل يتوارثان بالاختوة أو لا لعدم تبين تقدم موت أحدهما على الآخر أو يرث أحدهما الآخر من غير عكس فأجاب بأن المغربي يرث المشرق لان الشمس تزول أبداً بالمشرق قبل المغرب وكذا غروبها وجميع حرركاتها فالمشرق مات قبل المغربي جزماً لقول السائل ماتا عند الزوال في المشرق والمغرب فيرثه المغربي جزماً وعليه يقال أخوان ماتا معاً عند الزوال وورث أحدهما الآخر انتهى ذكره شيخ الاسلام في شرح الفصول الكبير (قول) وقالوا بما الخ) أى بصيغة التبري ليرأى من عهدته لاجل قوله وقال جماعة من أهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وقال القرطبي في مختصر الصحاح والقوم الرجال دون النساء وربما دخل النساء فيه على وجه التبعية اهـ لكنه يقتضى عدم دخول النساء الخ لخص مع أن المراد في كلام الناظم ما هو الاعتم فتأمل (قول) وفتح الدال اسم للبناء المهدوم قال القرطبي في مختصر الصحاح الهدم بالتحريك ما تهدم من جوانب البئر فيسقط فيها والهدم بالكسرى كسر الهاء الثوب البالى (قول) والحرق بكسر الحاء المهملة الخ) هذا ما ضبطه الشارح وقال غيره بفتح الحاء والراء ويدل له ما قاله ابن الاثير في النهاية في حديث الفتح دخل مكة وعليه عمامة سوداء حرقانية قال الزنجشمرى هي التي على لون ماحرقته النسا ومنسوبة بزيادة الالف والنون الى الحرق بفتح الحاء والراء (تنبيه) * سكت الشارح رحمه الله عن معنى الفرق والمراد الفرق في الماء يقال غرق بكسر الراء في الماء واخبروا الشرع غرقاً بفتحها فهو غريق وفارق وغرقه بتشديد الراء المفتوحة في الماء غمس فيه فهو غرق وغريق (قول) السديد) بالسين المهملة أى الصواب يقال سدسد اذا كان صواباً وأسد الرجل جاء بالصواب في قوله أو فعله ورجل مسدد موفى بالصواب وحينئذ فقوله بعده الصائب أى المصيب غير المخطئ عطف تفسير فقول الشارح حشوليس في محله كما هو معلوم للمتأمل (قول) فالجدة الخ) ويوجد في بعض النسخ زيادة ييتين وهما قوله

المهملة الساكنة الفعل وفتح الدال اسم للبناء المهدوم والحرق ٨ رح بكسر الحاء المهملة وفتح الراء النازح والراهق الذاهب يقال زهقت روحه اذا خرجت أى ذهب روحه وقوله فهكذا القول السيد الصائب حشوقا (فالجدة على التمام

جدا كثيرا في الدوام * نسأله العفو عن التقصير * وخيرا ما يؤمل في المصير * وغفرا ما كان من الذنوب * وستوما شان من العيوب
أقول لما ختم أرجوزته حمد الله سبحانه وتعالى على اتمامها كما افتتحها بالحمد وقوله تم هو بالهاء الفوقية من التمام أي كل
وفي معنى الظرفية والدوام البقاء أي جدا ٥٨ كثيرا فاما دائما مستترا ثم سأله الله الكريم سبحانه وتعالى العفو عن التقصير

وقد أتى القول على ما شئنا * من قسمة الميراث اذ هنا
على طريق الرمز والاشارة * ملخصا يا وخر العباد

أي أي المؤلف رحمه الله بعبارة موجزة قليلة الالفاظ كثيرة المعاني متضمنة لاحكام
الموارث وقسمتها وما يتعلق بها في تلك الايات بأحسن تركيب وأبين توضيح فجزاه الله
تعالى عنا كل خيرا وأفاض عليه صحائب رحمته وأسكنه أعلى الجنان (قول جدا) هو
مصدر مؤكد للعمد السابق والحمد على النعمة واجب أي يناب عليه ثواب الواجب لأن
من تركه يأثم بل المراد من أتى به في مقابلة النعمة أثيب عليه ثواب الواجب ومن أتى به لافي
مقابلة شيء أثيب عليه ثواب المندوب والحمد اصطلاحا هو الشكر لغة فهم مترادفان وقيل
متساويان وهذا اذ لم تقيد النعمة بالوصول الى الشاكر فان قدمت بذلك فالنسبة بينهما
العموم المطلق لصدق الحمد العرفي على كل مصدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس
وشكر المنعم واجب أي يناب عليه ثواب الواجب أما شكره بمعنى امتثال أمره واجتناب
نهييه فهو واجب شرعا على كل مكلف ويأثم بتركه اجماعا (قول والغفرالستر) أما
العفو فهو ترك المأخذة بالذنب والضرب عنه صفحا وكر ما فيكون العفو أفضل من
الغفران لأن الغفران ستر الذنب عن الناس يوم القيامة حتى لا يفتضح صاحبه ولكن
تحصل المعاشاة بين العبد وبين ربه كما ورد أن الله سبحانه وتعالى يقول للعبد تذكركذا
وكذا فان اعترف قال سترتها عليك في الدنيا وأنا أسترها عليك اليوم بخلاف العفو
لاعتاب فيه (قول والكرم بفتح الكاف الخ) وهو الجواد أو الجامع لأنواع الخير والشرف
والفضائل أو الصفوح وقد سكت المؤلف عن تفسير المناقب وهي جمع منقبة وهي ضد
المثلية وجمعها مناب وهي العيوب والاختيار جمع خير يشدد ويخفف مأخوذ من الخير ضد
الشر لأن الاختار خلاف الاشراف فان خير الافضل من كل شيء والابرار جمع بر يقال
بررت فلانا بالكسر برة بفتح الباء وضم الراء فلانا بآر به وباررو قال ابن الاثير في النهاية يقال
برير فهو بار وجمعه برة وجمع البرابر وهو كثير ما يحتص بالاولياء والزهاد والهاد ٥١
فنسأل الله تعالى أن يحسن نافي زميرهم وهذا آخر ما تيسر جمعه ونسأل الله تعالى أن يختم
لنا سائمة السعادة وأن يعفو عنا وان يعاملنا بحسب احسانه وأن يدخلنا الجنة بفضل
وامتنانه من غير سابقة عذاب ولا عتاب بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والاك
والاصحاب والحمد للكرم الوهاب وكان هذا الجمع يوم الثلاثاء ثاني عشر ذي القعدة

في الامور وأن يستتره في الآخرة
وأن يغفر له ما يوجد من الذنوب وأن
يستتر ما قبض من العيوب والعفو هو
ترك المأخذة صفحا وكرما
والتقصير هو التواني في الامور
والستر التغطية والامل الرجاء
والمصير المرجع والمراد به هنا يوم
القيامة يوم يرجع الخلق فيه الى الله
والغفرالستر والذنوب جمع ذنب
وهو الجرم بضم الجيم وقوله شان
من الشين وهو القبح والعيوب جمع
عيب فالله يستقبل ذلك منه بمنه
وكرمه قال

(وأفضل الصلاة والتسليم
على النبي المصطفى الكريم
محمد خير الانام العاقب
وآله الغر ذوى المناقب
وصحبه الاما جدا البرار

الصفوة الاما نل الاختيار)
أقول ختم كتابه بالصلاة والتسليم
بعد حمد الله تعالى كما فعل أولافي
ابتداء الكتاب رجاء قبول ما بينهما
والمصطفى من الصفوة وهي الخلوص
والكرم بفتح الكاف على الافصح
ويجوز كسرها وهو نقض التثيم
والا تمام الخلق والعاقب الذي
لاني بعده قال عليه الصلاة

والسلام أما العاقب فلاني بعدى وآله فهو هاشم وبنو المطلب كما قدمناه أول الكتاب والغربض الغين المعجمة والراء
المهملة هم الاشراف والاما جدا بالجيم جمع ماجد وهو الكامل في الشرف والبر هو ذو الصفات الحمودة وقد كل هذا الشرح
المبارك والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الحرام من شهر سنة ألف ومائة وستة وأربعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
 الصلاة والسلام قال مؤلفها وقد جمعت ذلك لنفسى لا تنفع به مدة حياتى وأما أسأل الله
 تعالى أن ينفع بها بعد وفاتى والمرجو من اطلع على هفوة أو زلة أن يصلحها ان لم يمكن
 الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممن يدفع السيئة بالتي هي أحسن وأن يدعو لنا
 بالتجاوز والمغفرة غفر الله لنا ولن دعائنا بالمغفرة وللمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين

تم طبع هذه الحاشية البهية مرصعة بجواهر الرجبية المنظومة في سلك المسائل
 الفرضية بمطبعة بولاق الخديوية في ظل ذى السعادة الأكرم الخديو الأعظم المحروس
 بعناية ربه العلى اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على أدام الله دولته وأيد كلمته مشجولا
 طبعها وتحسين وضعها بنظر ناظرها القائم بتدبيرها من عليه لسان الصدق يثني
 حضرة حسين بك حسنى والتصحيح بمعرفة الفقير محمد الصباغ أسبغت عليه
 النعم أتم أسباغ ووافق طبعها الاتم أو آخر شعبان المعظم من عام
 اربعة وثمانين بعد المائتين والالف من هجرة من
 خلقه الله تعالى على اكل وصف عليه

الصلاة والسلام وعلى آله

واصحابه بدور

التمام

م



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY